السياسة التركية في الشرق الأوسط

تبدد طموحات الهيمنة الإقليمية

تحرير

آيات علي

مركز الإنذار المبكر EARLY WARNING CENTER

رؤية شبكة رؤية الإخبارية

السياسة التركية في الشرق الأوسط

تبدد طموحات الهيمنة الإقليمية

تحرير
آيات علي

٢٠٢١
مركز الإنذار المبكر وشبكة رؤية الإخبارية

© مركز الإنذار المبكر وشبكة رؤية الإخبارية، ٢٠٢١.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن آراء مركز الإنذار المبكر وشبكة رؤية الإخبارية.

السياسة التركية في الشرق الأوسط

تبدد طموحات الهيمنة الإقليمية

المحتويات

مقدمة ٧

نبذة عن الكتاب ٩

القسم الأول: عين على تركيا.. هل يلبي الداخل تطلعات تركيا الخارجية؟ ١٩

١- سلام أردوغان أم مناورة سليم العثماني: هل يسير التلميذ على نهج الأستاذ؟
حسن حافظ ٢١

٢- العثمانية الجديدة: كيف انقلبت السياسة التركية في الشرق الأوسط على أعقابها؟
عبدالوهاب شاكر ٢٩

ملحقات ٣٩

٣- صناعة الدفاع التركية غير الواعدة
مركز بروكنجز ٤١

٤- على عكس طموح الرئيس.. إخفاق في الهندسة الاجتماعية للسكان في تركيا
مركز بجين السادات ٤٧

٥- هل يتخلى أردوغان عن الإخوان المسلمين
نورث برس ٥١

٦- تجنيد مقاتلي "الخلافة": كيف تعمل شبكات تنظيم داعش في تركيا؟
أتلانتك كاونسل ٥٧

القسم الثاني: تركيا والعالم ... خطوة إلى الامام خطوتان للخلف ٧٧

١- مناورة الملكة: كيف قوضت مصر جموح تركيا في شرق المتوسط؟
إسلام أبو العز ٧٩

٢- ما هي سيناريوهات عودة العلاقات المصرية التركية؟
محمد العربي ٩٣

٣- التخلص من العبء أم تجميده: موقع الإخوان المسلمين في تحولات تركيا تجاه مصر
إسلام أبو العز ١٠٣

٤- تداعي التحالف: المسار المتوقع للعلاقات الأمريكية التركية
محمد العربي ١١٣

٥- استثمار في حقل ألغام.. كيف تسعى تركيا لتعزيز نفوذها في لبنان؟
إسلام أبو العز ١٢٥

٦- كيف تفسر جيو اقتصاديات الطاقة السياسة التركية في ليبيا؟
محمد العربي ١٣٥

٧- ما هي أسباب اهتمام تركيا بالتواجد في غرب أفريقيا؟
محمد العربي ١٤٥

ملحقات ١٥٥

٨- أردوغان في ليبيا بدون خطة
فورين بوليسي ١٥٧

٩- كيف تحاول تركيا تعظيم نفوذها في بلدان المغرب العربي؟
المونيتور ١٦٣

القسم الثالث: هل تنجح تركيا في فرض ارادتها في الخارج؟ ١٦٧

١- قرصنة في المتوسط.. ماذا تعني استراتيجية "الوطن الأزرق" التركية؟
سمير رمزي ١٦٩

٢- النفوذ عبر وكيل: حدود الدور التركي داخل هيئة الإغاثة الإسلامية في إثيوبيا
محمد عبد الكريم ١٨٧

٣- إدارة أزمة أم توظيفها.. كيف تقوم تركيا بالاستثمار في أزمة اللاجئين؟
إسلام أبو العز ١٩١

٤- شبكة فيدان: كيف ساهمت المخابرات التركية في دعم الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط؟
محمد العربي ١٩٩

ملحقات ٢٠٩

٥- تسليح الشتات: كيف يوظف أردوغان أتراك الخارج لإدارة النفوذ في أوروبا؟
معهد دراسات الأمن والتنمية ٢١١

٦- دور الدين كأحد أدوات القوة الناعمة لتركيا وإيران في جنوب القوقاز
بروكنجز ٢١٩

تقديم

شهدت الساحة السياسية التركية في الآونة الأخيرة موجات متلاحقة من الشد والجذب، تجلت أبرز صورها في محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ضد الرئيس رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية عام ٢٠١٦. تركت هذه الموجات اثرا بالغا في المشهد السياسي التركي الداخلي والخارجي على حد سواء. يحاول هذا الكتاب سبر اغوار هذا المشهد المضطرب وتفكيكه وتحليله بغية الوصول لفهم أعمق لديناميكيات السياسة التركية في الداخل والخارج.

يحتوي هذا الكتاب على ترجمات رصينة لمقالات مهمة صادرة عن هيئات علمية مرموقة تتكامل في مضمونها مع ما قدمه شباب الباحثين من اسهامات تعرض رؤيتهم ووجهة نظرهم حيال المسألة التركية. يأتي الكتاب في ثلاثة فصول رئيسية؛ يناقش الجزء الأول منها الوضع الداخلي التركي ويحلل مدى قدرته على تلبية تطلعات الخارج. فيما يتناول الجزء الثاني العلاقات الثنائية التركية مع عددا من القوي الإقليمية والعالمية. ويناقش ابعاد الدور التركي في بعض المناطق والاقاليم مثل المغرب العربي وغرب افريقيا. يعرض الجزء الثالث والأخير بشكل رئيس الأدوات والآليات التي عمدت تركيا الأردوغانية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

يقدم هذا الكتاب عرضًا مفصلاً للعديد من القضايا والموضوعات التي تشغل حيزًا كبيرًا من الاهتمام على المستوى الإقليمي والدولي، ويعد مرجعًا شاملاً لفهم المسألة التركية من وجهة نظر شباب الباحثين العرب حيث تم

جمع هذه المقالات المتناثرة في كتاب واحد لتقديم رؤية متكاملة حول تحولات المشهد الداخلي والخارجي في تركيا لكل قارئ مهتم بمتابعة الشأن التركي وما آل إليه، فضلا عن إثراء المكتبة العربية بمحتوي عربي متخصص في هذا الشأن.

في الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لمركز الإنذار المبكر على ايمانه الكامل بشباب الباحثين وتشجيعه الدائم لهم من خلال اتاحة الفرصة لخروج أعمالهم للنور، لاسيما فيما يتعلق بمسألة محورية من مسائل الإقليم مثل الدور التركي فيه.

المحررة

نبذة عن الكتاب

في المقال الأول من الفصل الأول، يأخذنا الباحث في رحلة عبر التاريخ لنتعرف على العثمانية الجديدة ونشأتها التاريخية، وأبرز محطات التحول في السياسة الخارجية التركية التي مرت بتحولات عدة بدأت بالسياسات الانعزالية مرورا بسياسات تصفير المشكلات وانتهاء بالتدخل المباشر في إقليم الشرق الأوسط وكذا الأقاليم المجاورة لتعميق الصراعات بدلا من المساعدة في حلها. يوضح الكاتب في هذا السياق كيف أثر اعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ على السياسة الخارجية التركية التي سعت لأن تكون مركزا وسيطا بين المناطق المحيطة بها مستغلة موقعها الجغرافي واصولها التاريخية. في الأخير، يصرح الكاتب أن سياسات تصفير المشكلات مع الجوار لم تكن أكثر من مجرد شعار اتخذته تركيا لإعادة احياء العثمانية الجديدة بشكل مختلف.

اما المقال الثاني، فيقدم مقارنة تاريخية بين أردوغان والسلطان سليم الأول حيث يشير إلى تأثر الرئيس التركي أردوغان بالسلطان واتخاذه قدوة له في التعامل مع دول الأقاليم المجاورة خصوصا مصر. وفقا للكاتب، يعد التاريخ مدخلا مهما لفهم ذهنية النظام التركي الذي يتشابه موقف الحالي مع موقف الدولة العثمانية أبان حكم المماليك في مصر من حيث العزلة التي تمر بها أنقرة الآن وخروجها خاوية الوفاض من عمليات تقاسم الثورة في منطقة شرق المتوسط. يتناول المقال أيضًا أوجه التشابه بين الرئيس التركي والسلطان سليم الأول، لاسيما فيها يتعلق باتباع سياسة المراوغة خصوصًا في علاقته بالدولة المصرية. وعليه، يقدم الباحث توصياته للقاهرة بضرورة التعاطي مع الخطوات التركية الودية الحالية بمزيد من الحرص والحذر، إذ انها لا تعدوا أن تكون مجرد

مناورات سياسية واستجداء تحالفات وقتية للخروج من مستنقع الفشل أو لتحقيق بعض الأهداف والمصالح. يبدو للكاتب وعي القاهرة التام بذلك حيث أصبحت لا تسلم بهذا الود الطاري إذا لم تسانده تغيرات حقيقة على الأرض.

يستعرض المقال الثالث في هذا الفصل أهمية صناعة الدفاع التركية المتنامية لأردوغان باعتبارها الركن الاساسي في استراتيجيته لتشتيت الانتباه عن أزمات العملية التركية والسياسة الخارجية المضطربة حيث تمنح هذه الصناعة تركيا قدرة أكبر على المناورة والاستقلال. على الرغم من ذلك، يبدو أن مستقبل هذه الصناعة محفوف بالكثير من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي قد تحول دون تحقيقها لأهدافها المرجوة. لعل أبرز التحديات الخارجية التي تواجه تركيا في هذا الشأن هو اعتمادها الكبير على التكنولوجيا الغربية في التسليح. أما على الصعيد الداخلي، يبدو الافتقار العام للمعرفة المتطورة، فضلا عن هجرة العقول الوطنية وتشبع الأسواق المحلية من أهم التحديات. بناء على تحليل الكاتب، ستظل تركيا في المستقبل المنظور معتمدة على المساعدات التكنولوجية باهظة التكاليف في ظل عدم وجود حل قصير الاجل للمشكلات التقنية الهيكلية في صناعات الدفاع. ومع هذا، فمن المرجح ان تستمر هذه الصناعة في النمو وان كان ضعيفًا لأنها تحقق مكاسب سياسية محلية لأردوغان.

فيما يتعلق بالهندسة الاجتماعية، يشير الباحث إلى فشل أردوغان في تحقيق مهمته السياسية الأساسية كما أعلنها عام ٢٠١٢، وهي " تنشئة أجيال مخلصة"، وذلك على الرغم من فوزه في كافة الانتخابات على مدار الأعوام السابقة. تنوه اغلب استطلاعات الرأي التركية إلى تفضيل الشباب الاتراك القوميون

والاسلاميون على حد سواء العيش في بلاد أوروبية وليس تركيا. يعود ذلك إلى افتقار تركيا للحريات وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي فضلا عن تفشي المحسوبية في مختلف القطاعات. أذن، يتحدى التطور الديموغرافي في تركيا املاءات الهندسة الاجتماعية لأردوغان على الرغم من شعبيته وسلطته وحكمه الاستبدادي الذي لا يمكن تحديه.

اما مقال "هل يتخلى أردوغان عن الإخوان المسلمين؟" فيحلل العلاقة المأزومة بين نظام أردوغان والإخوان المسلمين حيث يسرد المراحل التي مرت بها هذه العلاقة وصولا لما نحن عليه الآن. ثمة دلالات منظورة تشير إلى تخلي أردوغان عن الإخوان المسلمين لإنقاذ ما تبقى من نظامه بعد اقتناعه التام بفشل تحالفه معهم في تحقيق مشروعه الإقليمي، لاسيما بعد تخلص مصر من حكم الإخوان. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يقوم فيها الرئيس أردوغان باستغلال حركات الإسلام السياسي لتحقيق أهدافه فقد دأب على ذلك منذ فترة طويلة نسبيا. لكن مع اخفاقهم في تحقيق أهدافه أصبحوا عبئا عليه وأصبح التخلي عنهم مسألة وقت لا أكثر.

يتناول المقال الختامي في هذا الفصل قضية تجنيد داعش للمقاتلين في الداخل التركي عبر شبكاتها المنتشرة في البلاد. تشير البيانات المتاحة إلى قدرة داعش على دمج نفسها ضمن مجموعات فرعية أكبر من المجتمع التركي، وتستخدم في هذا السياق مجموعة متنوعة من استراتيجيات التجنيد لضم أكبر عدد ممكن من المقاتلين. ويبدو أن الطريقة الأكثر نجاعة في تجنيد الأعضاء الجدد هي المقابلات وجها لوجه أو الانضمام لمجموعة صغيرة، حيث يتم دمج المجندين مع أعضاء آخرين في مجتمعهم ويستهدفون مجموعات محددة. كذلك

تستفيد داعش من عملياتها الإعلامية الناطقة باللغة التركية، والتي تهدف إلى الاستفادة من التعاطف السياسي والديني بين شريحة صغيرة من الشعب التركي المؤيد لفكرة الدولة الإسلامية. في الأخير، يناقش المقال الجهود التركية في مجالات مكافحة التطرف حاليا خصوصا مديرية الشؤون الدينية التركية التي تحرص على نشر الخطب والتقارير التي تهاجم مصداقية داعش الدينية داخل المجتمع. يؤكد الباحث أنه سيتعين على تركيا اتخاذ المزيد من التدابير مثل صياغة قوانين جديدة للتعامل مع هذا التحدي وتمكين الشرطة والقوات البلدية من إنفاذ التشريعات المحدثة للسيطرة تحركات داعش على الراض، وهو ليس بالأمر اليسير.

يتناول الفصل الثاني من الكتاب علاقات تركيا المضطربة بالقوى الإقليمية والعالمية، ويعطي اهتماما كبيرا بالعلاقات المصرية التركية حيث يفرد لها ثلاث مقالات من أصل ثمانية.

يأتي المقال الأول في هذا الفصل تحت عنوان" مناورة الملكة: كيف قوضت مصر جموح تركيا في شرق المتوسط"، ويشير إلى أن مصر تمتعت في السابق بعلاقات جيدة مع تركيا، غير أن التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية لتركيا قد دفعت مصر لتغيير وجهة نظرها في ظل تصريحات للرئيس التركي تجاه مصر ومحاولته التدخل بشكل مباشر في شؤونها الداخلية والخارجية. مع تقزم الدور الأمريكي في ليبيا وشرق المتوسط ومع التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية، فإن ثمة فرصة للقاهرة لتعظيم مكاسبها من محاولات تركيا الحالية لخطب ودها في العديد من الملفات منها على سبيل المثال لا الحصر العلاقات المصرية التركية والعلاقات المصرية الامريكية.

ارتباطا بما سبق، يتحدث هذا المقال الثاني عن سيناريوهات عودة العلاقات المصرية التركية حيث يرصد المساعي التركية للتقارب مع مصر مرة أخرى، ويوضح أن مثل هذه الخطوة تبدو مفهومة في ظل الخسائر التي منيت بها تركيا في الإقليم وشعور انقرة بعدم جدوى نهجها التصادمي مع كافة الأطراف المحيطة بها، وضرورة السعي إلى إيجاد مخرج للعزلة المفروضة عليها. تترقب مصر الخطوات التركية بمزيد من الحرص والحذر لأنها تعي جيدًا أن التغييرات الجذرية في سلوك النظام التركي لن تحدث في التو واللحظة وانما تتطلب الكثير من التفاهمات والموائمات بين الجانبين.

في السياق ذاته، يتناول المقال الثالث موقع الإخوان المسلمين من تحولات تركيا تجاه مصر. ثمة مؤشرات على أن حركات الإسلام السياسي وفي القلب منها جماعة الإخوان المسلمين لم تعد تصلح إلا كورقة تصعيد سياسي وضغط أمنى قد تحقق أو لا تحقق المطلوب منها وفقا للمعطيات السائدة. والشاهد أن قدرة أردوغان على الاستثمار في هؤلاء لتحقيق مكسب ما أو ضغط ما فيما يتعلق بليبيا أو شرق المتوسط لم تعد مجدية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية.

فيما يتعلق بالعلاقات الامريكية التركية، يتحدث المقال الرابع عن أن علاقة واشنطن بأنقرة باتت اشبه بالزواج النكد والطلاق المستحيل. فعلى الرغم من حاجة كل بلد منهما للأخر، فقط أصبحت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة مشوبة بعدم الثقة والانتقادات والاتهامات بالتآمر والعقوبات. ومع قدوم إدارة بايدن الديمقراطية، يبدو أن هذا التباعد قد يفضي إلى طلاق بين. مثل هذا التداعي في العلاقات الامريكية التركية سيكون له صدى كبير في

كثير من الملفات العالقة في المنطقة، إلا انه لا يعني أيضًا حدوث مواجهة بين أنقرة وواشنطن، أو صراع مفتوح بالضرورة، فالتحولات العميقة لا تحدث بهذا الشكل المفاجئ، كما أن هناك مساحات للتعاون الأمني والسياسي لا يمكن تفكيكها بسهولة.

أما في المقال المعنون" كيف تفسر جيو اقتصاديات الطاقة السياسة التركية في ليبيا؟" يحلل الكاتب كيف تنظر أنقرة لليبيا باعتبارها كنزًا استراتيجيا يوفر لها موارد نفطية لا نهائية، يساعد في تطويق خصومها الإقليمين وفي التحكم في المهاجرين واللاجئين المهددين لأوروبا فضلاً عن كونها منفذًا على البلدان الإسلامية في منطقة الساحل وغرب افريقيا. لعل أهم هذه الملفات بالضرورة ملف الطاقة الليبية الذي سعت تركيا لربطه باستراتيجية الوطن الأزرق خاصة وأن تركيا تعد مستورد صافي لموارد الطاقة. من أجل ذلك تبذل تركيا جهودا مضاعفة لسد احتياجاتها الداخلية من الطاقة وكذا التحول إلى سوق هامة لها من خلال استغال الموقع الجغرافي لنقل الغاز من منتجي الطاقة إلى مستهلكيها في أوروبا. ولتعظيم استفادتها من ليبيا في هذا الشأن، يلزم تركيا تحقيق نصر كامل في الصراع الليبي، وهو ما لا يمكن الوصول إليه بدون تغيير في بنية القوات المقاتلة على الأرض لتكون عالية التجهيز والتدريب وتغيير في نمط التدخل ذاته على الأرض. حتى ذلك حين، ستبقى ليبيا مجرد ورقة للضغط على الخصوم وربما إجبارهم علي التعاون معها.

في السياق ذاته، أشارت مجلة فورين بوليسي في مقالها المترجم عن التدخل التركي في ليبيا إلى أن السياسة الخارجية التركية لم تحصل على اهتمام بنفس القدر الذي حصلت عليه في ليبيا. حلل المقال المصالح الجيوسياسية التي تقف خلف

اهتمام بتركيا بالتدخل في الشأن الليبي مثل القيام بحركة مضادة للعلاقات المزدهرة بين اليونان ومصر وقبرص وإسرائيل فيما يتعلق باستغلال الغاز في شرق المتوسط وغيرها. ختامًا، تشير فورين بوليسي إلى أنه بدون استراتيجية واضحة في ليبيا، قد يجد الأتراك أنفسهم مكشوفين ومرهقين.

في المقال الخامس من هذا الفصل، يتحدث الكاتب عن المساعي التركية لتعميق نفوذها في لبنان، وكيف أن مثل هذه المساعي لا تعدو أن تكون جزء من استراتيجية تركية كبرى لتسعير الصراعات في المنطقة. تحاول تركيا من خلال ذلك تعويض الخسائر التي منيت بها في الداخل والخارج في الفترة الأخيرة. على الصعيد اللبناني، لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بالسرديات التي استخدمتها تركيا في كافة بلدان الإقليم لما تتمتع به من خصوصية. يمثل لبنان عامل جذب كبير لتركيا حيث التفكك حد الانهيار والاستقطاب الهوياتي على أشده. في هذا الإطار، يطرح الكاتب عددًا من المسارات التي يمكن للوجود التركي أن يتخذها في لبنان منها على سبيل المثال لا الحصر انتقال ثقل التمثيل السياسي الجهوي والاجتماعي للسنة للموالين لأنقرة كبديل للسعودية. تبدو التحركات التركية في لبنان محفوفة بمخاطر جمة قد تؤدي لانعكاسات خطيرة على وضع لبنان المضطرب بالفعل.

يحلل المقال المترجم عن المونيتور المساعي التركية لتعظيم نفوذها في المغرب العربي، وذلك بالتوازي مع نشاطها العسكري المتصاعد في ليبيا وافريقيا. تحاول تركيا من خلال ذلك تعزيز علاقاتها الجيواستراتيجية والجيو اقتصادية مع بلدان المغرب العربي التي باتت تحظي بتغطية شبة يومية في وسائل الإعلام

التركية. فعوضاً عن أهمية هذه البلدان للتواجد التركي في ليبيا، تتخذ تركيا من المغرب العربي مدخلا لبلدان غرب افريقيا أيضا.

في الختام، يتناول القسم الثالث والأخير بعض الملفات الخارجية التي تحوز على اهتمام القيادة التركية الحالية، ويحلل مدى قدرة تركيا على فرض ارادتها في الخارج في هذه الملفات وغيرها باستخدام العديد من الأدوات والآليات المختلفة.

في المقال الأول من هذا الفصل، يشرح الكاتب استراتيجية الوطن الأزرق التركية وكيف تم توظيفها لخدمة أهداف تركيا في المتوسط. يشير هذا المفهوم بشكل مقتضب إلى المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحار إيجة والمتوسط والأسود. أي مسافة ٢٠٠ ميل بحري من البر التركي (٣٧٠ كم٢ تقريباً) في مختلف الاتجاهات. أفصحت تركيا عن رغبتها في تحقيق هذه الاستراتيجية في مختلف المحافل الدولية منذ عام ٢٠١٩. هذا التحرك لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن التغييرات الذي طرأت على السياسة الدفاعية التركية عقب انقلاب ٢٠١٦، وعن وضع الاقتصاد التركي المأزوم أصلا. تحاول تركيا التغلب على مشكلاتها من خلال هذه الاستراتيجية. لكن هل ستنجح في ذلك؟ هذا الامر متروك للمستقبل.

فيما يتناول المقال الثاني في هذا الفصل الدور التركي داخل هيئة الإغاثة الإسلامية في أثيوبيا؛ حيث يوضح أنه ثمة مؤشرات واضحة على استغلال تركيا للهيئة لتعزيز نفوذها في اثيوبيا والقارة الافريقية عموما. في المقابل، يتناول مقال " كيف تقوم تركيا بالاستثمار في ازمة اللاجئين" الكيفية التي تحاول تركيا من

خلالها توظيف أزمة اللاجئين السوريين لخدمة مصالحها وأهدافها الداخلية والخارجية على حد سواء. تتعامل تركيا مع تلك الازمة باعتبارها ازمة سياسية وليست ازمة إنسانية وتسوق نفسها كمنطقة عازلة بينهم وبين الأوروبيين، فضلاً عن استدعاءهم لفرض سياسات الامر الواقع في سوريا وتحويلهم لورقة ضغط ومساومة مع دول الاتحاد الأوروبي للحصول على دعمه المالي والعيني في بعض الأحيان وابتزازه في أحيان أخرى.

أما مقال " شبكة فيدان: كيف ساهمت المخابرات التركية في دعم الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط؟" فيرصد دور أجهزة الاستخبارات التركية، لاسيما شبكة خاقان فيدان في دعم وتجنيد المتطرفين في الشرق الأوسط. يحلل المقال علاقة خاقان فيدان رئيس جهاز الاستخبارات التركية برجب طيب أردوغان ودوره المحوري في تنفيذ أهدافه بالداخل والخارج خصوصا عقب نجاحه هو وجهاز مخابراته في السيطرة على محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام ٢٠١٦ مما جعله محل ثقة أردوغان الكاملة. في هذا الشأن، عولت استراتيجية الاستخبارات التركية على بناء شبكة من الوكلاء تضاهي الشبكات التي بنتها إيران سابقا، واعتمدت في تنفيذ تلك الاستراتيجية على توفير الأسلحة والتدريب، فضلا عن توفير خطوط إمداد ونقل للعناصر عبر الحدود السورية تحديدًا. من المؤكد أن النشاط الذي قامت به الاستخبارات التركية كان لها عظيم الأثر في فرض بعض الحقائق على الأرض، وتحقيق بعض النجاحات التكتيكية المؤقتة، لكنها في المقابل تواجه بالعديد من التحديات التي قد تدفعها للفشل أيضا.

لا ينفصل هذا المقال عن الذي سبقه، فكما استغل أردوغان ازمة اللاجئين ودعم المتطرفين، حاول أيضًا السيطرة على الشتات التركي في أوروبا لاستخدامه لاحقا لتنفيذ أهدافه متى احتاج لذلك. يتتبع المقال الجهود المنهجية التي قام بها الاستخبارات التركية لحشد الشتات الأوروبي للعمل على تحقيق مصلحة أردوغان عبر التصويت في الانتخابات التركية، وكجماعة ضغط في سياسات البلدان التي يقيمون فيها، وكمخبرين ومخربين ضد معارضي أردوغان. يعد هذا الامر تحولاً في علاقة الدولة التركية بالشتات خصوصا في أوروبا، والذي كان يميل إلى حد كبير إلى أن يكون عاملا موحدا بين تركيا وأوروبا بدلا من عامل تناحر وانقسام.

يرصد المقال الختامي في هذا الفصل دور الدين كأحد أدوات القوة الناعمة لتركيا في جنوب القوقاز، ويعقد المقارنة بينها وبين إيران التي تستخدم الأداة نفسها لتعزيز نفوذها في المنطقة ذاتها. كذلك يشير المقال إلى استفادة تركيا الكبيرة من تواجد حركة فتح الله جولن ونفوذها الممتد في المنطقة. غير أنه نظرا للانفصال الرسمي بين الحركة ومديرية الشؤون الدينية التابعة للدولة التركية، كانت تركيا دائمًا قادرة على موازنة القوة الناعمة الدينية مع مصالحها السياسية في المنطقة. في ظل الحرب التي شنتها تركيا على حركة جولن منذ عام ٢٠١٣ حتى الآن، سيتعين على أنقرة البحث عن توازن جديد بين النفوذ الديني الذي وفرته الحركة ونفوذها السياسي المرتبط بالدولة. يتوقع الخبراء حدوث تراجعا في القوة الناعمة التركية في المنطقة كنتيجة لتطورات المشهد التركي، وهو ما ستكشف عنه الأحداث لاحقا.

القسم الأول

عين على تركيا..

هل يلبي الداخل تطلعات تركيا الخارجية؟

"إن امتلاك القوة أمر مهم، لكن ما تفعله الدولة بها هو الأهم"

في الواقع، لا توجد إجابة قاطعة للسؤال الافتتاحي لهذا الفصل، فيبدو جليا للعيان أن التجربة التركية التي كانت يوما ما محط اعجاب وتأمل القاصي والداني في الشرق والغرب، أصبحت الآن في مفترق الطرق. كانت هذه النتيجة الحتمية لسياسات النظام الأردوغاني في الداخل والخارج معا. اعتمد أردوغان كثيرا على عوامل القوة الداخلية في تحقيق طموحاته واحلامه في الخارج. غير أن التحولات التي طرأت على المشهد الداخلي في تركيا قد القت بظلالها على عوامل القوة الداخلية وجعلتها أقرب ما تكون للتحديات التي تقف كحجر عثرة امام تلك التطلعات والاحلام.

إن مقولة "امتلاك القوة أمر مهم، لكن ما تفعله الدولة بها هو الأهم" مقولة كاشفة ومفتاحية لفهم المسألة التركية في الوقت الحالي. فالمعضلة

ليست في امتلاك القوة وكلن في كيفية توظيفها والاستفادة منها. وتشير كافة الشواهد إلى أن تركيا لاتزال تتمتع ببعض عناصر القوة على الرغم من التحديات العسكرية، الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها. لكن يبقى السؤال هل يتخلى أردوغان عن طموحاته الخارجية من أجل إعادة التوازن للدولة التركية أم سيستمر فيما يفعله مما يهدد الدولة التركية ذاتها؟

(١)

سلام أردوغان أم مناورة سليم العثماني: هل يسير التلميذ على نهج الأستاذ؟

حسن حافظ

تتوالى تصريحات التودد التركي الراغبة في استعادة العلاقات مع مصر بعد التوتر والسجال السياسي الذي استمر لسنوات. التصريحات التركية التي تأتي من رأس النظام في أنقرة وكبار رجاله، تكشف عن تغير في سياسة تركيا أردوغان على السطح، فأنقرة التي كانت ترفض الاعتراف بشرعية النظام المصري القائم على ثورة يونيو ٢٠١٣، والتي أطاحت نظام محمد مرسي، عادت فجأة خطوة إلى الوراء، وبدأت السير في عكس اتجاه سياساتها السابقة نحو القاهرة، وغيرت نغمة التصريحات من العدائية إلى طلب الود. فهل ما تشهده سياسة تركيا هو تغيير حقيقي؟ أم أن رجب أردوغان الذي يواجه أزمات في الداخل والخارج يسعى لتحالف مؤقت مع القاهرة يحقق مصالحه ثم يعود إلى سياسته الأولى؟ أي يحقق مصالح مرحلية له عبر البوابة المصري دون أن يقدم شيئا في المقابل.

التاريخ الذي يعشقه أردوغان ويعيش على استعادته، يقدم بعض الإجابات للقاهرة لفهم ذهنية النظام التركي، ويقدم لها منظورا مختلفا لفهم عروض

أردوغان السخية والمفاجئة، التي تأتي على العكس تماما من سياسته السابقة في دعم جماعة "الإخوان" بلا تحفظ، حتى ولو على حساب مصالح العلاقات التركية المصرية. لذا، سيظل الشك في نوايا أردوغان مطروحا للنقاش، لاسيما وأن قدوة الرئيس التركي التاريخية في التعامل مع مصر -السلطان العثماني سليم الأول- امتاز بالخداع والمناورات السياسية لتحقيق أهدافه في بناء إمبراطورية شرقية، فهل يسير التلميذ على نهج الأستاذ؟ وهل ما نشده الآن من سيل التصريحات التركية هو مجرد مناورة لا يجب الانجرار خلفها إلا بعد التأكد من النوايا وحدوث تحول نوعي على الأرض؟

علاقة الإعجاب الأردوغاني بسليم الأول، محل ملاحظة ومتابعة كما هو حال التقرير الصادر عن مجلة التايم الأمريكية بتاريخ ٣ سبتمبر الماضي، والذي رصد مخاطر محاولات الرئيس التركي المضي قدما على خطى السلطان العثماني الذي أسس الإمبراطورية في الشرق، إذ تميز الأخير بسياسة عنيفة وتوسعية وعدائية ضد جميع جيرانه، وهي سياسة يبدو أن أردوغان يسير عليها بكل دقة، في ظل إعجاب معلن بسليم الأول، ظهر بوضوح في زيارة لقبر السلطان، من قبل الرئيس غداة الإعلان عن فوزه في الاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٧، والذي وسع صلاحياته وسلطاته. كانت الزيارة ذات رسالة ضمنية لا تخطئها العين، فأردوغان يرى أنه يمضي في طريق سلفه، وأنه بات أقرب ما يكون من استعادة ما احتله سليم قبل ٥٠٠ عام، لذا لا غرابة أن يصف نفسه هو وأعضاء حزبهم باعتبارهم ورثة "العثمانيين" أو "العثمانيين الجدد" ببساطة، ولا عجب إذن من أن يستوحي أردوغان بعض سياساته من نهج السلطان العثماني.

ماذا يخبرنا التاريخ؟

أردوغان يستذكر دروسه التاريخية جيدا، فهو عاشق كبير لتاريخ العثمانيين، لذا لا غرابة أن تكون رؤيته لمصر محكومة بميراث الصراع العثماني المملوكي قبل ٥٠٠ عام تقريبا، فهو يدعي ليل نهار وبشكل عملي أنه سليل سليم خان الرجل الذي غزا مصر والشام، بعدما مهد لنفسه بمؤامرة ومناورة لخداع السلطان المملوكي في القاهرة، كان وجهها الود والعمل المشترك لمواجهة التمدد البرتغالي في الهند، وباطنها تقسيم الجيش المملوكي لتسهيل عملية الغزو العثماني المرتقب للشام ومصر، في عامي ١٥١٦-١٥١٧م (لاحظ أن زيارة أردوغان لقبر سليم تزامنت مع الذكرى الـ ٥٠٠ لغزو مصر).

كانت الأسباب الاقتصادية المحرك الأساسي لسليم الأول لكي يغزو مصر والشام، فتحول طرق التجارة من داخل آسيا إلى الطرق البحرية الجنوبية بعد التفاف البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح، أنزل ضربة قاسية باقتصاد الدولة العثمانية الأمر الذي رأى سليم الأول أن حله يكمن في السيطرة على أقاليم مصر والشام الغنية، ويعيد السيطرة على طرق التجارة بالتمدد صوب البحار الجنوبية، وهو أمر شبيه بما يمر به أردوغان الآن مع إحساسه بالفشل مع إنهاك اقتصاد تركيا بأزمة لا تخطئها العين، خصوصا بعدما كرست سياساته عزلة أنقرة في منطقة شرق المتوسط، وخروجها خاوية الوفاض من عمليات تقاسم ثروات المنطقة بين مصر وعدة دول على رأسها قبرص واليونان، خاصة بعد تدشين منتدى غاز شرق المتوسط، وهو تحالف إقليمي مقره القاهرة، ولا مقعد فيه لتركيا حتى الآن.

أما أوجه التشابه بين أردوغان وسليم فهو اتباع سياسة مراوغة تقوم على ادعاء غير ما تبطن، بل تظهر الود والتحالف وتخفي الغدر والخيانة، فسليم الأول تعامل مع الدولة المملوكية في إطار المناورات الخادعة لإدخال مصر المملوكية في حالة استرخاء من أجل التمكين لغزوه المرتقب، وليس أدل على ذلك من إرساله لقوة بحرية مشتركة مع المماليك صوب الهند لمقاتلة البرتغاليين، وقد خرجت هذه الحملة في وقت شهد قمة التوتر بين سليم الأول وقنصوه الغوري، خاصة أن الأخير أرسل في هذه الحملة ٦٠٠ مجند كانوا القوة الوحيدة التي تستخدم البنادق في الجيش المملوكي، فحُرم من هذه النخبة التي كان من الممكن أن تغير مصير معركة مرج دابق.

ويقدم الدكتور أحمد فؤاد متولي مادة وثائقية ضخمة ومهمة في كتابه "الفتح العثماني للشام ومصر"، عن كيف أظهر سليم الأول سياسة قوامها الخداع ومد يد المحبة في الظاهر والاستعداد في الواقع لبداية غزو الشام ومصر، وهي مادة لا تحتاج إلا قراءة سريعة للكشف عن أن سليم وهو أحد رموز العثمانيين الجدد، لم يتورع في استخدام كل الأساليب لشرعنة غزوه لدولة مسلمة سنية، عبر جمع الفتاوى وتأويلات المشايخ المتعسفة للآيات القرآنية لتبرير أطماعه في مصر والشام، في نفس الوقت الذي كان يراوغ فيه السلطان قنصوه الغوري من أجل خداعه. هكذا كانت مناورة أستاذ أردوغان، فما هو سلام الأخير؟

لماذا يرى أردوغان في سليم الأول مثله الأعلى؟

من الواضح أن أردوغان يلعب على المشاعر العثمانية ذات الخلفية الإسلامية ممزوجة بأفكار القومية التركية من أجل تثبيت دعائم سلطته الشعبوية التي

ضمنت له حكم تركيا مع تقليص مستمر لمساحة حرية الرأي، لذا لا غرابة أن يرى في سليم الأول قدوته في إطار انبعاث تيار العثمانيين الجدد، الذي يريد إحياء إمبراطورية العثمانيين عبر التوسع في محيط تركيا، وإن لم يكن بالغزو المباشر، فبتثبيت نفوذ أنقرة على حساب دول الجيران، في ظل أطماع تركية صريحة في شمالي سورية والعراق. ليس من الغريب أذن أن يجعل أردوغان من سليم الأول الرجل الذي بنى الإمبراطورية مثله الأعلى ومن فكره السياسي ينهل.

يتدخل أردوغان في المنطقة العربية من منطلق الحق التاريخي الذي أسسه غزو سليم الأول للأقاليم العربية، ويرى أن تدخله في شؤون المنطقة العربية حقًا لا يمكن التفريط فيه، لذا يتم تغطية النوايا التوسعية لنظام أردوغان العدواني باستدعاء عصر سليم والاحتفاء بالنموذج الذي يمثله السلطان العثماني الذي عرف عنه انتهاج سياسات عدوانية. وقد جرت عادة أردوغان أنه مع كل تدخل عسكري تركي في الشؤون الداخلية للدول العربية فإنه يقوم باستدعاء التاريخ العثماني إما لتبرير هذا التدخل، أو كمحاولة لإقناع القواعد الشعبية التي تقع تحت سطوة خطابه. ومثال ذلك أنه لما أراد صناعة مظلة لتبرير تدخله عسكرياً في ليبيا قال علناً في خطاب جماهيري أن تركيا تذهب إلى ليبيا لاستعادة أمجاد أمير البحار العثماني خير الدين بربروس. وهو نفس الأمر الذي فعله في سوريا عندما قام باستدعاء تاريخ العثمانيين هناك بالحديث عن أن واحدة من مهام الجنود الأتراك استعادة جثة القائد السلجوقي سليمان شاه ألب. عوضاً عن أنه للوصول إلى غايته السياسية فإن أردوغان كان على استعداد للانقلاب على أقرب رفقائه السياسيين ممن رافقوه رحلة صعوده السياسي، وهو نفس الأمر الذي

فعله سليم الأول العثماني عندما قام بالتضحية بأخوته وأبنائهم، وفي ذلك لا يختلف التلميذ عن الأستاذ، فانعدام الوازع الأخلاقي قاسم مشترك بين سليم وأردوغان.

في هذا الإطار كان لافتًا أن تحتفي وكالة أنباء الأناضول الرسمية في حينه بالاستعدادات المستمرة للبدء في تصوير فيلم يجسد حياة السلطان العثماني سليم الأول (ياووز سليم)، والذي من المخطط أن يتم عرض الفيلم على شاشات السينما بحلول العام ٢٠٢٣، وهو العام ذاته الذي يشهد الذكرى المئوية الأولى لمعاهدة لوزان والتي تروج الدعاية العثمانية الجديدة أنه سينتهي العمل بها في ذكراها المئة، وأن انطلاقة تركيا لاستعادة الإمبراطورية العثمانية التي أسسها سليم الأول ستكون بداية من هذا العام! أي في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، أو بعبارة أخرى يرغب أردوغان في جعل العام ٢٠٢٣ مناسبة احتفالية لإحياء إمبراطورية سليم الأول.

وسيتحول الفيلم الذي يتناول "فترة فتح العثمانيين مصر وضم الحجاز، وأنه يهدف للتعريف بالسلطان ياووز سليم في كل العالم" إلى بوق دعائي في يد نظام أردوغان الذي يريد من الفيلم بعث رسالة مباشرة إلى مصر والسعودية بأن سليم الأول يحضر من جديد في صورة أردوغان ممثل أحلام الإمبراطورية العثمانية الجديدة، إذ يؤكد رجب أردوغان على أنه السليل المباشر لسليم ومعيد أمجاده إن لم يكن على أرض الواقع فعلى الأقل على مستوى نفسي ودعائي. يتجاهل هذا الأدعاء تماما التغير التام في الظروف والملابسات التاريخية التي تقول إن أحداث جرت منذ ٥٠٠ عام أصبحت في ذمة التاريخ، وأن مياه كثيرة جرت في نهر سياسة الشرق الأوسط ولم تعد هناك مساحة لأحلام أردوغان.

ماذا على القاهرة أن تفعل؟

أمام سياسة أردوغان التي تقتبس من روح عدوانية سليم الأول، يجب على القاهرة أن تقف عند هذه النقطة عند التعاطي مع عروض الرئيس التركي، فالأخير يتقن المناورات السياسية والتحالفات الوقتية، من أجل الوصول إلى حلمه وأهدافه التي يعمل عليها منذ سنوات. بإعادة بناء إمبراطورية سليم الأول، قد تكون أحلام أردوغان مغرقة في الخيال، ولا مكان لها بحكم متغيرات الزمن ومعطيات الحاضر، إلا أن التعامل مع أردوغان ونظامه بحذر واجب وأمر ضروري إلى أبعد الحدود، فكل ما يقدمه هذا النظام من عروض لا بد وأن تفحص وبدقة، ولا تعني تصريحاته أنه سيخلص الود منذ أول بادرة، وينقلب على سياساته العدائية ضد القاهرة بالكامل.

من الواضح أن أنقرة تخطب ود القاهرة من أجل أهداف محددة، فعلى ما يبدو أن تركيا أردوغان باتت تحصد عزلة إقليمية، وتوترات مع أطراف عدة في مقدمتها الاتحاد الأوروبي، فضلا عن أزمة في الأفق مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بسبب صفقة منظومة الدفاع الروسية، فأنقرة تحتاج القاهرة لتحقيق تهدئة في ملفين أساسين، الوضع في ليبيا وشرق المتوسط. في المقابل يبدو احتياج مصر لتركيا أقل أهمية، لذلك على دوائر صنع القرار المصري قبل الجلوس على طاولة التفاوض، أن تحدد بدقة ما تريد من تركيا، وما يمكن أن تضيفه الأخيرة من مصادر قوة إقليمية للقاهرة في مشهد سياسي يعاد ترسميه على خريطة الشرق الأوسط فيما بعد عشرية "الربيع العربي"، والأهم أن تكون التعهدات التركية مكتوبة، ومحل تنفيذ على الأرض، حتى لا تقع في حبال ألاعيب أردوغان السياسية.

ومن حسن الحظ، أنه يبدو أن القاهرة تعي تماما مناورات أردوغان وإتباعه لنهج سلفه سليم، فلا تسلم بالود الطارئ ولا تبادر بالعداء السافر، فمن الواضح أنها لا تنخدع بسلام أردوغان ولا مناورة سليم، بل على العكس ترى -في كل ما يرشح عن دوائر صنع القرار المصري- أنها لا تقبل بالتصريحات المعسولة إذا لم تساندها تغيرات حقيقية على الأرض، فإذا ما كان أردوغان جادا في مد يد التعاون والتنسيق وطي صفحة التوتر والتحريض فعليه أن يخلع عباءة سليم الأول عند تعامله مع مصر.

المراجع

١- أحمد فؤاد متولي: "الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له"؛ القاهرة- الزهراء للإعلام العربي (١٩٩٥م).

٢- Alan Mikhil: "Why Recep Tayyip Erdogan's Love Affair with the Ottoman Empire Should Worry The World". Time (Magazine), 3/9/2020..

(٢)
العثمانية الجديدة: كيف انقلبت السياسة التركية في الشرق الأوسط على أعقابها؟

عبد الوهاب شاكر

يستخدم مصطلح العثمانية الجديدة لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. إلا أن الفضل في ظهور هذا المصطلح ربما يعود إلى حقبة السياسي التركي الشهير تورغوت أوزال، وعلى الرغم من أن كثيرًا من الآراء تذهب إلى أن تجربة أوزال في الحكم كانت البداية لظهور ما عُرف فيما بعد بالنزعة "العثمانية الجديدة". إن التركيز على الاسلام كمكون رئيسي للهوية الوطنية التركية لم يظهر فقط مع أوزال أو النخب الجديدة ذات التوجه الإسلامي، بل في الواقع كان قبل ذلك بفترة. يشير البعض إلى أنه ظهر في أعقاب الانقلاب العسكري في سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة الجنرال كنعان إيفرين؛ حين دعت النخب العسكرية التركية إلى ما كان يسمي بالمركب الإسلامي التركي -، الذي هدف إلى الجمع بين الإسلام السني والقومية التركية حيث ترتكز هذه الأيدلوجيا على صهر الإسلام والروح التركية والحداثة في كيان واحد ليعيش كل من في تركيا تحت سقف واحد.

مرحلة تورغوت أوزال

كانت تركيا منذ تأسيس الجمهورية فيها عام ١٩٢٣ تستوحي في سياستها الخارجية شعار مصطفى كمال الشهير" سلام في الوطن، سلام في العالم"، أي ما دام السلام الداخلي في تركيا مستتباً فالخارج بخير أيضًا، هذا النهج الانعزالي أوقع تركيا في حالة "الدولة الهامشية" أو "الدولة الظل ". إلا أن هذه النهج سرعان ما تغير ابتداء من حقبة السياسي التركي تورغوت أوزال حيث يمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة. كان لتوغورت دورا مساعدا في فتح الطريق أمام تأكيد الإسلاميين لحضورهم على الساحة السياسية أبان فترة حكمه رئيسًا للوزراء ١٩٨٣-١٩٨٩ ثم رئيسًا للبلاد من عام ١٩٨٩حتى وفاته في عام ١٩٩٣ مما أكسبه مؤيدين جددًا إلى جانب حزبه من أنصار الطرق الصوفية في تركيا والذين ساهموا في فوزه مرة ثانية سنة ١٩٨٧.

شهد عهد أوزال انفتاحاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على الدول العربية الإسلامية خاصة بعد التغيرات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب الباردة التي وفرت لتركيا مجالاً جديد للنفوذ وتعويض تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للعالم الغربي في أواخر الثمانينات. وقد أدى ظهور جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق إلى أن وجدت تركيا نفسها فجأة محط أنظار شعوب كاملة ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام وترتبط معها بعلاقات تاريخية وعرقية وتجعل منها المركز الطبيعي للعالم التركي الطوراني وجسرًا ممهدًا إلى الغرب والولايات المتحدة. تزامن هذا مع انهيار

منظومة الأمن القومي العربي إثر غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ مما أعاد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية بأهمية انقرة الحيوية بالنسبة إلى أمنه.

كل هذه المعطيات الايجابية فتحت الباب أمام رؤوس أموال عربية وإسلامية لدخول السوق التركية كما شهدت تركيا صعود طبقة جديدة من رجال الصناعة والتجارة ورجال أعمال في المناطق المهمشة لاسيما فى منطقة الأناضول والذين شكلوا رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين الموصياد. MÜSİAD

هذه الطبقة عبرت عن ارتياحها لليبرالية الاقتصادية التي أدت لتخفيف تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي مع السماح بحرية أكثر على مستوى الحريات الدينية. كما ساعد قانون البنوك الذي أصدره أوزال في عام ١٩٨٣ على تمكن هذه الطبقة الاسلامية من دخول عالم المال والمشروعات الضخمة حيث تأسس بنك البركة التركي، وبنك تركيا فاينانس السعودي، والبنك الكويتي التركي، وهو ما عزز النفوذ المالي والتمويلي للحركات الاسلامية في تركيا فأقاموا العديد من المشروعات الصناعية والتجارية واستطاعوا النفوذ إلى العالم العربي والاسلامي من باب الاقتصاد.

ومع تزايد قوة الإسلاميين في تركيا على الساحة السياسية وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، وقدم الحزب نفسه على أنه حزب إسلامي متطور ومنفتح على الآخر، وله رؤية عصرية لأهم القضايا الأمنية والمجتمعية التي تواجه وتهم قطاعات عريضة داخل المجتمع التركي، كما أعاد الحزب اكتشاف منطقة الشرق الأوسط كمنطقة ذات خصوصية في السياسة التركية في إطار العالم الإسلامي.

في نفس الاتجاه، وضع الإسلاميون في تركيا تعريفًا بديلاً لمفهوم الأمة القائم لدى العلمانيين على مفهوم النقاء العرقي والقومي التركي. وتمثل مفهوم الإسلاميين للأمة في العودة إلى الماضي العثماني التركي، حيث حولوا الاهتمام من المفهوم التقليدي القائم على رابطة الدم إلى مفهوم أكثر انفتاحًا على الآخر، ولم يجدوا أي تعارض في أن يقود الإسلاميون دولة علمانية. وأدت الهوية الاسلامية الصاعدة في المجتمع التركي إلى طمس الخط الفاصل بين العلماني والإسلامي كما دعم الإسلاميون العولمة والليبرالية السياسية والانفتاح الاقتصادي وقبول الآخر.

وهكذا ظهرت الهوية العثمانية الجديدة التي دعمها حزب العدالة والتنمية كمزيج بين الهوية الكمالية التي تركز على النظرة الغربية ومجد الماضي التركي في عصر الامبراطورية العثمانية دون أن تنوي استبدال الهوية الكمالية الواردة اصلاً في الدستور التركي. ونتيجة لهذا التحول في الهوية الوطنية، الذي كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، تغيرت السياسة الخارجية التركية.

أصبحت الهوية تلعب دوراً هاماً في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية التركية؛ فقد اعتمد حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه للسلطة في نوفمبر عام ٢٠٠٢ على سياسة خارجية متوازنة استندت إلى عقيدة "العمق الاستراتيجي" وهي عقيدة مستمدة في الواقع من الكتاب الذي ألفه وزير الخارجية أحمد دواد أوغلو بعنوان" العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" والذي نشر في عام ٢٠٠١ حيث قال إن:

" السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على أوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الأخرى خاصة في الشرق

الأوسط، وهو يزعم بأنه ولمدة ٨٠ عاماً الأولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقاً مقاطعات من الإمبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربي وأنها تحتاج إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول ".

وهكذا عرفت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ العديد من التغيرات في اتجاهات السياسة الخارجية الانعزالية السابقة ذات البعد الواحد والتي وضع أساسها كمال أتاتورك منذ قيام الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ والتي كانت تستند على:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار.

٢- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة والوقوف على الحياد تجاه تلك الأزمات.

٣- العمل على انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية.

إلا أنه مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة ٢٠٠٢، تبنت تركيا سياسة خارجية ذات رؤية وهوية جديدة تقتضي ألا تكون دولة طرفًا في أي محور بل تسعى لتكون دولة مركزاً بين كل المناطق المحيطة بها وذلك من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي وأصولها التاريخية. بمعنى آخر الاستفادة من عمقها الاستراتيجي وتوظيفه التوظيف الأمثل حسب تعبير أحمد داوود أوغلو، لذلك شهد الموقف التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية تحولاً تدريجياً نحو تعزيز العلاقات مع العالم العربي.

ولقد ساعد على هذا التحول صعود نخب اقتصادية جديدة (رجال الاعمال من مناطق وسط تركيا ذو التوجهات الاسلامية) والذين ارادوا علاقات تجارية مع الدول العربية وليس مع الاتحاد الأوربي، هذا اللوبي كان قريباً جداً من حزب العدالة والتنمية وكل هذه الظروف هي التي ساهمت في خلق التقارب مع الدول العربية.

ومما ساعد على التقارب التركي العربي هو ذلك التاريخ والثقافة والدين المشترك. وهنا برز العامل الحضاري في توجهات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية، وإدراك قادة الحزب لأهمية المنطقة بوصفها مجالاً جغرافيًا يقع بالقرب من تركيا يمكن أن تلعب فيه دورًا إقليميًّا محوريًّا دون الاصطدام بالقوى الكبرى.

من تصفير المشكلات إلى تعميقها: تركيا والصراعات العربية

اعتمدت سياسة الحزب الخارجية على مبدأ سياسة "صفر مشاكل"، التي هدفت بطبيعتها إلى تقليل المشكلات الأمنية تجاه المنطقة العربية. فبدلاً من وجهة النظر التقليدية للحكومات التركية السابقة التي قامت على الأمن وتجنب التدخل في المنطقة التي تعتبرها مستنقعاً، فضلت الحكومة الجديدة سياسة حل المشاكل من خلال مقاربة التغلب على المشاكل أولاً ثم تطوير العلاقات التجارية والسياسية.

ففي هذا الإطار، اتبعت الحكومة سياسة التوسع الاقتصادي من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية، وأصبحت تقوم على مبدأ

المكاسب المتبادلة عبر الاعتماد التبادل الاقتصادي وروابط سياسية مبنية على الانجذاب الثقافي والأخوة الاسلامية.

تبنت تركيا مواقف مختلفة تجاه الثورات العربية؛ ففي البداية التزمت تركيا موقف المتابع الحذر للأوضاع في تونس، بعد ذلك أصبح الموقف التركي أكثر وضوحاً في الثورة المصرية من خلال دعوته للنظام القائم في مصر الى القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يطالب بها الشعب، ثم القيام بنقد النظام المصري علناً ومطالبته بالرحيل. وفي بداية شهر فبراير عام ٢٠١١، ألقى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان خطاباً امام البرلمان التركي، اعتبره المحللون تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بالأمن الوطني التركي.

وهكذا اتبعت تركيا سياسات مركبة وذات أوجه عديدة تجاه الثورات العربية، كل بلد مستقلة عن الأخرى. والثابت من متابعة المواقف التركية من بدايات الثورات العربية أن تركيا ترى في نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا وأنها تسدي النصح لا الإملاء. لعل مرد ذلك الى إحساس تركي بوجود فائض قوة يجعلها تمارس سياسة اللعب على توازنات القوى بين الدول العربية ما اعتبر أحياناً تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية وهو ما أثر على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

مع توالي ثورات الربيع العربي، بدأت تركيا تواصل بنجاح سياسة احياء العثمانية الجديدة من خلال استراتيجية إسقاط الانظمة العربية القائمة واستبدالها بأنظمة أخري يهيمن عليها التنظيم الدولي لجماعة الاخوان

المسلمين المرتبط بإسطنبول، والانتقال لإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية. واستبدلت تركيا شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" بشعارات من قبيل أن الشأن السوري أو المصري هو شأن تركي.

لقد نمت تركيا في العقد الاخير لتحتل المرتبة السادسة عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم، وتطمح إلى أن تكون بين أكبر عشر اقتصادات في العالم بحلول سنة ٢٠٢٣ التي تصادف الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية. مع استعادة تركيا ثقتها بنفسها فإن الزخم الاقتصادي مقروناً بالاعتبارات الأيدلوجية دفع بحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان إلى الادعاء أنه يقع على عاتقهما قيادة العالم الإسلامي الذي يشكل العالم العربي عموده الفقري.

لقد كانت تركيا جاهزة لدخول تلك الحلبة الجيوسياسية التي ادارت لها ظهرها منذ تأسيس الجمهورية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، الا أن الانتفاضات العربية شكلت تحدياً حقيقياً للسياسة الخارجية التركية التي تقوم على مبدأ تصفير المشاكل مع جيرانها وكان التحدي الأهم الذي تواجهه تركيا هو تحديد دورها في النظام العربي الجديد كقوة ناعمة اقليمية والتي تراجعت الى استخدام القوة الصلبة، علاوة على ذلك جعلت تلك الانتفاضات العربية تركيا تواجه معضلة المواءمة بين القيم الاخلاقية التي تنادي بها وتسعى لتحقيقها في المنطقة العربية وبين المصالح الذاتية والأمن القومي .

في الحقيقة، لم تكن سياسة صفر مشاكل مع الجوار أكثر من مجرد شعار رنان لدخول تركيا من جديد الى المنطقة من اجل إعادة إحياء العثمانية الجديدة بشكل من الأشكال. وهو ما لاحظه المؤرخ الأمريكي المعروف والمتخصص

في العلوم السياسية والتر راسل ميد والذي ذكر أن "تركيا لاتزال صغيرة جدًا ومهددة جدًا"، ولخص فشل السياسة العثمانية الجديدة بقوله "إن حلم أردوغان بقيادة مسيرة الديمقراطية الإسلامية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط يبدو مشوشاً ومنهوك القوى؛ فالقيادة التركية ودبلوماسيتها لم تنجحا لا في ليبيا ولا في سوريا ولا في مصر، والوضع في سوريا ما يزال كارثيًّا بكل معنى الكلمة ويهدد الاستقرار داخل تركيا ذاتها".

المراجع

- جنكيز تشاندار، السياسة التركية صفر مشاكل مع الجوار ولا جوار من دون مشاكل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩٣، شتاء ٢٠١٣ .

- أمينة انيس ياكار، سميرة ياكار، رئاسة الشؤون الدينية في تركيا أدوار وتحولات، مركز الملك فيصل ، الرياض ، ١٤٣٩ .

- أسماء حمايدية، البعد الهوياتي في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية منذ ٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، ٢٠٢٠.

ملحقات

(٣)
صناعة الدفاع التركية غير الواعدة

المصدر: معهد بروكنجز

تعد صناعة الدفاع المتنامية في تركيا هي الركن الأساسي في سياسة أردوغان الخارجية لسببين أساسيين؛ إذ تساعد صناعة الدفاع على توجيه الانتباه بعيدًا عن أزمة العملة التركية والسياسة الخارجية المضطربة. من ناحية السياسة الخارجية، قوضت تركيا حلفاءها التقليديين من خلال شراء نظام الصواريخ الروسي ٤٠٠، والسعي وراء طموحات الطاقة في شرق البحر المتوسط، وتوسيع نطاق نفوذها في ليبيا، والتقدم في عملية نبع السلام التي دفعت أعضاء الناتو إلى فرض عقوبات على تركيا. ومن ثم، فإن صناعة الدفاع المتنامية تمنح تركيا قدرة أكبر على المناورة في سياستها الخارجية من خلال ضمان اعتماد أقل على واردات الأسلحة ومزيد من الاستقلالية.

ازدهرت صناعة الدفاع التركية في العقد الماضي. ففي عام ٢٠١٠، كان لدى تركيا شركة واحدة على قائمة أفضل ١٠٠ شركة دفاعية عالمية. في الوقت الحاضر لديها سبع شركات بنسبة أكبر من نسبة إسرائيل وروسيا والسويد واليابان مجتمعة.

ونتيجة لذلك، انخفضت حصة تركيا من واردات الأسلحة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩ بنسبة ٤٨٪ مقارنة بفترة الخمس سنوات السابقة. ليس هذا فقط، بل انتقلت البلاد من استيراد ٧٠٪ من عتادها العسكري إلى استيراد ٣٠ ٪ فقط.

في الوقت نفسه، نمت صناعة الأسلحة التركية من مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١١ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، أكثر من ٣ مليارات دولار منها جاءت من الصادرات، مما جعل تركيا رابع أكبر مصدر دفاعي عالمي. واستكمالاً لمشروعاتها الدفاعية، استثمرت الدولة ٦٠ مليار دولار في هذه المشاريع، ونظراً للتوترات اليونانية التركية بشأن حقوق الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، أنشأت تركيا أسطولاً بحريًا يضاهي الأسطول اليوناني.

علاوة على ذلك، تعد تركيا واحدة من ٢٢ دولة فقط تصنع طائرات مسلحة بدون طيار، مما يضيف بعدًا آخر لقوتها العسكرية الإقليمية. لدرجة أن التغطية الإعلامية الموالية للحكومة التركية تشير إلى أن رغبة أردوغان في توسيع وتطوير صناعة الأسلحة المحلية صارت مشروعًا شخصيًا.

وفي سبيله لتحقيق ذلك، أصدر أردوغان مرسومًا رئاسيًا في ١٠ يوليو ٢٠١٨، بوضع وكالة الصناعات الدفاعية (SSB) تحت السيطرة المباشرة للرئاسة وأعاد تسميتها إلى الهيئة الرئاسية للصناعات الدفاعية. يمكن القول إن طموح أردوغان السياسي هو المحرك الأكبر وراء صناعة الدفاع المتنامية في تركيا.

قد يبدو الأمر كما لو أن صناعة الدفاع في تركيا قد تحولت إلى صناعة تصدير قوية، حيث صدرت ٢,٢ أسلحة بمقدار مليار دولار في عام ٢٠١٨، مما يجعلها فعليًا في المرتبة ١٤ بين أكبر مصدري الأسلحة في العالم. ومع ذلك، مثلها

مثل المشاريع العملاقة الأخرى في تركيا قناة إسطنبول، وجسر سليم سلطان، ومطار إسطنبول الجديد، ومسجد تشامليجا فإن صناعة الدفاع التركية تدور حول إبراز صورة القوة المحلية إذ أن هناك العديد من التحديات التي تواجه مستقبل صناعة الدفاع التركية.

على سبيل المثال، منعت الولايات المتحدة ترخيص تصدير محرك CTS-800A الذي يصنع جزئيًا في الولايات المتحدة إلى تركيا وسط توترات دبلوماسية متزايدة. وفي الوقت نفسه، تفتقر تركيا إلى القدرة التقنية الفعالة من حيث التكلفة لتطوير محركات لتشغيل تصاميمها العسكرية. مع تدخل واشنطن، تخاطر تركيا بخسارة أكثر من مليار دولار من الصادرات المحتملة بسبب هذا النقص الفني.

لنكون أكثر تحديدًا، لم يتم الوفاء بعقد تصدير بقيمة ١,٥ مليار دولار بين تركيا وباكستان لثلاثين مروحية هجومية، تم توقيعه في عام ٢٠١٨. من المحتمل أن ينتهي العقد بسبب قيام الولايات المتحدة بحظر رخصة التصدير للمحرك المطلوب. وبالتالي، تتطلع باكستان الآن إلى الصين لتحديث البنية التحتية الدفاعية التي فشلت تركيا في توفيرها.

كما أدى اعتماد تركيا على المحرك الأمريكي إلى تأخيرات في إتمام عقد كبير آخر لدبابة القتال الرئيسية في تركيا، ألتاي ، وهي أغلى دبابة قتال في العالم بسعر ١٣,٧٥ مليون دولار. وقد وقعت قطر عقدًا غير محدد بقيمة مليار دولار لشراء ما يصل إلى ١٠٠ دبابة من طراز من تركيا، والتي ستشكل واحدة من أكبر صادرات الأسلحة في صناعة الدفاع في غضون عقود قليلة. ومع ذلك، تعتمد

تركيا على خبرة المحركات الألمانية لإنتاج هذه الدبابات، لكن ألمانيا تحجب التكنولوجيا عن تركيا بسبب مخاوف سياسية.

وبالمثل، فإن طائرة التركية بدون طيار التي ستلعب دورًا مهمًا في الحفاظ على القدرة التشغيلية للقوات الجوية تعتمد على المحركات التوربينية الأوكرانية -٤٥٠. لكن أوكرانيا مترددة هي الأخرى في تبادل التكنولوجيا العسكرية مع تركيا بسبب المخاوف العامة بشأن حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية. لذلك، تعرضت العقود التي أبرمتها تركيا بمليارات الدولارات للخطر وهي شهادة على أعلى مستوى من التناقض الذي يشكل سياسة التبعية الخارجية التي تحاول تركيا الهروب منها.

على الرغم من أن تركيا تريد استخدام صناعة الأسلحة المحلية المتنامية للتخلص من الحلفاء التقليديين، إلا أن الصناعة لا تزال تعتمد بشكل كبير على هذه الشراكات. أدى إطلاق "عملية نبع السلام" التركية عندما غزت تركيا المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سوريا إلى فرض سلسلة من الدول الأوروبية حظرًا على القطاعات الأولية والمتكاملة رأسياً المتعلقة بالصناعة الدفاعية التركية حيث كلف الحظر الذي دام شهرين الصناعة التركية حوالي ١ مليار دولار في الإنتاج، وهو سعر مرتفع لصناعة يبلغ دخلها ١١ مليار دولار فقط.

يعتمد جزء كبير من صناعة الدفاع في تركيا على التكنولوجيا العسكرية الغربية تتضمن هذه الصناعات ما يتجاوز المحركات وهي حقيقة تتردد أنقرة في الاعتراف بها. على هذا النحو، فإن أكبر سفينة حربية تركية السفينة الهجومية

البرمائية التي يبلغ وزنها ٢٧٠٠٠ طن تعتمد على السفينة الإسبانية خوان كارلو الأول. كما أن هناك بعض الصناعات الدفاعية البحرية التي تعتمد في تصنيعها تركيا على بلاد أخرى، كزورق الهجوم السريع، الذي صُمم في ألمانيا.

تعتمد محاولة تركيا لبناء طائرة مقاتلة محلية الصنع على شركة بريطانية قلصت جهود التعاون بدورها، وتدعم دبابة قتال من الناحية التكنولوجية شركة كورية جنوبية. وبالتالي، فإن البحث والتطوير في تركيا ببساطة ليس معقدًا بما يكفي لمشاريعها المرموقة الرئيسية.

بالنظر إلى أن حقوق الملكية الفكرية نقطة خلاف رئيسية في صناعة الأسلحة، في المستقبل المنظور، ستظل تركيا على الأرجح معتمدة على المساعدات التكنولوجية الأجنبية باهظة الثمن. وسوف تتفاقم تكلفة هذه التبعية بسبب أزمة انخفاض قيمة العملة التركية.

بالإضافة إلى ذلك، منذ الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، دبّر أردوغان حملة تطهير واسعة النطاق لحركة جولن أدت إلى هجرة العقول الوطنية. كما تزايدت المحسوبية ومناخ الخوف السياسي. في العام الماضي وحده هاجر نحو ٣٣٠ ألف شخص من تركيا. وفي الوقت الذي تتأثر فيه جميع القطاعات، إلا أن هجرة العقول على الصعيد الوطني لها تأثير كبير على صناعة الدفاع. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، تم إرساء بعض الأعمال على عدد قليل من ٢٧٠ من كبار المتعهدين الذين يعملون في صناعات الدفاع أما الباقي فقد غادروا تركيا بحثًا عن فرص أفضل في الخارج. كانت اثنتان من الوجهات الرئيسية للهجرة هما ألمانيا والولايات المتحدة وكلاهما أظهر إحجامًا عن مشاركة التكنولوجيا العسكرية

مع تركيا، مع عواقب تقدر بمليارات الدولارات. وهناك سبب للاعتقاد بأن هذه الظاهرة ستزداد عندما يستشهد العمال بمناخ الخوف السياسي الحالي كسبب للهجرة. قد لا يستمر نمو صناعة الدفاع التركية الكبيرة على النحو ذاته في المستقبل القريب بسبب مشاكل كون المحركات التي تستخدم في معدات قتالية هي في الأساس محركات أجنبية، إضافة إلى هجرة العقول ذات الكفاءة إلى الخارج، فضلا عن الافتقار العام للمعرفة المتطورة.

علاوة على ذلك، يجب التأكيد على أن المتلقي الرئيسي للتكنولوجيا العسكرية التركية هو تركيا. ومع تشبع الأسواق المحلية قريبًا، وعدم وجود حل قصير الأجل في الأفق لهذه القضايا الهيكلية التقنية قد لا تتمكن صناعة الدفاع التركية من مواصلة نموها.

ومع ذلك، فإن إنشاء صناعة دفاعية محلية كان مكسبًا سياسيًا محليًا كبيرًا لأردوغان، ولهذا السبب وحده، فمن المرجح أن تستمر هذه الصناعة في التطور. قد لا يكون ذلك أمرًا مجديًا على المستوى الاقتصادي، لكنه يظل أولوية سياسية. حيث يمكن لأردوغان الآن أن يعرض صورة القوة العسكرية التركية المتنامية، المليئة بالرموز العثمانية، للشعب التركي. وفي حين أن نمو الصناعة قد سلط الضوء على الاعتماد الخارجي، فإن دلالات كون تركيا بلد حاضنة للصناعات الدفاعية تمنح أردوغان مساحة من الحركة محلياً لمتابعة سياسة خارجية حازمة تتناسب مع سياسة قوة عسكرية كبرى.

(٤)

على عكس طموح الرئيس.. إخفاق في الهندسة الاجتماعية للسكان في تركيا

مركز يجين السادات

لم يخسر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أي انتخابات، بما في ذلك الانتخابات البلدية والاستفتاءات، وذلك منذ تولى حزبه (العدالة والتنمية) السلطة في نوفمبر ٢٠٠٢. وهذا ظاهرياً أداء لا تشوبه شائبة بالنسبة لسياسي. لكن أردوغان يريد أكثر من الفوز بانتخابات تلو الأخرى. حيث أعلن في عام ٢٠١٢ أن مهمته السياسية هي "تنشئة أجيال مخلصة. "وهذه مهمة أكثر طموحا من مجرد الفوز في صناديق الاقتراع. غير أن استطلاعات حديثة جديرة بالثقة تشير إلى أن أردوغان الذي دام عهده لثمانية عشر عاماً فشل في تحقيق مهمته السياسية الأوسع نطاقًا

كشفت شركة اوبتيمار اريشتيرما، وهي شركة استطلاعات تركية، أن ٩٩٪ من الأتراك عرّفوا أنفسهم كمسلمون في عام ٢٠١٧، ولكن هذا الرقم انخفض في عام ٢٠١٩ إلى ٨٩,٥٪. ووجدت شركة كوندا، وهي شركة استطلاعات تركية أخرى، في عام ٢٠١٩ أن الشباب الأتراك أقل ميلاً من عامة السكان إلى وصف أنفسهم بأنهم "محافظون دينيون". وأضاف التقرير الذي أصدرته الشركة:

«من غير المرجح ايضا ان يصوموا، ويصلّوا بانتظام، او أن تقوم الإناث بتغطية شعرهن"

كشف استطلاع آخر، تابع للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن ٥٤٪ من طلاب مدارس الإمام لا يشعرون أنهم ينتمون إلى مدرستهم، مقارنة بـ ٢٧,٥٪ -٢٩,١٪ من طلاب المدارس غير الدينية. ربما كان الأمر الأكثر إحراجًا بالنسبة للإسلاميين هو نتائج استطلاع أجرته مؤسسة "إبسوس". حيث وجدت أن ١٢٪ فقط من الأتراك يثقون برجال الدين، وهي أسوأ نتيجة بعد رجال السياسة (الذين يثق بهم ١١٪).

أظهر استطلاع أحدث أنه حتى الشباب المحافظ والمؤيد لأردوغان لا يثقون في بلدهم أو في البلدان الإسلامية الأخرى. سألت سوديف، وهي مؤسسة تركية، الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٥ عامًا عما إذا كانوا سيعيشون في الخارج إذا أتيحت لهم الفرصة. قال ما يقرب من نصف هؤلاء الشباب (٤٧,٣٪) الذين ادعوا أنهم يدعمون حزب العدالة والتنمية الذي يقوده أردوغان أنهم يفضلون العيش في الخارج. علق عاكف بيكي المتحدث السابق باسم أردوغان حول هذا الشأن قائلا "هذا يعني أن نصف شباب أردوغان ليس لديهم ثقة في مستقبل تركيا".

لم يكن "هذا البحث" الذي قامت به سوديف مشجعًا لأردوغان والمؤدلجين الذين ينادون بالهندسة الاجتماعية الاستبدادية من أعلى إلى أسفل والتي تهدف إلى إنتاج الشباب الإسلامي. سأل الاستطلاع الشباب المؤيد لأردوغان (المؤيدون لحزب العدالة والتنمية) عما إذا كانوا يفضلون العيش في

سويسرا مقابل ٥٠٠٠ دولار شهريًا أو في السعودية على ١٠٠٠٠ دولار شهريًا. وقال ٦٠,٥٪ منهم أنهم يفضلون سويسرا.

لماذا يفضل الشباب الأتراك القوميون والمحافظون دينياً والموالون لأردوغان العيش في بلد مسيحي أوروبي؟

يقدم استطلاع سوديف إجابة على هذا السؤال أيضًا. وفقًا للدراسة، يعتقد ٧٠,٣٪ من المستطلعين أن الشاب التركي الموهوب لن يكون قادرًا أبدًا على الترويج لموهبته بشكل مهني في تركيا من دون أن يكون لديهم "روابط" [سياسية / بيروقراطية] أي بدون مساعدة المحسوبية. ويعتقد ٣٠٪ منهم فقط أنه يمكنهم التعبير عن آرائهم بحرية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلق الكاتب أليف شاكر: "عندما طُلب منهم تحديد أهم فكرة في الحياة، ذكر ٤٩,٨٪ "القيم الوطنية" و٤٥,٧٪ استشهدوا "بالقيم الدينية". لكن ٦٨,٣٪ أشاروا إلى "حرية التعبير عن الرأي".

على ما يبدو، فإن افتقار تركيا إلى الحرية وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعي يخبر الشباب الأتراك أنهم سيكونون أفضل حالًا في بلد مسيحي، ذلك لأن الشباب الأتراك، بمن فيهم أولئك المؤيدون لأردوغان، يعرفون أنه يمكنهم التعبير عن آرائهم في سويسرا دون خوف. وأنهم يمكن أن يحصلوا على مهنة ناجحة دون اللجوء إلى محاباة الأقارب وأنهم لن يواجهوا استجواب الشرطة لمجرد التعبير عن أراءهم.

ومن بين إخفاقات الهندسة الاجتماعية الأخرى هي عدم القدرة على الدفع نحو نسب مواليد أعلى وارتفاع نسبة كبار السن. فمنذ عام ٢٠٠٨، ظل أردوغان يحث الأسر التركية مراراً وتكراراً على إنجاب ثلاثة أطفال على الأقل ــ "أربعة أو خمسة إن أمكن". وقد برر أردوغان هذا المسعى بأنه "ضرورة ضد المتآمرين الأجانب الذين يريدون افناء أمتنا". على الرغم من الطفرة التي حققتها حملة أردوغان فيما يتعلق بزيادة المواليد، انخفض عدد المواليد الأصحاء في تركيا بنسبة ٣,٦٪ إلى ١,٢٤٨ مليون في ٢٠١٨ مقابل ١,٢٩٥ مليون في ٢٠١٧. وانخفض معدل الخصوبة العام إلى ١,٩٩ من ٢,٠٧، مما يعني أن تركيا تتكاثر الآن دون المعدل ٢,١ المطلوب للحفاظ على السكان في المستويات الحالية.

يتحدى التطور الديموغرافي في تركيا إملاءات الهندسة الاجتماعية الإسلامية لأردوغان على الرغم من شعبيته وسلطته وحكمه الاستبدادي الذي لا يمكن تحديه. بل تتجاهل العائلات التركية تعليماته بإنجاب ثلاثة أطفال على الأقل، كما أن جزء كبير من القواعد على استعداد لحزم أمتعتهم والانتقال إلى بلد مسيحي.

(٥)
هل يتخلى أردوغان عن الإخوان المسلمين؟

نورث برس

بعد أن جعل تركيا مقراً للإخوان المسلمين، أنشأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منصات إعلامية لهم، ومنح بعضهم الجنسية التركية، واستخدمهم ضد شعوبهم ودولهم، بل ودفعهم لارتكاب جرائم هنا وهناك باسم الدين. ومع ذلك، هناك مؤشرات على تخلي أردوغان عن الإخوان لإنقاذ نظامه، خاصة بعد أنباء عن اعتقال ٢٣ من قيادات وعناصر الإخوان المقيمين في تركيا مؤخرًا بتهمة التواصل مع دول أخرى لتأمين ملاذات آمنة لعدد منهم دون علم السلطات التركية.

هل بدأ أردوغان بالفعل في التخلي عن الإخوان المسلمين؟

في محاولة للإجابة على هذا السؤال يجب مراعاة ما يلي:

١- الحديث التركي المكثف عن اللقاءات التركية المصرية، والاستعداد لإقامة علاقات أفضل مع مصر بعد سنوات من عداء أردوغان لحكم الرئيس عبد الفتاح السيسي وتأكيده سابقاً أنه لن يعترف بحكم الرئيس المصري. دفعت تصريحات أردوغان السابقة القاهرة إلى تسريب العرض التركي للمصالحة للشعب، وهو عرض تضمن تخلي تركيا عن دعم الإخوان المسلمين في مصر، وإغلاق قنواتهم التلفزيونية التي تبث من تركيا،

وتسليم عدد من القادة المطلوبين الى السلطات المصرية مقابل المصالحة. وبغض النظر عن فشل المحادثات الأمنية التي جرت بين الجانبين، فإن العرض التركي يكشف مدى استعداد أردوغان لبيع الإخوان مقابل المصالحة مع مصر.

٢- مغازلة تركية للسعودية، والحديث عن استعداد تركيا للتغاضي عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي الذي قُتل في قنصلية بلاده في اسطنبول. إذا علمنا أن السعودية تصنف الإخوان المسلمين على أنها منظمة إرهابية، فإن هذا الأمر يكشف مدى استعداد أردوغان للتضحية بالإخوان على مذبح مصالح بلاده ونظامه، بعد التطورات والاصطفافات الإقليمية والدولية، وتحسباً لتولي جو بايدن مهامه على رأس البيت الأبيض.

٣- أشارت تسريبات لعناصر موثوقة في تركيا أن السلطات التركية وجهت قادة الإخوان المسلمين المقيمين في تركيا بالحد من ظهورهم الإعلامي من تركيا، وعدم مهاجمة دول وأنظمة المنطقة. ظهرت هذه التسريبات وسط أنباء عن خلافات بين نظام أردوغان وجماعة الإخوان المسلمين بسبب الإجراءات التي بدأت السلطات التركية بفرضها عليهم، وعدم منح بعضهم الجنسية التركية بعد أن وُعدوا بذلك.

٤- بروز دعوات قوية في عدد من الدول الأوروبية والأمريكية وتحديداً في الكونجرس لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين على أنها منظمة إرهابية، إضافة إلى أن دولاً عربية مؤثرة مثل مصر والسعودية والإمارات العربية

المتحدة والأردن صنفت الجماعة على أنها إرهابية أيضًا. ومع ظهور إدارة أمريكية جديدة بقيادة الديمقراطي جو بايدن، تبدو تركيا قلقة للغاية بشأن الاستمرار في تبني نهج الإسلام السياسي.

تتزامن هذه المعطيات مع بروز العديد من التنظيمات الإرهابية التي ارتكبت جرائم وانتهاكات، بدءًا من المناطق الكردية في سوريا، مروراً بليبيا، ووصولاً إلى عدد من الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا التي ادعت مرارًا وتكرارًا أن النظام التركي مسؤولاً عن هذه الجماعات.

في الواقع، ربما ما دفع أردوغان إلى التخلي عن الإخوان المسلمين هو اقتناعه بأن تحالفه معهم فشل في تحقيق مشروعه الإقليمي، خاصة بعد أن نجح الشعب المصري في التخلص من حكم مرسي، وأيضًا لقناعته بأن هذه الجماعات التي فقدت أوطانها استنفدوا دورهم الوظيفي وأصبحوا عبئاً على نظامه ومصالحه وعلاقاته مع الدول الأخرى.

وعليه، لن يخجل أردوغان من بيعها عندما يجد نفسه أمام صفقة يعتقد أنها ستحقق مصالحه. الرجل الذي تخلى عن حلفائه السياسيين السابقين لن يجد أي صعوبة أو إحراج في ذلك، رغم كل الشعارات التي رفعها عن مفهوم الأخوة الإسلامية والدفاع عن المظلومين، وغيرها من الشعارات التي أراد أردوغان من خلالها اللعب على العواطف والمشاعر لتحقيق وهم القيادة الإسلامية.

أمام هذا الواقع، هناك العديد من الأسئلة التي يجب طرحها على جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الأخرى التي ربطت مصيرها بنظام أردوغان:

هل يدركون أن أردوغان استخدمهم لمشروعه الخاص وليس من أجل الشعارات الأخلاقية التي رفعها؟

هل يدركون أن حديث أردوغان عن الإسلام هو من أجل مشروع وطني تركي قائم على الهيمنة لا أكثر؟

هل سيدركون أن رهانهم على أردوغان يفتقر إلى أي منطق عقلي أو فهم سياسي حقيقي أو استراتيجية طويلة المدى؟

هل يدركون أن أردوغان الذي يرفع الشعارات الأخلاقية والدينية هو الزعيم الأكثر براغماتية إلى درجة الانتهازية لمصالحه؟

في الواقع، استغل أردوغان حركة الإسلام السياسي بشكل جيد، حيث استُغلت جماعات الإخوان المسلمين ضد بلدانها وشعوبها لصالح المشروع التركي لدرجة أنهم قاموا بالاتفاق مع الأجهزة الأمنية التركية، بتهريب مليارات الدولارات وأطنان من ذهب من بنوك بلادهم إلى تركيا كما هو الحال بالنسبة لليبيا. كما استخدمها لنشر الفوضى والرعب في مصر، وجعلها أدوات قتل وارتكاب أفظع الانتهاكات في المناطق الكردية في سوريا، وخاصة عفرين. مع فشل المشروع الإقليمي التركي، الذي كان قائمًا على صعود جماعة الإخوان

المسلمين إلى السلطة في بلادها، فقد تجاوزوا فائدتهم وأصبحوا عبئًا على نظام أردوغان.

كل هذه المعطيات والمؤشرات تشير إلى أن التخلي عنها من أجل المصالحة مع الدول التي سبق أن استخدم الجماعة ضدها ليس سوى مسألة وقت.رغم كل هذا، لا تزال هذه الجماعات تراهن على أردوغان وتقاتل في حروبه هنا وهناك كمرتزقة، دون أن تدرك أن أردوغان لم يكن أبدًا حليفًا لأحد، وأنه استخدمها من أجل مشروعه الوطني التركي.

(٦)

تجنيد مقاتلي "الخلافة": كيف تعمل شبكات تنظيم داعش في تركيا؟

أتلانتك كاونسل

منذ بداية الصراع في سوريا، كان المواطنون الأتراك يسافرون ذهابًا وإيابًا، وفي كثير من الأحيان انضموا إلى مجموعات فرعية ناطقة باللغة التركية مناهضة للنظام، أبرزهما جبهة فتح الشام التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا (فرع القاعدة المعاد تسميته في سوريا، والذي كان يُعرف سابقًا باسم جبهة النصرة)، والتنظيم السلفي المعروف بأحرار الشام.

مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٣، بدأ الأتراك السفر إلى "دولة الخلافة"، حيث انضموا إلى الخلايا الناطقة باللغة التركية، مع الأئمة والمدربين العسكريين الأتراك. تشير الأدلة مفتوحة المصدر المتاحة إلى اختلاف طفيف بين أعضاء داعش والقاعدة الأتراك. في حالة الأخير، يميل المقاتلون إلى أن يكونوا أكبر سناً، في حين أن أعضاء داعش الأتراك أصغر سناً. ومع ذلك، هناك استثناءات، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من البيانات لاستخلاص استنتاجات نهائية حول أعضاء داعش الأتراك "التقليديين".

في كلتا الحالتين، استخدم مقاتلون من داعش وجبهة فتح الشام/ جبهة النصرة شبكات مماثلة للدخول في الصراع السوري، غالبًا بعد انكشفوا لعناصر

الصراع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات غير الحكومية الإسلامية النشطة المشاركة في التحدث علنًا ضد التنظيم. أو من خلال عدد كبير من جماعات المساعدة الإسلامية الناشطة على طول الحدود. في حالات معينة، وفرت هذه المنظمات غير الحكومية الوسائل للدخول في الصراع السوري، حيث اختار عدد من الأتراك البقاء مع المجموعات التي تلقت المساعدة. في حالات أخرى، سعى مجندو داعش العائدون إلى البحث عن أولئك الذين عادوا من سوريا، والذين تم إرسالهم بعد ذلك لتلقينهم التدريب الديني والعقدي داخل تركيا. سيقوم عضو آخر من داعش بترتيب عبورهم إلى الحدود وإلى الرقة، عاصمة الخلافة السورية.

تستخدم هذه الورقة سلسلة من دراسات الحالة لفحص شبكة التجنيد لداعش، بما في ذلك دور المجندين في تركيا، وكيف استغل هؤلاء الأفراد البيئة المتساهلة نسبيًا داخل البلاد لتقديم الدعم للحملة الجهادية ضد بشار الأسد. وحلفاؤه روسيا وإيران. تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية للمجندين المتمركزين في تركيا مختلفة، لكن الأفراد الرئيسيين لديهم صلات بالجهاد الأفغاني (١٩٧٩ إلى ١٩٨٩ و٢٠٠١ حتى الآن). كان هؤلاء المجندين معروفين جيدًا للأشخاص الذين يعيشون في مجتمعاتهم، وفي كثير من الأحيان، كان لديهم صلات بالكتائب غير الرسمية، أو الجماعات الدينية الصغيرة التي تجمع الأفراد ذوي التفكير المماثل للتدريب الديني.

تستند هذه الورقة إلى معلومات مفتوحة المصدر ومجزأة حول تجنيد داعش في تركيا، وتستخدم سلسلة من دراسات الحالة لفحص طرق تجنيد الجماعة في مدن تركية مختلفة. تكشف المصادر عن جهود تجنيد مماثلة في العديد من

المدن التركية المختلفة وشبكة مترابطة من السلفيين الملتزمين بفكرة الدولة الإسلامية. تستند الاستنتاجات الواردة في هذا المقال بشكل أساسي إلى مصادر باللغة التركية وتستشهد بتقارير مختلفة للشرطة. أحد العوائق المحتملة هو أنه لا يُعرف في الواقع سوى القليل عن محتوى المناقشات بين مجندي داعش ومجندي شبكة السلفيين. على هذا النحو، تستند النتائج إلى الأدلة المتاحة ويجب تحديثها مع توفر معلومات جديدة حول المجموعة وأنشطتها في تركيا. يمكن أن تكون الدروس المستفادة من هذه الدراسة مفيدة للبلدان الأخرى، حيث سيبقى تنظيم الدولة الإسلامية بطريقة أو بأخرى لفترة طويلة بعد أن خسر الأراضي في العراق وسوريا وحيث يمكن للجهاديين ذوي التفكير المماثل الاستمرار في التجنيد، معرضين الشباب للخطر، إما لدعم التمرد المستمر، أو من أجل جهاد مختلف في جزء آخر من العالم.

القاعدة في العراق: الارتباط التركي بالحرب في سوريا

تاريخ داعش موثق جيدا. والجماعة هي أحدث تجسيد لجماعة التوحيد والجهاد التي تزعمها أبو مصعب الزرقاوي، والتي تحولت فيما بعد إلى تنظيم القاعدة في العراق. بعد وفاة الزرقاوي في عام ٢٠٠٦، مضت الجماعة قدما في خططها لإنشاء دولة إسلامية، أولا تحت إشراف الخليفة المعلن من جانب واحد أبو عمر البغدادي. بعد ذلك، أعادت الجماعة تسمية نفسها باسم الدولة الإسلامية في العراق، وبدأت في التركيز على الاستيلاء على الأراضي في الأنبار والسيطرة عليها لإنشاء الخلافة المرغوبة. قُتل أبو عمر لاحقًا في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى ظهور أبو بكر البغدادي. في عام ٢٠١١، أرسل تنظيم القاعدة أبو محمد الجولاني إلى سوريا، حيث تم تكليفه بإنشاء جبهة النصرة، فرع القاعدة في

سوريا. ظل البغدادي الزعيم الأعلى لجبهة النصرة، ولكن في النهاية انقسمت المجموعتان.

قدمت مجموعة رئيسية من المجندين الأتراك لداعش في البداية الدعم لجبهة النصرة، حيث قامت بالتجنيد للجماعة واستخدام الشبكات الراسخة في تركيا لتهريب الرجال والعتاد إلى الأراضي التي تسيطر عليها جبهة النصرة. بايعت هذه الشبكة التي تتخذ من تركيا مقراً لها تنظيم الدولة الإسلامية ومنذ ذلك الحين تقدم نفس النوع من الدعم اللوجستي للخلافة. ينعكس ذلك في الوثائق التي تم الاستيلاء عليها حول تحركات المقاتلين الأجانب عبر تركيا إلى سوريا.

وفقًا لتحليل ويست بوينت لأكثر من ٤٦٠٠ سجل لأفراد داعش، كُتب بين أوائل ٢٠١٣ وأواخر ٢٠١٤، دخل ٩٣ بالمائة من المقاتلين الأجانب المدرجين إلى سوريا عبر ست بلدات حدودية مع تركيا: اليردي، وأتميا، وأعزاز، والراي، وجربلس، وتل أبيض. بالنسبة للعديد من المقاتلين الأجانب، كانت اسطنبول هي نقطة الدخول الأولى، قبل أن يرتب رجال داعش السفر إلى مدينتين رئيسيتين بالقرب من الحدود، أورفة، وغازي عنتاب. ومن هاتين المدينتين، انتقل مقاتلو داعش بعد ذلك إلى كلس أو البيلي أو كركميش أو أقجة قلعة. ما لا يقل عن ثلاث من هذه المناطق اليردي وأتميا وأعزاز لم تعد تحت سيطرة داعش، إذ أن جبهة النصرة أو أحرار الشام الآن تحتل مكانتها باعتبارها المجموعة الأكثر هيمنة في هذه المناطق.

تشير البيانات المتاحة إلى أن داعش كانت قادرة على دمج نفسها ضمن مجموعة فرعية أكبر من المجتمع السلفي التركي. قدمت مجموعة فرعية من

المجتمع السلفي الدعم للجهاد في العراق ضد الولايات المتحدة، فضلاً عن الصراعات الجهادية الأخرى مثل تلك الموجودة في أفغانستان، والبوسنة، وإقليم أوجادين، والعراق.

تشير الحالة العراقية والأفغانية إلى أن المجندين القدامى، الذين قاتل بعضهم في أحد النزاعين أو كليهما، عادوا إلى ديارهم وجندوا جيلًا جديدًا من الأتراك للذهاب للقتال في سوريا، إما مع جبهة النصرة أو مع داعش لاحقًا. يشير هذا إلى أن الشبكات الجهادية تتجمع حول عدد صغير من الأفراد الذين قاتلوا في الخارج، فقط للعودة إلى بلدهم الأصلي، حيث يتحدثون بعد ذلك عن تجربتهم. وهذا يمثل مشكلة طويلة الأمد لوكالات إنفاذ القانون المكلفة بعرقلة هذه المجموعات لأن العديد من المقاتلين الأجانب والأتراك عبروا الحدود لسنوات للقتال في الصراع المدني السوري المستمر. تشكل داعش أيضًا تهديدًا مختلفًا نسبيًا عن القاعدة لأن العديد من مجنديها من تركيا يأتون من مناطق حضرية وريفية فقيرة وليس لديهم تاريخ في دعم الجهاد أو الإرهاب.

كيفية تجنيد أعضاء داعش في تركيا: النموذج الاستراتيجي

تشير البيانات إلى أن أعضاء داعش الأتراك يستخدمون مجموعة متنوعة من استراتيجيات التجنيد. يبدو أن الطريقة الأكثر فاعلية هي تجنيد أعضاء جدد من خلال مقابلات وجهاً لوجه أو الانضمام لمجموعات صغيرة، حيث يتم دمج المجندين مع أعضاء آخرين في مجتمعهم ويستهدفون مجموعات محددة. وفقًا لسارة دالي وسكوت جيربر، فإن هذه الطريقة تجعل التجنيد "عامًا وحميميًا"، حيث "يختلط المجندون بالجماعات التي يرونها مناسبة للتجنيد" ويكونون

قادرين على مواصلة جهود التجنيد بسبب "الحساسية السياسية، أو عدم كفاية التشريعات، أو الخوف من الاستقطاب السلبي في مواقف الجمهور".هذا النهج، وفقًا لدالي وجيربر، هو الأكثر قابليةً لـ "نموذج العدوى"، حيث يخترق المجند مجموعات منعزلة نسبيًا، معارضة إلى حد كبير للحكومة. إن العدد المتزايد من المجندين، بدوره، يضع ضغوطًا على الآخرين للتوافق، مما يؤدي إلى زيادة عدد المتعاطفين داخل المجموعة المستهدفة الأصلية.

تكمل داعش هذه الجهود بعملياتها الإعلامية الناطقة باللغة التركية، والتي تهدف إلى الاستفادة من التعاطف السياسي والديني بين شريحة صغيرة من الشعب التركي المؤيد لفكرة الدولة الإسلامية. هذه الدعاية، بحسب س. ج. جريمالدي وسليم كورو، تكشفت في ثلاث مراحل. شهدت المرحلة الأولى غير الرسمية قيام عناصر داعش الأتراك بنشر دعاية على صفحتهم على فيسبوك. في أحد الأمثلة، نشر أوزجان جوليش أوغلو (المعروف أيضًا باسم محمد سيليف) صورًا لرحلاته إلى سوريا، مختلطة مع صور مماثلة من أنقرة، مسقط رأسه ومنطقة تجنيد معروفة لدى داعش. القاعدة/ جبهة النصرة عام ٢٠١٢ في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، مستهدفة مجموعة صغيرة من الطلاب الذين كانوا يجتمعون كل يوم أربعاء لمناقشة المسائل الدينية.

تزامنت المرحلة الثانية، وفقًا لغريمالدي وكورو، مع انقسام داعش عن جبهة النصرة في عام ٢٠١٣. وبدأ عدد من المواقع الإخبارية الجهادية المعروفة باللغة التركية في تبني الروايات الموالية لداعش، وإن لم يكن أي منها يعمل كمنفذ إعلامي رئيس. بدأت المرحلة الثالثة في يونيو ٢٠١٥، وبدأت ببداية دار الحلاف، وهي مؤسسة ناطقة باللغة التركية تابعة لـ "الحياة الإعلامية" التابعة

لتنظيم الدولة الإسلامية. في الشهر نفسه، بدأ دار الحلاف في نشر مجلة رسمية باللغة التركية (قسطنطينية). نمت المجلة العدائية بشكل متزايد تجاه الحكومة التركية منذ أوائل عام ٢٠١٥. ويبدو أن نقطة التحول كانت خسارة داعش لبلدة تل أبيض إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ذو الأغلبية الكردية. كانت البلدة ذات أهمية حاسمة لعمليات الخلافة اليومية، حيث دخل ما لا يقل عن ١٢٢٩ شخصًا إلى سوريا عبر البلدة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وفقًا لتحليل ويست بوينت.

خلال الهجوم الذي قاده الأكراد على هذه البلدة، نشرت قسطنطينية مقالاً اتهم فيه الحكومة التركية بالتواطؤ مع حزب الاتحاد الديمقراطي والولايات المتحدة لهزيمة داعش. في طبعات يناير وأبريل ٢٠١٦، شحذت داعش رسالتها المناهضة لتركيا. في كلا المنشورين، تشير المجموعة إلى الجيش التركي على أنه كيان غير ديني، وأعضاؤه كفار أو مرتدين. وتزامن هذان المنشوران مع زيادة هجمات تنظيم الدولة الإسلامية المباشرة على الأصول العسكرية التركية، ابتداءً من العراق وامتدت إلى وحدات المدفعية بالقرب من كركميش. بالإضافة إلى ذلك، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات صاروخية على بلدة كيليس الحدودية التي لا تزال بمثابة طريق بري مهم يسافر عبره تنظيم الدولة الإسلامية من وإلى تركيا إلى سوريا.

دراسات حالة التجنيد

يبدو أن داعش وجبهة النصرة قد استخدمتا استراتيجية تجنيد مماثلة في أربع مدن تركية مختلفة: اسطنبول وأديامان وقونيا وإزمير. في كل حالة، كان المجندون أعضاءً في المجتمع، مع اختيار المجندين من السكان المحليين أو

تقديمهم إلى وكيل المجندين من خلال أحد أفراد الأسرة. في حالتين على الأقل، يبدو أن مقاتل داعش المستقبلي كان غريبًا عن المجتمع السلفي في تركيا، حيث أشارت التقارير إلى أن رجلين هما سافاس يلدز ومسعود يوناي كان عليهما أن يربوا لحاهما ليتناسبا مع مجموعاتهما الاجتماعية الجديدة. في جميع الحالات، عمل المجندون في مواقع علنية نسبيًا، حيث جذبت أنشطتهم انتباه السكان المحليين وقوات الشرطة. في حالات قونية وأديامان واسطنبول، كان لأعضاء هذه الخلايا روابط شخصية/ عائلية مع بعضهم البعض، مما يشير إلى وجود شبكة فضفاضة من الأفراد ذوي التفك ير المماثل، الذين يتعاونون لإرسال مقاتلين إلى سوريا بعد تدريبهم داخل تركيا.

اسطنبول: ثلاث حالات في منطقة جونجورين

في عام ٢٠١٣، أرسل مسعود يوناي البالغ من العمر عشرين عامًا رسالة إلى عائلته، أخبرهم فيها بنيته السفر إلى سوريا للقتال مع داعش. سافر يوناي إلى سوريا من جونجورين، وهو حي من الطبقة الدنيا في اسطنبول بالقرب من مطار أتاتورك. يوناي، مع رجلين آخرين لم يتم الكشف عن أسمائهم، كانوا من عمال النسيج في الحي، حيث تواصلوا مع رجل رابع هو محمد حنيفي أوروك. وبحسب ما ورد اتصل أوروك بيوناي لتقديمه إلى أحد قادة داعش في حلب. وفقًا لعم يوناي، كان أوروك عنصرًا أساسيًا في الحي. كان يعاقب الناس على التدخين ويضغط على الأطفال ليكونوا أكثر تقوى. وبحسب ما ورد تواصل قائد داعش مع يوناي عبر فيسبوك، قبل إقناعه بالسفر إلى غازي عنتاب ثم سوريا. خلال هذه الجلسات على فيسبوك، أصبح يوناي ظاهريًا أكثر تقوى، ونمى لحيته على

النمط السلفي. كما بدأ في رفض الظروف المريحة نسبيًا في المساجد التركية، ورفض الجلوس بالقرب من النساء والتذمر علانية من عدد المدخنين في المنطقة.

هذا النمط من التطرف، وكذلك الحي الذي حدث فيه (جونجورين)، مشابه لمقاتل داعش التركي الآخر، حسين بيري. في هذه الحالة، عمل بيري، وهو من مواليد أديامان، في مخبز محلي. في عام ٢٠١٤، بدأ بيري في حضور دروس دينية في مقر منظمة حصيدر، وهي منظمة دينية غير حكومية مقرها في الحي. مثل يوناي، أصبح بيري أكثر تديناً ظاهريًا أثناء تلقينه عقائديًا واجتمع كثيرًا مع المجند المحلي لداعش، إبراهيم أوسامي في غرفة صلاة حصيدر. في بداية عملية التجنيد، أوصى أوسامي بأن يقرأ بيري نصوصًا لمنظّري جماعة الإخوان المسلمين، ويفترض أنها تلك التي تبرر العنف سعياً وراء أجندة إسلامية سلفية. ثم انضم بيري إلى داعش أثناء وجوده في جونجورين في سبتمبر ٢٠١٤، وسافر إلى سوريا في نوفمبر عبر غازي عنتاب. ثم التحق بوحدة تركية. قائد هذه الوحدة، أبو أسامة الكردي، وهو من قونية. مثل المجندين الآخرين في القاعدة/داعش، قاتل في أفغانستان قبل أن يشق طريقه إلى سوريا، حيث قاد الاثنان مع شقيقه عبد السلام والوحدة التركية حيث كان أحدهما قائدا عسكريا والآخر كزعيم روحي.

شخص ثالث من حي جونجورين، إلياس أيدين (الذي استخدم كنية لنفسه باسم أبو عبيدة)، تم ربطه أيضًا بتجنيد داعش في اسطنبول. كان أيدين يتردد على المسجد المحلي، حيث كان يحدد المجندين المحتملين. بعد إجراء الاتصال،

كان يعقد جلسات جماعية غير رسمية، حيث سيتحدث الحاضرون عن الإسلام. وبحسب هابر ترك، فإن أيدين يؤيد فرض الشريعة في تركيا، وباستخدام خطاب مشابه لغيره من السلفيين الأتراك، يشير إلى أن حكومة تركيا الحالية هي دار الحرب ويصف سياسيوها بأنهم كفار.

كان لأيدن أيضًا وجود على الإنترنت وكان ينشر خطابات، على غرار هاليس بايانكوك، المعروف بأبي حنظلة. تم القبض على الرجلين في نفس الوقت من عام ٢٠١١ لصلتهما بالقاعدة ولكن تم إطلاق سراحهما لاحقًا. تم تجنيد أيدين أيضًا في أوروبا وآسيا الوسطى، على الأرجح في ألمانيا وأذربيجان، حيث توجد روابط عرقية ولغوية قوية. لكن من غير الواضح كيف حافظ على علاقاته بالمجندين المحتملين في الخارج، من المحتمل أن يكون ذلك من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة. بعد الاتصال بالمجندين، يبدو أن أيدين قد ساعد في رحلتهم إلى سوريا، باستخدام شبكة موثوقة مقرها في غازي عنتاب.

أديامان: الخلية الأبرز في تركيا

كانت إحدى خلايا داعش قد اتخذت من منطقة أديامان مقراً لها، كان للمجموعة حوالي ٣١ عضوًا أساسيًا، من بلدين مختلفين: تركيا وألمانيا. يعكس هيكل قيادة المجموعة هيكل المجموعات الفرعية لداعش التركية داخل سوريا، مع زعيما، مصطفى دوكوماسي، وأمير روحي، أحمد كوركماز. يبدو أيضًا كما لو أن ثلاثة أعضاء آخرين، إبراهيم بالي ويونس دورماز وخليل إبراهيم دورغون، ظهروا كأعضاء رئيسيين في الجناح العملي للمجموعة. وبحسب ما ورد كان بالي مسؤولاً عن عمليات هذه المجموعة داخل تركيا، حيث وجهت موجة من الهجمات

الإرهابية من سوريا، قبل أن يحل محله مصطفى مول، وهو مواطن تركي يتحدث اللغة العربية من أورفة.

قيل إن كوركماز، المجند الرئيسي للمجموعة، قضى بعض الوقت في سوريا، أو شارك في العمل الإنساني بالقرب من الحدود السورية. يبدو أنه اقترب من شباب سريع التأثر كانوا نشطين في نفس المجال أو عادوا مؤخرًا من سوريا. تضمنت طريقة تجنيد كوركماز تحديد الأفراد الذين يمكن تجنيدهم وإحضارهم إلى منزله لتلقي دروس في الدين. بدأ هؤلاء المجندون أيضًا في قضاء بعض الوقت في مقهى، يديره الانتحاري المستقبلي يونس إمري ألاغوز. كما اختار شقيق المدير، سايح عبد الرحمن العجوز، أن يكون انتحاريًا، حيث نفذ هجوم يوليو على تجمع للشباب اليساريين في بلدة سروج الحدودية. نفّذ يونس إمري العجوز وسوري مجهول الهوية هجوم محطة قطار أنقرة في سبتمبر، مما أسفر عن مقتل ١٠٣ أشخاص.

قضى غالبية المجندين التابعين للجماعة وقتًا في سوريا بالقرب من حلب في عام ٢٠١٣ أو قبله، قبل العودة إلى تركيا. ليس من الواضح بالنسبة للجماعات إلى أي جانب قاتل أعضاء خلية أديامان خلال هذه الفترة الزمنية. سافر عضو واحد على الأقل، وهو يعقوب أكتولوم، لأول مرة إلى حلب في عام ٢٠١٣ مع هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات، وهي منظمة غير حكومية إسلامية تسيطر على الكثير من المساعدات التركية التي يتم تسليمها إلى سوريا، وفقًا لمقابلة مع والده في صحيفة راديكال التركية اليومية. بقي أكتولوم في سوريا لمدة أربعة أشهر إضافية، حيث ورد أنه انضم إلى جماعة أحرار الشام

السلفية، قبل أن يعود إلى أديامان ثم يتردد على المقهى. واعتبارًا من صيف ٢٠١٥، دخل إلى مصحة نفسية. وبحسب ما ورد فرّ كوركماز إلى سوريا في مارس ٢٠١٥. ورد أن شخصًا آخر، إبراهيم بالي، مسؤول عن الموجة الحالية من هجمات داعش ضد تركيا، وكلها تقريبًا مرتبطة بجماعة أديامان.

وفقًا لسافاس يلدز، وهو عضو تركي في داعش محتجز حاليًا لدى الأكراد في سوريا، فإن قائد تجنيد داعش في قونية هو مصطفى غونس، وهو سلفي له تاريخ طويل من الأنشطة المرتبطة بالجهاديين في تركيا. لدى غونس صلات بسلفي ألماني تركي سجين، كان مقيمًا سابقًا في ألمانيا، محمد كابلان. يعمل كابلان لصالح الدولة الإسلامية والتقى بأسامة بن لادن في عام ١٩٩٧، لكنه أنكر صلاته بداعش بسبب الخلافات حول الأساليب. سلمت ألمانيا كابلان إلى تركيا عام ٢٠٠٤، حيث حوكم وأدين بعد ذلك بالعمل على قلب نظام الدولة التركية. في عام ٢٠٠٨، انفصل غونس عن مجموعة كابلان، حيث ورد أنه شكل خلايا مختلفة في سلطان بيلي واسطنبول وبنديك، وهي مدينة صناعية خارج اسطنبول. في سلطان بيلي، بدأ غونس في استهداف الشباب الأتراك من خلال إنشاء مراكز تعليم وصلاة دينية غير قانونية. ووفقًا لشبكة سي إن إن ترك، فإن قدامى المحاربين في الجهاد الأفغاني والأتراك الذين كانوا مقيمين سابقًا في باكستان شاركوا في هذه المراكز. في عام ٢٠٠٨، ألقت الشرطة التركية القبض على أعضاء هاتين الخليتين. فرّغونس إلى مصر، لكن يبدو أنه عاد إلى تركيا في وقت ما قبل ٢٠١٤.

لجذب المجندين، حضر غونس جنازات المواطنين الأتراك الذين قتلوا في القتال في سوريا واقترب من الحضور. كما أنه ذهب للطرق على الأبواب في حالات معينة، وفقًا لتقرير هابر ترك. ووفقًا للتقرير نفسه، اجتمع هؤلاء المجندون عادة في متجر كتب، حيث جرت محادثات حول الإسلام. نشر غونس هذه المحادثات على يوتيوب وفيسبوك، وفي مناسبات قليلة، سيظهر بجانب هاليس بايانكوك. تطوعت امرأة واحدة على الأقل حضرت هذه الدروس ليتكوين مشروع انتحارية لكن تم القبض عليها قبل تنفيذ الهجوم. كما سافر ما لا يقل عن أربعة مجندين لداعش من قونية إلى سوريا في عام ٢٠١٤ عبر تل أبيض.

إزمير

في إزمير، ترأس مراد بايسال (المعروف أيضًا باسم ساري مراد) جهود التجنيد المحلية. كما في الحالات الأخرى المذكورة في هذه الورقة، أجرى بيسال مناقشات حول الدين مع مجندين لمدة تصل إلى أربعة أشهر قبل إرسال المجندين إلى سوريا. تتحول هذه الفصول كغرف للصلاة. كان لدى بيسال، بحسب صحيفة حرييت، طاولة/ منصة في الحي المحلي بازار. كان لديه أيضًا صلات بمجندين آخرين.

كما هو الحال مع مسعود يوناي في جونجورين، لم يكن يلدز سلفيًا قبل التحاقه بصفوف هذه المنظمة. يلدز هو كردي في الأصل من مدينة وان، لكنه عاش في أضنة. قدمه صهر يلدز، برهان الدين ساري، لأول مرة إلى السلفيين الأتراك في مأدبة إفطار رمضان، حيث يقال إنه التقى أيوب هوكا، وهو مقاتل

سابق في أفغانستان يبلغ ٣٥ عامًا. بعد ذلك بوقت قصير، قدمه عم زوجة يلدز، إيرول شاهين، إلى مراد بايسال في إزمير. وبحسب يلدز، في حديثه إلى آسريه الأكراد في سوريا، فإن السلفيين المقربين من بيسال سخروا منه لأنه لم يكن لديه لحية مناسبة عندما بدأ في حضور دروس بايسال. كان يلدز قد سافر إلى المدينة للعمل في البناء بعد تباطؤ الأعمال في أضنة. بعد قضاء خمسة إلى ستة أشهر في إزمير، سافر يلدز وعم زوجته إيرول شاهين إلى سوريا عبر غازي عنتاب وكلس. بعد ذلك بوقت قصير، عاد يلدز إلى تركيا ليصطحب زوجته وأطفاله، ثم عبر مرة أخرى إلى سوريا.

تجربة يلدز داخل سوريا تعكس تجربة تجنيده في تركيا. بعد عبور الحدود، تم نقله إلى بلدة سلوك السورية بالقرب من تل أبيض. بمجرد وصوله إلى هناك، تم وضعه مع مجموعة من الرجال الناطقين باللغة التركية، أطلق عليها اسم جنود الخلافة. كان رجل يدعى عبدالمحيط (من غير الواضح ما إذا كان هذا هو اسمه الحقيقي أم كنيته) مسؤولاً عن هذه المجموعة الناطقة بالتركية، إلى جانب أبو طلحة، الذي أشرف على التدريب العسكري. كان الرجل الثالث، أبو نور، مسؤولاً عن التدريب البدني. بعد تدريبه، قاتل يلدز ضد وحدات حماية الشعب، قبل إرساله إلى تركيا لتنفيذ الهجوم على حزب الشعوب الديمقراطي المرتبط بالأكراد في مايو ٢٠١٥.

في كل حالة، قام مجند محلي لديه معرفة بالمجتمع بتحديد المجندين المحتملين، وأشركهم في محادثة، ثم دعاهم إلى دورات تدريبية دينية. يبدو أن المجندين المحتملين يحضرون هذه الدورات لمدة أربعة أشهر، قبل إعلان الولاء

رسميًا لداعش. بعد هذا التعهد، يُرسل المجندين إلى سوريا، إما عبر غازي عنتاب أو سانليورفا، قبل أن يلتقي بهم أحد أعضاء داعش على الجانب الآخر من الحدود.

وبعد ذلك يتم وضع المجندين في وحدات ناطقة باللغة التركية مع مدربين عسكريين وروحيين. سيواصل المجندون التدريب الذي بدأ في تركيا، قبل إرسال بعضهم للقتال في الخطوط الأمامية أو تعيينهم في دور إداري داعم. في جوندججورين وأديامان، يتم تجنيد الأكراد، ثم إرسالهم للقتال ضد الأكراد الآخرين المنتمين إلى حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي. قد تكون هذه النتيجة نتيجة حجم عينة صغير ومتحيّز. ومع ذلك، تدعم الأدلة الملموسة فكرة أن أعضاء داعش الأتراك سعوا إلى تفاقم التوترات العرقية التركية الكردية داخل تركيا. تشير الملفات الرقمية الموجودة على جهاز كمبيوتر محمول مملوك ليونس دورماز، وهو عضو رئيسي مسؤول عن الخدمات اللوجستية لمجموعة أديامان، إلى أن الجماعة لديها خطط لمهاجمة أهداف كردية وعلوية ودولية وأمنية داخل تركيا. نفذ دورماز عملية انتحارية عن طريق ارتداؤه سترة ناسفة في مداهمة للشرطة في مايو ٢٠١٦ في غازي عنتاب، مما أسفر عن مقتل نفسه.

كانت غالبية الهجمات ضد أهداف مرتبطة بالأكراد، على الرغم من أن التفجيرات الأخيرة استهدفت أيضًا أهدافًا اقتصادية وأمنية. ترتبط غالبية هذه التفجيرات بخلية واحدة كانت مقرها سابقًا في أديامان وغازي عنتاب، وتمتد

روابط التجنيد إلى أنقرة واسطنبول وإزمير. تشير التفجيرات التي تركز على الاقتصاد، باستثناء هجوم الاستقلال، إلى أن داعش لديها استراتيجية ذات شقين لتركيا وتستخدم مجموعتين مختلفتين لتنفيذها. الشق الأول هو تفاقم التوترات العرقية، بينما الشق الثاني هو الإضرار بالاقتصاد التركي. كلا الشقين يساهمان في نفس الهدف: تقويض ثقة الجمهور في الحكومة المنتخبة.

يشير نموذج التجنيد أيضًا إلى أن داعش استفادت من حريتها النسبية في التنقل للاندماج في مجتمعات صغيرة. ساعد الوجود المتزايد لداعش بدوره على "إصابة" المجندين المحتملين وانتشارهم إلى مجموعات فرعية صغيرة ومحصورة من السكان في المجتمع.

يشير البحث أيضًا إلى أن المجندين يسافرون في مجموعات عائلية، غالبًا مع إخوانهم أو أصدقائهم المقربين لحضور جلسات التجنيد ثم السفر معًا إلى سوريا. استخدم المجندون أيضًا وسائل التواصل الاجتماعي، بطريقة علنية عبر فيسبوك ويوتيوب بالإضافة إلى تطبيقات المراسلة الخاصة للتواصل مع المجندين المحتملين. علاوة على ذلك، في حالة واحدة على الأقل، تمكن أعضاء داعش من التواصل مع الجاليات الأجنبية، على الأرجح في ألمانيا وأذربيجان.

وطريقتا التجنيد هاتان، وفقًا لجيرورير ودالي، لهما تداعيات طويلة المدى على مستقبل داعش في تركيا. في مارس ٢٠١٥، بدأت الحكومة التركية في قمع هذه الشبكات، واعتقلت العديد من أعضاء داعش. من المرجح أن يجبر عمل الشرطة المجندين على العمل تحت الأرض، مما يعطي أهمية أكبر للمضي قدمًا في التواصل الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العدد المتزايد لأعضاء داعش الأتراك المحتجزين الآن يمثل مشكلة ثانوية. يمكن أن تستمر عملية التجنيد في بيئة السجن، حيث يمكن لأعضاء داعش الملتزمين الاستمرار في اتباع أساليب مماثلة لتلك التي يتبعونها في مجتمعاتهم الأصلية. على سبيل المثال، تم ربط نجاح داعش، بسجن الأفراد الرئيسيين في معسكر بوكا، وهو سجن عسكري أمريكي بُني أثناء احتلال العراق.

ستركز هذه الديناميكية بشكل أكبر على الجهود التركية الثانوية لمكافحة التطرف. حاليًا، تقود مديرية الشؤون الدينية التركية، ديانت، هذا الجهد من خلال نشر الخطب والتقارير التي تهاجم المصداقية الدينية لداعش. من غير الواضح ما إذا كانت هذه الجهود لها تأثير، لكن جهود مثل هذه ستزداد أهمية مع سجن المزيد من أعضاء داعش الأتراك. في الوقت نفسه، من المؤكد أن يظل المجندون التابعون لداعش عنصرًا أساسيًا على شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب يقظة من جانب أجهزة إنفاذ القانون لمراقبة العدد الكبير من المنشورات. علاوة على ذلك، سيتعين أيضًا تعديل القانون التركي، من أجل توضيح التمييز بين المنفذ والمواطن العادي الذي يتبنى ببساطة وجهة نظر حول الوضع السياسي المنشود.

تشير هذه الدراسة إلى وجود ديناميكيات عرقية سياسية متزامنة داخل تركيا يمكن أن تجعل المجندين أكثر قابلية للتجنيد والدعاية لداعش. تشير البيانات إلى أن الأكراد العرقيين ينجذبون إلى طرفي نقيض من الطيف السياسي، مع انضمام مجموعات فرعية إلى كل من الجماعات التابعة لداعش

وحزب العمال الكردستاني. هذه الديناميكية بدورها تساهم في التطرف عندما تدخل هاتان المجموعتان في صراع مباشر، كما هو الحال الآن في سوريا.

داخل تركيا، اشتبكت الجماعات الكردية التابعة لحزب العمال الكردستاني، وكذلك حزب هدى بار (وهو الجناح السياسي للجماعة الراديكالية، حزب الله الكردي، والمرتبط أيضًا بخليس بايانكوك)، في السنوات الأخيرة. وقعت أكبر هذه الاشتباكات في أكتوبر ٢٠١٥، أثناء حرب داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي على كوباني. خلال أعمال الشغب التي استمرت يومين، قتل أعضاء مجموعة شباب حزب العمال الكردستاني، عشرات من أنصار حز هدى بار في الجنوب الشرقي. عكست هذه الاشتباكات التوترات في سوريا، حيث اتهم أعضاء حزب العمال الكردستاني هدى بار بالتجنيد وتقديم الدعم لداعش.

تتطلب هذه الانقسامات العرقية والدينية في المجتمع التركي استراتيجية دقيقة لمكافحة الإرهاب، حيث يركز مسؤولو الدولة على دوافع التجنيد لمنظرين دينيين راديكاليين مقابل النظرة العلمانية/ الماركسية لحزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، فشلت الجهود التركية لوقف تجنيد حزب العمال الكردستاني حتى الآن، حيث أدت كل دورة عنف إلى تأجيج المزيد من الشباب الأكراد على مغادرة مسقط رأسهم للقتال مع حزب العمال الكردستاني. في الوقت نفسه، تشير البيانات المقابلة إلى ارتفاع في دعم الجماعات السلفية المرتبطة بالقتال في سوريا. وهكذا، بينما كان للقاعدة وجود في تركيا وأدارت شبكات تهريب لتسهيل تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق زادت هذه الدورة الحالية من الدعم لهذه الجماعات داخل تركيا.

خلاصة

منذ بداية الصراع السوري، كان مجندو داعش الأتراك نشطين في المجتمعات المحلية واستهدفوا الأعضاء المحتملين. استخدم هؤلاء المجندون جميعًا تكتيكات مماثلة، قبل إرسال مقاتلين تعهدوا رسميًا بالولاء للتنظيم بعد شهور من التلقين. لتسهيل السفر إلى تركيا، اعتمد داعش/ جبهة النصرة أولاً على الشبكات القديمة الراسخة التي استخدمها تنظيم القاعدة سابقًا لتهريب الأفراد والعتاد إلى العراق. بمجرد وصولهم إلى البلاد، خضع هؤلاء المقاتلون لمزيد من التلقين العقائدي مع أعضاء يتحدثون التركية، قبل إرسالهم إلى الخطوط الأمامية للقتال أو وضعهم في وحدات إدارية في مدن مختلفة تحت سيطرة داعش. أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية واتساع رقعة الصراع الأهلي السوري إلى انضمام المزيد من الأشخاص إلى الجهاد وزيادة حجم الشبكات.

مزجت طريقة التجنيد جهود التجنيد العلنية نسبيًا بمزيج من الدعاية المفتوحة والمغلقة على الإنترنت. يبدو أن الشخصية البارزة على الإنترنت، خاليس بايانكوك، تتمتع بنفوذ كبير، على الرغم من أنها لم تقدم أي تعهد رسمي بالولاء لداعش. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الشخصيات السلفية الأقل شهرة من وجودها على فيسبوك للتفاعل مع المجندين المحتملين، بما في ذلك بعض من دول أجنبية. في جميع الحالات الثلاث، استفاد هؤلاء المجندون من الثغرات الموجودة في القانون التركي، فضلاً عن الإنفاذ المتراخي للقوانين القائمة حتى مارس ٢٠١٥، وهو الشهر الذي بدأت فيه السلطات التركية في تشديد قمعها

لداعش. ليس من الواضح ما الذي أدى إلى هذا التحول السريع، على الرغم من أن أحد التفسيرات هو أن دعاية داعش تجاه تركيا ازدادت عداءً لها في أوائل عام ٢٠١٥، مما قد يرفع مستوى التهديد.

تشير البيانات أيضًا إلى أن هناك عنصرًا داخليًا للأكراد لم يُدرس جيدًا. مع بدء تركيا في تضييق الخناق على هؤلاء المجندين، من المحتمل أن يتم إجبار أعضاء داعش على العمل تحت الأرض، مما يزيد من أهمية الاتصالات الرقمية المشفرة. علاوة على ذلك، فإن العدد المتزايد لأعضاء داعش المحتجزين يتطلب أن تتخذ السلطات إجراءات وقائية لضمان عدم استمرار التجنيد في السجن.

وقد أثبتت هذه الشبكات قدرتها على الصمود، حيث تجاوزت الجهود السابقة لقمع أنشطتها داخل تركيا. ومن المرجح أن يعيشوا بعد داعش أيضًا. على الأقل، يجب على تركيا الآن صياغة قوانين جديدة للتعامل مع هذا التحدي وتمكين الشرطة والقوات البلدية من إنفاذ التشريعات المحدثة. ومع ذلك، تُظهر البيانات بوضوح أن هذه المجموعات ستستمر في التواجد في المناطق الحضرية التركية وستحافظ على وجودها عبر الإنترنت. يجب أن تتعطل هذه الشبكات باستمرار، مما يؤكد كيف ستستمر مشكلة داعش في تركيا وتتطلب التزامًا طويل الأمد بالشرطة بفعالية التزامًا مصممًا لمحاربة الشرائح "الذين يمكن ضمهم" من السكان ومواجهة الانعكاسات طويلة المدى للمقاتلين العائدين إلى تركيا، ثم بدء دورة التجنيد من جديد.

القسم الثاني

تركيا والعالم ...
خطوة إلى الأمام خطوتان للخلف

"إن حلم أردوغان بقيادة مسيرة الديمقراطية الاسلامية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط يبدو مشوشًا ومنهوك القوى؛ فالقيادة التركية ودبلوماسيتها لم تنجحا لا في ليبيا ولا في سوريا ولا في مصر، والوضع في سوريا ما يزال كارثيًّا بكل معنى الكلمة ويهدد الاستقرار داخل تركيا ذاتها".

راسل ميد

(١)
مناورة الملكة: كيف قوضت مصر جموح تركيا في شرق المتوسط؟

إسلام أبو العز

طغيان الصراع ما بين مصر وإسرائيل منذ تاريخ تأسيس الأخيرة وحتى ثمانينيات القرن الماضي، قد يوحي بأنه الصراع أو النزاع الوحيد والحصري الذي يستدعي تحرك الأولى بكافة الأدوات بمختلف تدرجاتها وأهمها القوة العسكرية؛ لكن مع التدقيق في تاريخ مصر المعاصر، ومنذ ما اصطلح عليه المؤرخون أنه تأسيس مصر الحديثة عام ١٨٠٥ في عهد محمد علي باشا، نجد أنها بمحطات تأسيسها على مدار حكم الأسرة العلوية قد أثرت وتأثرت، بالمعنى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، بما يقابلها على الضفة الأخرى للمتوسط، أي تركيا الحديثة ١٩٢٣ نتيجة للتاريخ والثقافة المشتركة التي فرضت قدرا من الارتباط بين هاتين القوتين على ضفاف المتوسط.

خلفية قريبة

امتداد وتطور هذه العلاقة الجدلية ارتبطت بمختلف مراحل تاريخ المنطقة منذ الحرب الباردة وحتى الآن، والتي كانت بدايتها من منظور التنافس/الخصومة تالية على صراع القاهرة مع تل أبيب، وتموضع أنقرة كحليف إقليمي

وحيد للثانية. وهو ما انتفى موضوعياً خلال الثمانينيات بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي كانت تركيا وقتها بمعزل عن طموح توسع خارجي شرقاً، والدفع بالتحاقها بالاتحاد الأوربي كعقيدة خارجية للجمهورية التركية منذ١٩٢٤ وحتى ٢٠٠٢، وأنها جزء من الغرب، سواء بالمعنى الثقافي أو الجغرافي أو حتى السياسي والاقتصادي والعسكري، وهو ما كان يُفترض تتويجه بانضمامها للاتحاد الأوربي، والذي كان وشيكاً في نهاية تسعينيات القرن الماضي.

إلا أن هذا الاتجاه في السياسة الخارجية التركية لم يأتي ثماره نتيجة لانتفاء الدور التركي الحيوي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب في صراعها مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، والتي كانت تركيا تمثل فيه جبهة متقدمة أمام السوفييت. وعليه، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم يكن هناك ضرورة لإدماج تركيا أو بالأحرى انتهى الأمر الذي كان من أجله تم تقريب تركيا واحتسابها على الغرب وأروبا؛ هذا بالإضافة إلى الإرث الثقافي والوعي الأوربي تجاه تركيا وما شكلته من مخيلة لدى عموم الأوربيين تجعل مسألة انضمامها للاتحاد الأوربي صعبة، ناهيك عن الأبعاد السياسية والاقتصادية التي يطول شرحها. باختصار دخلت تركيا الألفية الجديدة وقد أغلق أمامها أي فرصة للتمدد غرباً؛ بمعنى الاندماج مع أوروبا والتأثير في محيطها الحيوي الأوربي سواء في البلقان أو جنوب غربها واليونان، وهو يعني أنها خسرت ما يفوق نصف فرصها بمعيار جيوسياسي وجيوستراتيجي متعلق بالمحيط الحيوي وكيفية استغلاله لأي دولة ترى أنه بمقدورها أن تصبح قوة إقليمية فاعلة.

اتجهت تركيا في المقابل وكنتيجة للمعطيات السابقة إلى منطقة الشرق الأوسط على خلفية الآراء والتوجهات التي رأت فيها فرصا تضاهي فرصها في

أوروبا وأكثر سواء الصعيد الاقتصادي أو السياسي والثقافي. أراد أصحاب تلك التوجهات ترجمة هذه الفرص على ارض الواقع في ضوء من دواعي جيوسياسية واستراتيجية. إلا أنه بالإضافة إلى السابق ورؤية أشخاص مثل رئيس وزراء تركيا الأسبق، أحمد داود أوغلو، فإن هناك دواعي سياسية أهم من كونها معطيات تحفيزية للعب دور أكبر في الشرق الاوسط؛ في السابق، كان توجه تركيا نحو المنطقة من ٢٠٠٢ بمثابة حل وحيد أمام انسداد أفق المجال الأوروبي أمامها، لكنه انطوى على فائدة اقتصادية قفزت بالاقتصاد التركي في العقد الأول من الألفية نحو أفاق جديدة مريحة. وعززت الفوائد السياسية هذه الخطوة. فنرى على سبيل المثال لا الحصر استقواء تركيا بنفوذها المزمع في المنطقة أمام القوى الأوربية، سواء كطرف فاعل في القضايا الإقليمية المتماسة مع القوى الأوروبية، أو كظهير ديموغرافي وجيوستراتيجي، والأمر نفسه كان بالنسبة لدول غرب ووسط آسيا من بوابة القومية التركية التاريخية أمام المنافس الإيراني أو الروسي، ولهذا التوجه ما يثمنه كخيار بديل عن التوجه غرباً الذي قوبل بالتجاهل والاستعمال الآني من جانب القوى الأوربية والأميركية.

فناهيك عن المقومات الثقافية والتاريخية التي تمتلكها تركيا تجاه المنطقة، فإن هناك مقومات أيدلوجية أيضاً متمثلة في تماهي تيار الإسلام السياسي في معظم البلدان العربية مع تجربة «العدالة والتنمية» في تركيا، بصفة أن الحزب وريث رابح للتجربة الإسلامية هناك، ووصل إلى الحكم عبر الانتخابات.

من "صفر مشكلات" إلى الأردوغانية

بالمقابل، ومع متغيرات السياسة الأميركية في المنطقة منذ بداية الألفية الجديدة، بداية بغزو العراق ثم محاولات الانسحاب منه، ومن ثم بطء استجابة أنظمة المنطقة وخاصة حلفاء واشنطن منهم لوتيرة تبدل الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وهو ما شكل فرصة لشغل قوى إقليمية أخرى لهذا الفراغ الأميركي، وبالتالي مع المقومات التحفيزية السابقة لتركيا الخاصة بدول المنطقة وعلاقاتها التاريخية والثقافية والأيدلوجية، لم يكن من الشاذ أن تستثمر أنقرة هذا الفراغ لصالحها. خاصة وأن الدول العربية الأبرز، مصر والسعودية، لم ينظروا إليها على أنها منافس إقليمي بل كان على العكس، حيث مثلت أنقرة فرصة لضبط التجاذبات والتوازنات الإقليمية والدولية، وهو ما كان يتطابق مع ما تريده أنقره التي كانت تطبق سياسية »صفر مشكلات» مع دول الجوار، ولهذا لم يكن غريب أيضاً أن تشكل سوريا وقتها معبر أولي وأولوية للسياسات الخارجية التركية واتجاهها نحو المنطقة العربية، ومخاطبة وعي شعوب هذه الدول من على منبر القضايا القومية والإسلامية كقضية فلسطين، وتعزيز الخلفية الأيدلوجية عن «العدالة والتنمية» لدى نُخب وكثير من شرائح هذه الشعوب من بوابة التاريخ المشترك وكذلك الجغرافيا.هذا كله بالإضافة إلى واقع التأثير الاقتصادي وفرص الاستثمار التي لم يكن من الممكن إغفالها من ناحية سوق كبير ومستهلك كالسوق العربي والخليجي، وهو في نفس الوقت ما وفر تعويضاً لخسارة تركيا لحصة مفترضة من السوق الأوربية. سرعان ما تحول هذا التوجه "الناعم" لمحاولة هيمنة وإخضاع بعد متغيرات ٢٠١١، وذلك باستراتيجية توسعية متجاوزة حتى لأساسيات المنافسة الإقليمية، لمحاولة

تفكيك وتركيب اجتماعات ودول المنطقة سواء عن طريق حلفاء محليين بشقيهم السياسي(الإخوان) والعسكري (داعش وأخواتها)، ثم لاحقاً بالتدخل العسكري عبر جماعات المرتزقة العابرين للجنسيات والحدود، وأخيراً القوات المسلحة التركية.

شكلت هذه الاستراتيجية رافعة لطموح لعب تركيا في طورها الأردوغاني لدور دولي متجاوز لحدودها وجغرافيتها ومحيطها الحيوي حتى، وهو ما توازي أيضاً مع سلسلة تغيرات في بنية الحكم والإدارة للطبقة السياسية في تركيا بمختلف تنويعاتها، وغلبة التوجه الأردوغاني الصدامي الشعبوي على نظيره البراغماتي الواقعي حتى داخل التيار الإسلامي، وصولاً لانفراد كامل بالسلطة وإزاحة خصوم أردوغان ومنافسيه حتى داخل الحزب الحاكم.

امتدت هذه المتغيرات الأردوغانية لتبتلع باقي محددات السياسات الخارجية لأنقرة على مختلف الاتجاهات، والتي أصبحت بوصلتها مُلخصة في شخص وتوجهات أردوغان، وذلك كمحاولة منه لإدارة أزماته المركبة المتراكمة على مستوى الداخل وتصديرها للخارج، وكذلك اخفاقاته الخارجية المتنوعة، عبر جماعات أيدلوجية مدنية ومسلحة عابرة للجنسيات، خاصة بعد فقدان ظهيره الشعبوي الأهم في المنطقة العربية، متمثلاً في جماعة الإخوان المسلمين. كبداية لعملية احتواء استراتيجية طويلة المدى لسياسات أنقرة التوسعية، وذلك عبر سلم أولويات شكلت مصر ورؤيتها فيه مرتكز لمجابهتها سرعان ما تحول في الفترة ما بين ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠ من مجرد احتواء وتفاعل دفاعي، لاستعادة المبادرة والمبادأة سواء في ليبيا أو في المتوسط، ومن ثم فرض ما عُرف بسياسة الخطوط الحمراء.

ليبيا .. تحدي الاحتواء والاستجابة للمواجهة

هندسة القاهرة للتحول السابق لم تأتِ فقط كاستجابة ورد فعل على التصعيد التركي بمراحله وأهدافه المختلفة، ولكن صاحبها وعي بنمط التحركات الأردوغانية ودوافعها، التي ابتعدت بوتيرة طردية عن محددات وبديهيات اقتصادية وجيوسياسية، وذلك بالاستغراق في تصديق البروباغندا الدعائية والسرديات الشعبوية التي بموجبها تشكلت أجندة تركيا الخارجية، وليس طبقاً لبوصلة مصلحتها كدولة، ولكن لمصلحة منظومة حكم واستمرارية افرادها.

الشعور بفائض القوة هذه انعكس على مغامرات أردوغان منذ أواخر ٢٠١٩ على مستوى البحر المتوسط، وذلك بعد إخفاقات ميدانية متعددة لوكلاء محليين لأنقرة والدوحة على الساحة الليبية، وهو ما دفع باستعجال التدخل التركي هناك، وفقاً لمقاربة تبتغي تكرار مسار الحل في سوريا واستنساخه في ليبيا، التي هي بالنسبة للسياسة الأردوغانية بمثابة ورقة متعددة الاستخدامات، وظفت خلال السنوات العشر الماضية كورقة ضغط وتفاوض وتوتير على مختلف الاتجاهات، سواء كان ذلك متعلق بعلاقة أنقرة بالاتحاد الأوربي أو موسكو أو القوى الإقليمية في المنطقة.

فقد مثلت الساحة الليبية ومنذ ٢٠١٢ قاعدة لوجستية لطموحات تركيا الأردوغانية الخارجية؛ ليس كساحة توسع ومد نفوذ مستندة على إحياء طموحات توسعية قديمة في جنوب المتوسط فحسب، ولكن كارتكاز ثانوي متعدد الاستخدامات طيلة السنوات الماضية لمختلف القضايا والملفات التي تشتبك وتتقاطع فيها أنقرة.

فسواء على مستوى قضايا اللاجئين والهجرة، أو اتخاذها مرتكزاً لانتقال العناصر المسلحة العابرة للحدود وتوظيفهم في مختلف الاتجاهات والساحات التي تشتبك فيها أنقرة وعلى رأسها الساحة السورية، وأخيراً تطوير استخدام هذه الورقة في نزاعات تقاسم الغاز وترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط، في إطار المساعي التركية لتحويل استراتيجية "الوطن الأزرق" لواقع فعلي.

يشكل إخفاق رهانات أردوغان في الانفراد بدور الوسيط الوحيد في عملية تدفق الغاز نحو أوروبا -وخاصة غاز المتوسط- وذلك عبر تسوية شاملة في سوريا، الدافع الرئيسي لتطوير الدور الوظيفي للساحة الليبية بالنسبة لأنقرة من ارتكاز ثانوي متعدد الاستخدامات لحامل رئيسي لإعادة التفاوض والمحاصصة على غاز شرق المتوسط، والذي تمثل في الاتفاقية التي وقعتها مع "حكومة الوفاق" مطلع العام الجاري بشأن ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، والتي حسب الخرائط التركية تضرب مشروع خط "ميد إيست" الذي يهدف لنقل ما يزيد عن ١٠ مليارات متر مكعب سنويا إلى أوربا.

باختصار تتمثل استراتيجية أنقرة في المس بسيادة وأمن القاهرة سواء عبر دعمها وتوظيفها لجماعة الإخوان والعنف المسلح في الداخل المصري، أو أمنها القومي وأمن حدودها في ليبيا ومحاولات تمددها في البحر الأحمر عبر بوابة الخرطوم وبضوء أخضر من الرياض حتى الإطاحة بنظام عمر البشير، وهو ما كان يهدف في النهاية إلى ضغط لإعادة المحاصصة والتفاوض واعتبار تركيا في تفاهمات واتفاقيات التنقيب عن الغاز ونقله وترسيم الحدود البحرية الاقتصادية شرق وجنوب المتوسط.

توافق التصعيد في الساحة الليبية مع خطاب أردوغان السياسي وسرديته الدعائية الحاشدة العابرة للحدود، والتي فقدت كثيراً من مصداقيتها بين مؤيديه وحلفاؤه داخلياً وخارجياً بعد تسوية "الأمر الواقع" في سوريا مع أو عبر روسيا؛ وذلك على أرضية المصالح الاقتصادية المشتركة وتحديداً فيما يخص خطوط إمداد الغاز، التي أدت إلى تلاقي مرحلي مع موسكو فيما يخص مستقبل امدادات الطاقة نحو السوق الأوربية، وانخفاض نفوذ وسقف الفعل موسكو في جنوب المتوسط ومع دوله -التي تحد سقف مناوراتها الانضواء تحت مظلة المصالح الأميركية- لضمان عدم تفعيل تقليص اعتماد أوربا على الغاز الروسي واستبداله بغاز المتوسط في المستقبل القريب، وهو الدور الاقتصادي الحيوي الذي سعت أنقرة للاستحواذ عليه خلال العقد الماضي، سواء استخراج وتوريد غاز المتوسط لأوروبا أو دور الوسيط المتحكم في "" الطاقة الأوربي سواء كان غاز المتوسط أو غاز الخليج أو الغاز الروسي.

وهنا يمكن ملاحظة أن بعض محددات التحرك المصري تجاه الأطماع الأردوغانية وخاصة في ذروتها الأخيرة مع بدايات ٢٠٢٠، لم تقف فقط عند حد انتظار استبيان ما سيحدث في واشنطن، ولكن بادرت ومن موقف دفاعي مشروع إلى تحريك أدوات قوتها العسكرية، متمثلة بشكل رئيسي في فاعلية أسطولها البحري في فرض السيادة على مناطق ترسيم الحدود بينها وبين اليونان وقبرص، كذلك التوسع في المناورات والتدريبات العسكرية بشكل منفرد أو مشترك مع مختلف الدول الأوربية، وامتداد ذلك حتى البحر الأسود وليس فقط شرق وجنوب المتوسط.

بتوقيت القاهرة

القاهرة بدورها وأمام هذا التصعيد التركي، وإدراك تضارب أولويات الإدارة التركية ما بين دواعي جيوسياسية واقتصادية، وما بين حسابات شعبوية ضيقة ترتبط بصراعات وتنافس في الداخل التركي بمختلف مستوياته، وأن الخرق التركي/القطري بمختلف تجلياته قد بُني على ثغرات ناتجة عن تباين أولويات وتقديرات القاهرة وحلفاءها الإقليميين، الذي جمعتهم سنوات ترامب في صيغة شراكة لدودة، كانت مفاعليها هي الأبرز على مستوى الملف الليبي، سواء من حيث إدارتهم للصراع هناك على أرضية أنه انعكاس للخلافات الخليجية، أو عدم الاهتمام بل والانحياز في بعض المراحل لأنقرة والدوحة، وذلك ضمن سلسلة من مناورات الضغط والمساومة التي مارسها حلفاء القاهرة وفق أولوياتهم، وليس أولوياتها متمثلة في السيادة والأمن القومي، وهي المحددات التي أدارت الأخيرة صراعها مع أنقرة وفقها، وحشدت على أساسها بشكل تصاعدي مواقف أوربية ودولية متطابقة أو متقاطعة مع محدداتها. وهي كالآتي:

- غاز المتوسط، ويرتبط بإسرائيل وشمال افريقيا ككل وامتداد ذلك بين روسيا وواشنطن والاتحاد الأوربي والتنافس على استخراج وتصديره إلى مختلف الأسواق الأوربية والعالمية.
- رعاية ودعم تركيا أردوغان لجماعة الإخوان المسلمين واستخدامهم كورقة في صراعها مع مصر.
- السياسات الإقليمية لتركيا في الخليج عبر قطر، وسياسة القضم المتبعة في العراق وسوريا، وهو ما تتقاطع معه القاهرة مع بعض حلفائها، وتتنافر

مع بعضهم الأخر وذلك لاختلاف التقديرات والأولويات فيما بينهم، وعلاقة بعض من هؤلاء الحلفاء -وتحديداً الرياض- مع أنقرة والدوحة في سياق أولوية أهم تتمثل في المخاطر التي تراها السعودية فيما يخص إيران على مستوى إقليمي أو فيما يتعلق بمستقبل علاقاتها/نزاعها مع واشنطن.

- وأخيرًا، دعم الإرهاب والجماعات المتطرفة ومظاهر المرتزقة العابرين للحدود والجنسيات، واستغلال أزمات اللاجئين وتوظيفها سياسياً على مختلف المحاور.

مثلت ليبيا الساحة المثالية لأنقرة لتفعيل السابق بوتيرة مختلفة تدرجت ما بين كونها ورقة متعددة الاستخدامات في نمط إدارة أردوغان لمختلف الملفات المتعلقة بالمنطقة أو بغيرها، وما بين كونها موطئ قدم متقدم تجاه القاهرة وإدارة الصراع معها بالتصعيد أو بالتهدئة، وهو ما قابلته القاهرة بسياسة المواجهة والانفتاح للحلول السلمية والتسوية ولكن شريطة ألا تتجاوز التحركات التركية "خطوط حمراء" أعلنت عنها الحكومة المصرية بشكل واضح، ورسمتها ميدانياً وسياسياً عبر المحددات السابقة.

وانطلاقاً من أن أي حل في ليبيا يجب أن يراعي محددات الأمن القومي المصري، والتي يمكن إنجازها عبر انهاء نمط استخدام تركيا ومختلف الأطراف الإقليمية لليبيا كساحة لتصفية معاركهم وورقة متعددة الاستخدامات استغلالاً لغياب شكل الدولة هناك، وبالتالي كان التقاطع بين مقررات "إعلان القاهرة" وبين مسارات التفاوض الأممي، والتفاهمات الإقليمية والأوربية

وخاصة مع فرنسا، تنطلق من هذه الأرضية التي بطبيعة الحال تصب في صالح مصر بتحقيقها.

إدراك الحكومة التركية لميل الميزان لصالح القاهرة في ليبيا من منظور جيوسياسي ولوجيستي يمكنها في الحد الأدنى من إطالة أمد الصراع لما يفوق سقف الفعل التركي، وخاصة أن المتغيرات السابق ذكرها جعلت إعادة ترتيب أولويات أنقرة يأتي من موقع الاستجابة وليس الفعل وحسب توقيت القاهرة وحلفائها وشركائها في مختلف الملفات الإقليمية، وخاصة مع حالة العزلة الخارجية التي تسببت فيها سياسات أردوغان، واستهلاك نمط تحميل وتصدير الأزمات الداخلية للخارج، ناهيك عن متغيرات أميركية ودولية تجعل الاستمرار في سياسة المساومة العابرة للحدود والمحيط الحيوي التي اتبعها مع القوى الكبرى غير مُجدية، وأضحى الاستمرار فيها في عهد بايدن نوع من المقامرة. ولضمان تحقق ذلك دون أن تكون مناورة معتادة من أردوغان، سواء كتكتيك مؤقت، أو يهدف لتكرار سيناريو "استانة" وغيره من سيناريوهات الحل في سوريا بكل تفاصيلها المعقدة المتنامية، والمرتبطة بروافد إقليمية ودولية جعلت التسوية في سوريا ليست هي الأجندة ولكنها بند من أجندات أشمل وعلى محاور متعددة سواء الخاصة بالطاقة وإعادة الإعمار ومصير الجماعات الإرهابية وغيرها.

ولهذا اعتمدت القاهرة سياسة طويلة الأمد نسبياً تعتمد في التعاطي مع الاستدارة التركية وفق تدرج وفصل للملفات الخلافية بين البلدين، فمع إدراك مثلاً أن التصعيد التركي في ليبيا بمراحله كان يرتبط بحزمة أهداف متنوعة ومتغيرة ليست ليبيا والتسوية فيها محورها الأساسي، بل كساحة تصعيد أو

تهدئة لأهداف أكبر مثل ترسيم الحدود البحرية وغاز المتوسط،، وهو ما تجنبت القاهرة التورط فيه بمنهجية التدرج المرحلي المتمهل في التحقق والتأكد من مجمل مفاعيل هذه الاستدارة التركية على مختلف المستويات الميدانية والاقتصادية والسياسية في ليبيا، ومن ثم مع إنجاز هكذا خطوة يمكن فيما بعد البدء في التطرق لباقي محاور الخلاف التركي المصري رعاية أنقرة لجماعات العنف المسلح كمثال- وبتدرج مماثل الهدف منه بناء ثقة متبادلة لاستعادة حدود دُنيا من قنوات الحوار بين القاهرة وأنقرة، لا تعني حال تحققها انتهاء الصراع بين العاصمتين بين ليلة وضحاها.

محصلة واستشراف

تتيح المفارقة الخاصة بتحقق ذروة حجم التبادل التجاري، وكذلك ذروة التوتر السياسي والعسكري بين مصر وتركيا، في نفس الوقت، منظور واقعي لفهم حدود النزاع بين البلدين خارج منظور الاستقطاب الدعائي والشعبوي؛ فهذه المفارقة تدل أن هناك اتفاق ضمني بأن لا يمتد الخلاف السياسي إلى حرب اقتصادية ليس فيها فائز، وذلك لبديهيات تتعلق بطبيعة اقتصاد البلدين، وكذلك ظرف موضوعي يرتبط باضطرابات عميقة في الاقتصاد العالمي تقارب فترة الكساد الكبير.

وهو ما يفرض على كل من البلدين وخاصة مع تفشي وباء كورونا ضبط صراعهما ضمن سقف الممكن واقعياً وليس الاستغراق في البروباغندا وتحولها لبرنامج سياسي وحيد دون مقومات جيوسياسية ورؤية استراتيجية، وهو ما ألتزمت به القاهرة منذ ٢٠١٤، وتأخرت عنه أنقرة حتى أواخر ٢٠٢٠.

بالإضافة إلى هذا، فإن ثمة إشارات واضحة من منهجية مصر الخاصة بإدارة محاور صراعها مع تركيا والتي جوهرها التدرج وبناء الثقة وفصل الملفات، مفادها بخلاف استعادة المبادرة والمبادأة والإجماع الدولي والإقليمي، هو استعادة المؤسساتية في صنع واتخاذ القرار، وهو ما تقلص لحدود التلاشي في سياسات تركيا الأردوغانية لحساب الشركاتية وشبكة مصالح مرتبطة بشخصيات، وحسب توقيتات انتخابية أو تحميل نتائج إخفاقات داخلية للخارج.

يفسر السابق تصريحات مصر الرسمية حول ما ردد مسؤولين أتراك عن المحادثات بين البلدين، ونفي وزارة الخارجية المصرية مثلاً عن وجود أي مفاوضات أو محادثات أو قنوات اتصال رسمية، وهو ما يدل على أن القاهرة ترمي إلى أن تسوية بخصوص أي من محاور خلافاتها مع أنقرة يجب أن تكون لها ضمانة مؤسساتية لا ترتبط بشخص أو حزب، بل بمؤسسات تشريعية ودستورية، خاصة مع السيولة المستمرة في الداخل التركي. ويتناسق نمط إدارة الأزمات هذا مع ما يمكن اعتباره اهداف ذاتية خاصة بنظام الحكم في القاهرة من ناحية إثبات القدرة على التصدي للقضايا والتحديات مباشرة وليس عبر تسوية من طرف ثالث وخاصة مع غياب أميركي شبه تام عما يدور في ليبيا، وكذلك فرض الأولويات من منطلقات أمنية وسيادية انطلاقاً من مقدرات جيوسياسية وديموغرافية وعسكرية، وليس دعائية وشعبوية فقط، كبوصلة لإدارة صراع مع نظام الحكم في تركيا. وهو ما أوضح باطراد أن الاستدارة التركية جاءت كإجبار وليس من بين خيارات متعددة، سواء فيما يتعلق بليبيا أو فيما يتعلق بغاز شرق المتوسط ومستقبل جماعات العنف المسلح التي ترعاها أنقرة، وهو ما يُعد سبق إقليمي في طريقة مجابهة وتقويض الطموحات والمغامرات الأردوغانية،

التي تعتمد نمط إثارة المشاكل ومن ثم الضغط بها للتفاوض على ملفات أخرى، وهو ما حدث في ليبيا مع فارق إصرار القاهرة حدوث تقدم وفق رؤيتها النابعة من مصالحها في ليبيا، وملائمة ذلك التوجه لحسابات المجتمع الدولي -خاصة الاتحاد الأوربي- متعددة المحاور في شمال أفريقيا وجنوب المتوسط. يمتد السابق إلى استثمار هذا التقدم المصري والتراجع التركي بشكل متعدد المحاور مع دول أوربية واقليمية وازنة عبر محاور لا تقتصر على غاز شرق المتوسط، وذلك عبر موقع الشريك وليس التابع، وهو ما يعد بشكل ما استعادة مصر لجزء من قدراتها على المبادرة والفعل بمنظور استراتيجي بعيد المدى، والتي كانت شهدت تدهوراً منذ مطلع الألفية الجديدة. ومع غياب شبه تام لدور سياسي أميركي فيما يخص ليبيا وشرق المتوسط، فإن هناك ثمة فرصة للقاهرة لتعظيم مكسبها ليكون أحد محاور تطوير العلاقات بينها وبين واشنطن؛ حيث أن حزمة تحركات القاهرة بما فيها التلويح بالرد العسكري لم تتعارض مع تحولات السياسة الأميركية في المنطقة وخاصة في عهد إدارة الرئيس الجديد، جو بايدن.

فناهيك عن سوء العلاقات بين هذه الإدارة وأنقرة أردوغان فإن هناك مؤشرات تدل على تموضع القاهرة مع سياسات إدارة بايدن بشكل أكثر ملائمة واستيعاباً من كل من خصومها وحلفائها لسلم أولويات واشنطن في المنطقة، واستعادة المؤسساتية بعد ٤ سنوات من شركاتية ترامب، وما يقارب عِقد قبله من التخبط وبحث محددات جديدة للعلاقات بين البلدين، وهو ما برز من خلال أولى قرارات الإدارة الجديدة الخاصة بمصر، وهو التصديق على صفقة أسلحة بحرية متقدمة من ضمنها صواريخ "رام"، التي تكرس ابقاء التوازن العسكري البحري في المتوسط لصالح القاهرة.

(٢)
ما هي سيناريوهات عودة العلاقات المصرية التركية؟

محمد العربي

تزايدت في الآونة الأخيرة المؤشرات الدالة على احتمالية حدوث تقارب مصري تركي؛ خاصة مع التغيرات الأخيرة المتمثلة في نهاية القطيعة العربية مع قطر، حليف تركيا الرئيس في العالم العربي؛ وتزايد الضغط المحتمل على أنقرة من قبل الإدارة الأمريكية.

بدأت هذه المؤشرات مع تصريحات المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، حول إمكانية التعاون مع مصر؛ ثم حديث وزير الخارجية الأخير عن إمكانية عقد اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا، وحديث السفير التركي في قطر عن التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر، وحديث وزير الدفاع التركي خلوصي عكار عن احترام مصر للجرف القاري لتركيا، في إشارة إلى المزايدات الأخيرة التي أعلنت عنها مصر للتنقيب عن الغاز والبترول بعيدًا عن نقاط التماس في الحدود البحرية المتنازع عليها بين قبرص واليونان وتركيا. تأتي هذه المؤشرات أيضًا مع محاولة تركيا أيضًا التقارب مع فرنسا وإسرائيل، اللتين تدهورت علاقاتها بهما في الفترة الأخيرة.

ومع ذلك، لن يكون التقارب مع القاهرة بسهولة تلك التصريحات؛ فما زالت الأسباب الجذرية التي سببت الأزمة بين الطرفين، قائمة؛ وتتمثل في

محورية دور الرئيس أردوغان في التحريض ضد القاهرة منذ ٢٠١٣، واستمرار الدعم التركي للمعارضة الإخوانية والتي أصبحت عبئًا بسبب دورها في استراتيجية أردوغان الإقليمية.

دواعي الحديث التركي عن التقارب مع مصر

تبدو المساعي التركية نحو التقارب مع مصر مفهومة في ظل التحولات الجارية في ليبيا وشرق المتوسط، وعلى مستوى العلاقات العربية- الخليجية. وفي المحصلة النهائية، أدت هذه التحولات إلى تزايد شعور أنقرة بعدم جدوى نهجها التصادمي مع كافة الأطراف المحيطة بها، وضرورة السعي إلى إيجاد نقاط للنفاذ من جدار العزلة المفروض حولها.

على الرغم من أن التدخل التركي العسكري في ليبيا، سواء من خلال المستشارين أو المرتزقة أو الأسلحة قد أنقذ حكومة الوفاق والمليشيات المتحالفة معها، وهو ما اتضح في منتصف العام ٢٠٢٠ مع سقوط قاعدة الوطية والمدن الغربية وصولاً إلى خط سرت- الجفرة، إلا أنه لم يحسم الحرب لصالحها. وبالتالي، ظلت اتفاقية التعاون العسكري وترسيم الحدود الموقعة في نوفمبر ٢٠١٩، غير مفعلة.

كذلك، أشر اتجاه الأطراف الليبية إلى القبول بمسار التسوية الذي رعته بعثة الأمم المتحدة وأفضى إلى انتخاب رئيس جديد للمجلس الرئاسي، ورئيس للحكومة، محمد المنفي وعبد الحميد الدبيبة، على أن حدود الحل العسكري الذي طالما لوحت به أنقرة وأنصارها في طرابلس. كما شهدت فترة التفاوض التي أفضت إلى الاتفاق الليبي في جنيف وتونس تعاظم الدور المصري

مع انفتاح القاهرة على أطراف أخرى غير حكومة شرق ليبيا، وتأكيده على التعاون مع الجميع للتوصل إلى حل سلمي للنزاع بما يحول دون تقسيم البلاد أو تحولها إلى بؤرة إرهابية.

ارتبط بهذا التطور، تحرك مصر السريع نحو توقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع اليونان في أغسطس ٢٠٢٠. وهو ما عنى إغلاق المساحة فعليًّا، وبحكم الجغرافيا، أمام إمكانية تطبيق اتفاقية أنقرة- ليبيا. من ناحية أخرى، كانت الاتفاقية وما سبق من ترسيمات أساسًا لتحويل منتدى غاز المتوسط إلى منظمة إقليمية في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠، وهو ما عكس طموح الدول المؤسسة تعزيز التعاون حول الإفادة من غاز المتوسط، وإيجاد سبل لإدارة العلاقات فيما بينها. بالنسبة لأنقرة التي رفضت الاتفاقية اليونانية المصرية، فإن هذه الخطوات كانت بمثابة تأكيد على عدم جدوى مسعاها التصادمي. كان ميلاد هذه المنظمة إيذانًا بتغير نبرة تركيا تجاه القاهرة، وهو ما جاء مع تصريحات أردوغان في الشهر نفسه عن وجود تعاون "استخباراتي بين مصر وتركيا، وأن الحوار بين البلدين أمر ممكن."

من المؤكد أن انتخاب جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة، واختياره فريقًا تنفيذيًّا من أهم الداعمين لسياسة تسليح أكراد سوريا، وعلى رأسهم وزير الخارجية أنتوني بلنكين، كان تأكيدًا على ضرورة اتجاه أنقرة إلى لون من الاعتدال في سياستها الإقليمية، سواء في الشرق الأوسط أو شرق المتوسط؛ بسبب ضعف موقفها أمام الإدارة الحالية التي لم تخفِ نيتها في إثارة المتاعب أمام نظام أردوغان داخليًّا وخارجيًّا.

إلا أن التحول الأقوى جاء مع توقيع دول التحالف الرباعي العربي، السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، بيان العلا في ٤ يناير ٢٠٢١ الذي ينهي، رسميًّا على الأقل، سنوات القطيعة مع قطر. بالنسبة لتركيا، كان مثل هذا التقارب، بمثابة إمكانية حدوث شرخ في تحالفها الأوثق مع الدوحة على قاعدة دعم تيار الإسلامي السياسي في المنطقة. ومع تجاوز التقارب بين الدوحة والقاهرة مع توقيع اتفاق لعودة العلاقات الدبلوماسية والرحلات الجوية بين البلدين اتضحت خسائر تركيا مع التحول السريع في ترتيبات الإقليم. وبالتالي، لم يعد هناك بد من اللجوء من تلطيف الأجواء أملاً في تقليل خسائرها.

عوائق في سبيل التطبيع التركي المصري

لا يعني هذا أن التصريحات التركية جادة في إمكانية عودة سريعة للعلاقات المصرية التركية. فمن ناحية، اعتادت تركيا مع احتدام التنافس على غاز المتوسط والصراع في ليبيا، على تبني خطابات متناقضة، تحديدًا تجاه القاهرة من خلال لعبة توزيع الأدوار. ففي الوقت الذي يتبنى فيه الرئيس أردوغان لغة حادة تجاه القاهرة، على الرغم من اعتدالها مؤخرًا مع إحباط توقعات تركيا حول إمكانية حدوث تغير في النظام الحاكم في مصر، لم يكف المتحدث باسم الرئاسة إبراهيم قالين ووزير الخارجية جاويش أوغلو عن التعبير عن إمكانية التعاون مع مصر، بصيغ مختلفة.

ويحاول المسؤولون الأتراك بشكل عام في خطابهم الرسمي وغير الرسمي عن ذكر أن هذا التعاون يمتد إلى الاعتراف بالنظام الحاكم في مصر. على سبيل المثال، تجنب مستشار الرئيس التركي ياسين أقطاي، والمعروف بتوجهاته

الإسلامية وقربه من دوائر الإسلام السياسي العربية، في حوار له على منصة كلوب- هاوس (الخميس ٣ مارس) التأكيد على مثل هذا الاعتراف، مشيرًا إلى أن العلاقات بين مصر وتركيا تتجاوز الحكومتين. ربما يكون هذا نوعًا من خداع الذات، أو محاولة لإقناع جمهور الإسلاميين خاصة في تركيا أن عودة العلاقات مع مصر لا تعني الاعتراف بالنظام الحاكم. وهو في كل الأحوال تفكير غير واقعي، ويفتقد إلى المصداقية.

في كل الأحيان، يجعل هذا التضارب من تحفظ الموقف المصري تجاه أية محاولات تركية للتقارب أمرًا مفهومًا، إلا أن ما يعزز هذا التحفظ نقطتان هامتان:

تتمثل الأولى في أن أزمة العلاقات المصرية التركية خلقتها بامتياز تصريحات الرئيس أردوغان والذي جعل من نفسه محور الأزمة. بالطبع كان دعم الإسلاميين في العالم العربي، كوسيلة لتأكيد الوجه الإسلامي المحافظ لحزب العدالة والتنمية وفي القلب منه سياسات أردوغان ورقة انتخابية رابحة، خاصة بعد تجنيس مئات الآلاف من السوريين. إلا أنها ليست ورقة إجماع داخل النخبة التركية وعززت من حالة الانقسام العلماني- الإسلامي في الداخل. إلا أن تجذر هذه السياسات، سيجعل من الصعب التراجع عنها أو تجاوزها.

ترتب على هذا، ثانيًا، أن أردوغان جعل من استخدام الإسلاميين العرب أداة رئيسة في بناء شبكة نفوذه في المنطقة، من خلال عمل أجهزة استخباراته والموارد التي وفرتها قطر، وشبكة الداعمين من جمعيات أهلية محلية وعابرة للحدود في تركيا والشرق الأوسط وأوروبا. وبالتالي، حتى لو افترضنا الدوافع البراغماتية التي دفعت أردوغان للتحالف مع جماعة الإخوان، واستخدامها في

الوقت نفسه، فإن تحول الجماعة إلى عائق في سبيل ترميم علاقة أنقرة مع العالم العربي ومصر، لا يعني إمكانية التخلص منها بسهولة. يفسر هذا عدم اتجاه أنقرة نحو تقليل دعمها للجماعة بشكل فعلي، فقد أصبحت عبئًا.

التقارب من خلال التعاون الاقتصادي

شهدت أواخر العام ٢٠٢٠ نهاية اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والموقعة في العام ٢٠٠٥. تنتظر هذه الاتفاقية إعادة التفاوض بين الجانبين. ويعكس مصيرها مدى تأثر العلاقات الاقتصادية بمسارات "التقارب" المحتملة بين البلدين، وربما تكون مؤشرًا على مدى "مصداقية" الحديث التركي عن التعاون مع القاهرة.

فيما عدا انسحاب بعض الاستثمارات التركية من مصر بفعل الأزمة السياسية، لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين إلى حد بعيد. وفقًا لبيانات الهيئة العامة للصادرات والواردات، فقد شهد العام ٢٠١٨، ارتفاعًا في نسبة الصادرات المصرية لتركيا بنسبة ٩.٧٪ لتصل إلى ٢.٢ مليار دولار في السنة، مقارنة ب١.٩ مليار دولار في العام السابق. في الوقت نفسه، زادت واردات مصر من تركيا بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ٣ مليار دولار مقارنة ب٢.٣ في العام ٢٠١٧. ويمثل القطاع الخاص في الجانبين الفاعل الأهم في هذه المبادلات التجارية التي يبدو أنها لن تتوقف في الوقت القريب، خاصة.

حاليًا، تحاول أصوات نيابية أن تعدل الاتفاقية، والمثير أن هذه الأصوات لا تذكر "العوامل السياسية" ضمن دواعي تعديل الاتفاقية؛ بل أسباب متعلقة بحصول المنتجات التركية على دعم حكومي يصل إلى ١٩٪ من حكومة أنقرة

بأقل من سعر التكلفة بما يؤثر على الصناعة المصرية المنافسة، بالإضافة إلى ميل الميزان التجاري إلى الجانب التركي.

ليس من الوارد أن تنسحب القاهرة من الاتفاقية؛ فالانسحاب له تكلفته، ومن المؤكد أنه لن يضغط على الجانب التركي سياسًّا. لكن إعادة التفاوض على الاتفاقية قد يوفر، أو بمعنى أدق، يوسع مساحات التفاوض غير الرسمي أو القنوات الخلفية بين البلدين. وقد يمهد إلى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، كخطوة مبدئية لتوسيع دوائر الحوار حول غاز شرق المتوسط وليبيا، وغيرها من الملفات العالقة.

سيناريوهات عودة العلاقات بين البلدين

تجدر الإشارة قبل استعراض المسارات المختلفة التي يتخذها "التقارب" بين القاهرة وأنقرة، إلى أنه من غير المنطقي أن يطلب الجانبان تغيرات جذرية في سلوك أو هوية النظامين الحاكمين في البلدين، لكن التفاوض سيكون على تغيير السلوك وتهدئة الخطاب السياسي وصولاً إلى مساحات أوسع للتعاون. ففي السياسة، كما يقول ماركوس أوريليوس "ليس بإمكانك تغيير طبع الرجال، استخدمهم كما هم."

من ناحية أخرى، ينبغي التأكيد أن العلاقات بين أنقرة والقاهرة منذ الحرب الباردة، تراوحت بين العداء في حقبة ناصر ومندريس، بسبب توجهات تركيا المعادية للقومية العربية والداعمة للعدوان الثلاثي على مصر، والود في بقية المراحل، الذي لم يصل أبدًا إلى درجة التحالف، وإن كان للقاهرة شكوكها الدائمة تجاه الوجه الإسلامي لنظام العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٢، حتى نهاية نظام مبارك في ٢٠١١. لذا لم يكن التحالف أبدًا ممكنًا بين الجانبين، ربما أيضًا

لترسبات ثقافية من العهدين المملوكي والعثماني. ومن المستبعد أن يكون هناك تحالفًا تركيًّا مصريًّا، إلا إذا حدث تغير جذري في طبيعة النظامين الحاكمين على ضفتي المتوسط.

يتركنا هذا مع ثلاثة سيناريوهات في المدى المنظور:

بقاء الأمور على ما هي عليه: مع استمرار التصريحات الداعية إلى التقارب والمقرونة بعدم مصداقية أنقرة وعدم اتخاذها أية خطوات جدية لتقريب وجهات النظر مع القاهرة، مع الإبقاء على قنوات اتصال محدودة، استخباراتية وأمنية، والاتجاه نحو إعادة توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

مزيد من التدهور: وهو مرهون بفشل محاولات التقارب الحالية نتيجة عودة أردوغان لاستخدام ورقة الإخوان والتنديد بالقاهرة. أو عرقلة سبيل المصالحة الحالية في ليبيا، نتيجة استمرار تدفق الأسلحة والمرتزقة لدعم المليشيات في مواجهة الجيش الليبي، أو الاتجاه نحو مزيد من التصادم في شرق المتوسط، خاصة مع حلفاء القاهرة، اليونان وقبرص، بما يخاطر بالمصالح الاقتصادية المصرية في المنطقة، ويزيد من حدة الاستقطاب. إلا أن هذا لا يعني أن أنقرة عازمة على التصعيد بغرض التصادم؛ فمن الواضح أن نظام أردوغان يستخدم التصعيد للضغط والابتزاز؛ ولن يغامر عسكريًّا، إلا إذا كانت المخاطرة محسوبة. وفي كل الأحوال، يعني هذا السيناريو، اتساع القطيعة بين القاهرة وأنقرة لتشمل اتفاق التجارة الحرة.

التصالح الحذر: وهو مرهون باتجاه أنقرة للحد من دعمها للجماعات المصرية المعارضة في الخارج، خاصة مع انحسار الدعم القطري بفعل الضغط الخليجي، واستجابتها للضغط الأمريكي لإنهاء أزمة شرق المتوسط، بما

يمهد انضمامها لمنظمة غاز المتوسط. ستبرهن هذه الخطوات على جدية مساعي التقارب التركية، بما يضمن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية، بما يضمن عودة المستثمرين الأتراك. إلا أن هذا التصالح سيبقى حذرًا مع استمرار وجود أردوغان واستمرار التناقض في الخطاب التركي.

قد تشهد الأيام المقبلة اتجاه الأمور نحو تحقق السيناريو الثالث، وتدهورها نحو الثاني أو البقاء الأمور على ما هي. إلا أن الأهم بالنسبة للقاهرة أن تدرك حتمية عودة العلاقات مع تركيا في ظل وجود نظام أردوغان أو في غيابه. ومن الصعب تجاهل وجود تركيا وتأثيرها على أمن المنطقة. لذا، حتى يتغير سلوك نظام أردوغان، فمن المهم أن تمد صلات حية وقوية مع الدوائر السياسية خارج النظام، وكذلك الدوائر غير السياسية، مثل تجمعات رجال الأعمال والتجار الأتراك؛ "التوسياد" و"الموصياد"؛ وكذلك الدوائر الثقافية والأكاديمية. والأهم من هذا، عليها أن تحول دون انتقال الشؤون التركية، بفعل القطيعة ودعاية الإخوان، إلى محض مسألة أمنية، فالدبلوماسية تتجاوز ذلك بكثير.

من ناحية أخرى، ولتعظيم منافع التقارب المحتمل، وتقليل مخاوف الحلفاء في شرق المتوسط، خاصة اليونان، من عواقبه، يمكن أن تصر القاهرة على التحرك الجماعي في تحسين العلاقات مع تركيا، وذلك من خلال منظمة غاز المتوسط التي قد توفر إطارًا لبدء محادثات جدية بين تركيا واليونان وقبرص لحل أزمة الحدود البحرية العالقة.

(٣)
التخلص من العبء أم تجميده: موقع الإخوان المسلمين في تحولات تركيا تجاه مصر

إسلام أبو العز

انتهى العام الماضي بمتغير جيوسياسي بالغ الأهمية والخطورة، تمثل في تدحرج الصراع بين مصر وتركيا إلى حافة الصدام العسكري المباشر في ليبيا وجنوب المتوسط. والذي أتى كتسلسل لسنوات من إخفاق أنقرة في فرض إرادتها السياسية الرامية لحصد أكبر حصة ممكنة من غاز شرق المتوسط، سواء على مستوى التنقيب والحدود البحرية، أو في سوق الطاقة الإقليمي والدولي، الذي يشهد بدوره وعلى مدار السنوات الماضية تغيرات كبرى انعكست على مستويات اقتصادية وسياسية واجتماعية، لا تنحصر فقط في ثنائية البلدين، التي تصاعدت حدة الخلاف بينهم انطلاقاً من الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين في ٢٠١٣، ودعم النظام التركي لهم مادياً وإعلامياً وسياسياً كأحد أدوات السياسة الخارجية لتركيا، التي شهدت تحولات سريعة في السنوات التالية لتتبلور أكثر فيما أصطلح على تسميته بـ"الأردوغانية"، التي تُعد جنوح شعبوي بشكل استعماري عن "العثمانية الجديدة" التي كانت حتى ٢٠١١ تقوم -نظرياً على الأقل- على التعاون والتكامل مع دول المنطقة وليس الاصطدام بهم والتدخل في شؤونهم بشكل اقرب إلى محاولات الهيمنة وفرض القرار السياسي.

ما هو موقع جماعة الإخوان المسلمين من هذه الاستدارة الحتمية لأنقرة؟ هل يتماهون معها أم يشكلوا عقبة في طريقها أم سيفخخونها للعودة للمربع صفر والعيش من جانبهم على حالة العداء بين البلدين بشكل خاص وبين محاورهم بشكل أعم؟ خاصة في ظل بوادر تهدئة أقدمت عليها أنقرة كتكتيك سياسي فرضته تطورات ٢٠٢٠ التي بدأت بتصعيد عسكري من جانب أنقرة وانتهت مؤخراً بكسر الجليد بينها وبين القاهرة، وهو ما يستدعي الوقوف على مصير ما تبقى من جماعة الإخوان المسلمين إذا ما تطور هذا إلى إعادة تطبيع للعلاقات بين البلدين على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية.

الاقتصاد والجغرافيا.. والبروباغندا

اصطدم التصعيد الذي بدأته أنقرة نهاية العام الماضي، والذي كان في معظمه ضجيج بلا طحين، بصخرة الواقع الذي تفرضه محددات الجغرافيا والاقتصاد وتوازنات القوة العسكرية والجيوستراتيجية، لتبدأ أنقرة في أغسطس الماضي باستدارة ايجابية نوعية تجاه القاهرة هي الأكبر منذ ٢٠١٣، وبشكل يتجاوز المناورات التقليدية لتركيا تحت حكم رجب طيب أردوغان، الذي بات يقوم بأدوار شديدة التداخل بين أمدية متنوعه منها الواقعي كرئيس لبلد بحجم وتأثير تركيا، ومنها المتخيل "كخليفة" يحشد تابعيه في الداخل والخارج ويستخدمهم لتحقيق أجندته الخاصة التي ينتقدها حتى رفاق دربه في الحزب الحاكم والتيار الإسلامي هناك ككل.

وهي الأدوات التي اسُتهلكت في مختلف الساحات التي تتدخل فيها أنقرة في العقد الماضي، بما فيها كيان بحجم انتشار جماعة الإخوان المسلمين، الذين

باتت فاعليتهم قاصرة عن تحقيق أي منجز سياسي على صعيد محددات السياسة الخارجية التركية، وهو ما حتم -بجانب ظروف ذاتية وموضوعية لا يتسع المجال لذكرها- استدارة تقوم على أساس محددات جيوسياسية وليست دعائية شعبوية غرضها تمجيد شخص وليس مصالح دول ومجتمعات. جاءت ضمن أدوات "الأردوغانية" في إدارة هذا الصراع في مختلف بقاع المنطقة وربما العالم كانت جماعات الإسلام السياسي بأنواعها، من الإخوان المسلمين وحتى داعش، حيث دخلت جماعة الإخوان المسلمين طوّر من التقزم بدأ بالتحول عقب الإطاحة بهم في مصر٢٠١٣ إلى ما يقارب مفهوم "الجماعة الوظيفية"، ولكن بما يناسب القرن الجاري وعلى نحو أكثر انعزالية واستعداء لمجتمعاتهم، كتميز حتمي للطفرة السريعة التي شهدتها تيارات الإسلام السياسي في المنطقة منذ ٢٠١١، والتي انتهت باندحارهم سواء بالانتفاض واللفظ أو بالقوة العسكرية، مثلما جرى مع داعش وأخواتها على امتداد خارطة الشرق الأوسط.

لكن ما يميز الإخوان هو أنهم خلال أقل من ١٠ سنوات تحولوا من شريك يرقى لدرجة المرشح المناسب لوكالة مصالح واشنطن ضمن محور من محاور المنطقة وتحديداً الذي يضمهم بجانب تركيا وقطر، كان قادراً على إدارة توازن وفرض رؤى بل وانتقاد هؤلاء الشركاء أحياناً، إلى مجرد أُطر دعائية ومنصات بروباغندا توظف بشكل تتدنى فاعليتها باطراد، وكأداة لم تعد تصلح لتحقيق حد أدنى من أهداف سياسية وجيوسياسية بدون تدخل مباشر من الدول الراعية لها، والتي بدورها باتت تنظر إلى ما تبقى من جماعة الإخوان كعبء وعقبة في طريق استدارة تحتمها الظروف الدولية والإقليمية سواء على مستوى

الدوحة ومنظمة التعاون الخليجي، أو على مستوى صراع شرق المتوسط وقطبيه في القاهرة وأنقرة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك تحولات جيوسياسية كبرى في العالم انعكست بوادرها على الشرق الأوسط بشكل مُضاعف في السنوات الأخيرة؛ فمن ناحية هناك المتغير الأميركي الأهم منذ ٢٠٠٩ وهو تقليص تدخل واشنطن المباشر في المنطقة، سواء لانتفاء الحاجة وتغير مرتكزات استراتيجياتها -النفط وأمن إسرائيل وأمن الملاحة في الممرات البحرية- إلى نسق انكماش نتج عنه فراغ خلق بدوره مناخ من التنافس بين قوى المنطقة يتسق أو يتنافر مع السياسات الأميركية.

ومن ناحية أخرى مُتغير صيني يتمثل في مشروعات "الحزام والطريق" الذي يُعد المحور الأساسي الذي ترتكز عليه وتتموضع حوله اقتصاديات دول وسط آسيا والشرق الأوسط، وتأثرها به سلباً أو إيجاباً على مستويات متداخلة.

أولويات تركيا وإدارة الأردوغانية لها.

من الهام الإشارة إلى أن هذه التحولات والمتغيرات تأتي في سنوات تُعد الأصعب والأكثر حساسية في المنطقة والعالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فمن انتفاضات وحروب أهلية مروراً بفاشية التنظيمات الإرهابية وذروتها دولة "داعش"، وصولاً إلى شقاق بين حلفاء واشنطن في المنطقة حيال التكيف مع متغير "الانكماش" الأميركي، الذي يعني بمكان ما تحول بنيوية وشكل العلاقة بين واشنطن وحلفاءها إلى نمط شبكي وشراكاتي يتورط -حتمياً- بمجريات الاستقطاب الداخلي في الولايات المتحدة المتفاقم بسبب كورونا والكساد

الاقتصادي الوشيك، الذي بدوره يضع أنظمة المنطقة أمام بديهيات جغرافية واقتصادية تفرض أشكالاً من التكامل وربما التعاون بعيداً عن أجواء الصراع والتنافس المرتبط بالأساس بالخلاف على تراتبية علاقاتهم بواشنطن.

وبإسقاط السابق على وقائع مجريات الصراع بين "محاور" المنطقة، وفي سياق تنازع القاهرة وأنقرة المستمر منذ ٧ سنوات، فإن نتيجة تنحية الأردوغانية لبديهيات الاقتصاد والمحددات الجيوسياسية لحساب الشعبوية الدعائية التي توظف على مستوى داخلي وخارجي كهروب للأمام لضمان استمرارية النُظم اليمينية الشعبوية بأنواعها، هو استنفاذ وحرق أدوات السياسة الخارجية لأنقرة منذ مطلع الألفية الجديدة والدخول في مرحلة تدمير ذاتي لمقدرات تركيا الجيوسياسية والحيوية، وذلك بإخفاق سياساتها الخارجية في عهد تفرد أردوغان بالسلطة في تحقيق مكسب حقيقي مادي وواقعي وليس إعلامي ودعائي، وإهدار فرص تعاون وتكامل اقتصادي بالدرجة الأولى كانت بشائره ما حدث بينها من جانب وبين عواصم عربية وأنقرة على رأسها القاهرة والرياض ودمشق أوائل العقد الماضي، والتي كان التوجه التركي وقتها بمعزل عن حساسية وخطورة التدخل في شؤون والمحيط الحيوي لهذه الدول وأنظمتها، وليس مثلما حدث بعد ٢٠١١ والتدخل السافر الذي أصبح في طور الأردوغانية أشبه باستعمار يوظف جماعات إيدلوجية عابرة للحدود والجنسيات كأدوات لاختراق المجتمعات وتفكيكها، وليس حتى مجرد لعبة سياسية بغرض توسيع حصص سوقية مثلما كان الحال عشية وبعد انتهاء الحرب الباردة، وتحت مظلة الرعاية الأميركية.

وعلى مقياس البلدين أيضاً، فإن هذا الاستقطاب الحاد بين حلفاء واشنطن، وأكبر كتلتين بشريتين جنوب وشمال المتوسط، وما لدى الدولتين من قوة تفرضها عوامل كثيرة أساسها الموقع الجغرافي، فإن استمراريته وعلى امتداد خارطة الشرق الأوسط على مدار حوالي ١٠ سنوات قد أدى إلى تآكل أدوات إدارته وفقدان مرونة استيعاب المتغيرات الدولية سريعة الوتيرة.

ناهيك عن تحلل أسباب الصراع نفسه كما تصورها السرديات الدعائية والشعاراتية الشعبوية الديماغوجية، والتي أظهرت ما حدث من إطاحة بقوة ونفوذ جماعة الإخوان المسلمين كأنه صلب الخلاف ومحوره وليس غاز شرق المتوسط على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما جعل أنقرة تنظم سلم أولوياتها الراهنة في استدارتها الأخيرة تجاه القاهرة بشكل واقعي، يعتمد عملية سياسية بتدرج على مختلف المستويات لكن أساسها هو الاقتصاد، الذي لم يتأثر بل شهد انتعاش بين البلدين حتى في ذروة التوترات بين نظاميهما، والذي أتى كتأكيد على قاعدة أنه لا عواطف وشعاراتية فيما يخص المال والأعمال.

وذلك لأن نمط اقتصاد البلدين والمنطقة بشكل عام عبارة عن تحول من الريعية والاستهلاكية إلى اقتصاد خدمي ووسيط، وهو الأمر الذي فرض حالة من التنافس بين أنظمة الأنظمة السياسية في المنطقة تطور لصراع بمختلف الأدوات، سيؤدي للطرف الذي يريد الاستمرار فيه-تركيا الأردوغانية- وخاصة في ظل أزمة اقتصادية عالمية وشيكة سيؤدي لخسائر بشكل استراتيجي، وهو ما حدث على صعيد ملفي غاز شرق المتوسط وليبيا ودعم الإخوان، بصفتهم أبرز مرتكزات الخلاف بين القاهرة وأنقرة.

الجماعة كأداة أم عبء؟

تطرح أصوات تركية في مختلف أروقة السياسة والإعلام ومراكز التفكير في تركيا مثل هذا السؤال وأكثر، والذي مفاده هل أضحت الجماعة بلاء وعبء على تركيا أم أنها ما تزال أداة فعالة ضمن أدوات السياسة الخارجية لأنقرة الأردوغانية؟

يمكن القول من منظور تركي يتعاطى مع واقع السياسة ومتغيراتها، وليس على أساس هوياتي/شعبوي/دغمائي، إن ما يميز الأردوغانية، بعدم واقعية حدوث قطيعة بين الجماعة والنظام التركي لافتقاد القدرة والسياق من جهة، والطبيعة التدريجية للاستدارة التركية التي وضعت التهدئة في ليبيا كأساس لما قد يأتي بعدها على مستوى ملفات أخرى عالقة بين أنقرة والقاهرة من جهة اخرى، وهو الأمر الذي يشي بتجميد الإخوان في المدى المنظور كورقة ضغط من جانب الأتراك وإعادة ترتيب أولويات استخدامهم وربما توجيهها لساحة أخرى، وتقزيمهم إلى حدود المنصة الإعلامية. يتوافق هذا مع بيانات وتوجهات التيار الرئيسي في الجماعة، حيث واقعية عدم قدرتهم على التحرك خلال السنوات القليلة القادمة بسبب فقدان البوصلة وتحلل سرديتهم السياسية الخاصة بما حدث في ٢٠١٣، بالإضافة للضعف التنظيمي والتمويلي والبنيوي الذي لحق بها في السنوات القليلة الماضية لأسباب عديدة، ولكن أهمها في سياقنا هو تقزم فاعليتهم إلى حدود دُنيا لا تكاد ترقى لأداة من أدوات السياسة الخارجية لأردوغان، الذي بات ينظر تياره بل وأصوات من حزبه -وليس معارضيه فحسب- على أن فائدة الإخوان أصبحت أقل بكثير من ضررهم على مستويات

داخلية وخارجية، خاصة مع فقدانهم لخطاب سياسي واقعي، واستبداله بسردية انتقامية لا تصلح مع مناورة أو استدارة تستهدف التهدئة مثلاً.

انعكس السابق في ردود الفعل الأولية لما تبقى من تنظيم الإخوان بتشعباته وأطره الملتحقة به على اختلاف مواقعها، على التحولات التركية على الساحة الليبية منذ إعلان مبادرة وقف إطلاق النار أغسطس الماضي والبدء في مسار عملية سياسية للحيلولة دون وقوع صدام عسكري مباشر بين القاهرة وأنقرة، دلت على تخوف أصيل لدى الإخوان بمختلف تراتبية مواقعهم التنظيمية والجغرافية، من فقدان دعم أنقرة بصفتها القوة الإقليمية التي بادرت بدعم الجماعة بكافة الأشكال للمرة منذ نشأتها، والتي تمتاز حتى بالمقارنة مع الدوحة أن الأخيرة شكلت جسراً لتشبيك معادلة (دولة -إمارة-جماعة) مطلع الألفية الجديدة. كان هناك محاولة جادة لإبراز نفوذ الجماعة وقوتها العابرة للحدود أمام الشريك التركي الذي وإن كان إسلامياً فليس إخوانياً، وهو ما حظت به تصريحات مسئولي الإخوان وقتها حول انتقادهم لخط العدالة والتنمية وحتى شخص أردوغان ووصفه بأنه "رئيس وزراء علماني لحزب علماني"، ليتحول بالنسبة لهم كتنظيم وكجماعة وكأكبر وأقدم تيار-نظرياً- بين تيارات الإسلام السياسي، إلى القائد الملهم والضرورة و"خليفة المسلمين" وذلك في تداخل بين مشروع أردوغان وبين أطلال وهم "استاذية العالم"، وهي المروية التي تشكل عملياً الأن علاقة وظيفية/طفيلية قد لا تزن كثيراً أمام الضرورات الاقتصادية والجيوسياسية التي تتحرك تركيا قطر بدافع منها وعلى أساسها الأن في كباشهم مع مصر وحلفائها، وخاصة فيما يتعلق بليبيا وبغاز المتوسط والمصالحة الخليجية، والتي مثلت حادثة القبض على نائب المرشد العام، محمود عزت،

مؤشر صادم لموقع التنظيم الجديد كأطر ومجموعات متشرذمة تتذيل شراكة إقليمية -تركيا وقطر- يستحوذ على جمهورهم وقواعدهم وكوادرهم بخطاب شعبوي ودعائي، وهو ما حدا بأصوات منتقدي أردوغان من الجماعة بوصفها كـ"عربون" حسن نوايا من جانب أنقرة أو الدوحة.

هنا نجد أن كل من بقايا التنظيم وقواعده الشعبية التي تجمع ما بين الناقمين والغاضين والمحافظين الاسلاميين لم يعدوا يصلحوا الا كورقة تصعيد سياسي وضغط أمني لم تحقق المطلوب منها في معظم الاوقات سوى بعض الازعاج الاعلامي الذي بدوره اضحى وبشكل حصري وسيلة للتصعيد بشكل انتقامي عُصابي وليس للتفاهم او الاستدارة وباقي ابجديات العمل السياسي الغير قائم على نفي وتكفير مجتمعات بأكملها، وهو ما يعني ان قدرة أردوغان على الاستثمار في هذه البقايا بأنواعها لتحقيق مكسب ما او ضغط ما ع القاهرة فيما يخص قضايا المنطقة وتحديدا ليبيا وشرق المتوسط لم تعد مجدية، وخاصة في اللحظة الحالية التي تشهد ظرفاً موضوعياً يتمثل في المتغيرات الدولية والإقليمية، وظرف ذاتي يتمثل في تحوصل وتقزم وانغلاق الإخوان، وتمحور وجمهورهم و حول أطر ومنصات إعلامية ودعائية بشكل انعزالي منفصل عن الواقع.

وجدير بالإشارة هنا أن محرك أزمة الاخوان الراهنة هو صعوبة تموضعهم مع الاستدارة التركية الأخيرة وخاصة مع احتمالية تحولها إلى مبادرة يليها استعادة للعلاقات بينها وبين مصر، وكذلك الأمر بالنسبة لقطر على مستوى الخليج. وعليه، فإن حاجتهم على مستوى موقعهم في محور أنقرة والدوحة هو اثبات استعادتهم للفاعلية أمام رعاتهم، وإيجاد دور وظيفي جديد يُعد كمسافة وسط بين العداء والتسوية مع القاهرة.

وإلى أن يتحقق السابق، فإن تجميد ورقة الضغط المتمثلة في الإخوان من جانب تركيا الآن، تقابله الجماعة بطرح قواعدها وجمهورها العابر للحدود والجنسيات كمكون شعبوي يسهل على أنقرة توظيفه في مختلف الساحات، وليس فقط في مصر والمنطقة بشكل حصري، حيث يمتد نشاط الأردوغانية من وسط آسيا وحتى قلب أوربا، وهو ما قد يكون رهان خطر بشكل وجودي على الجماعة ويفقدها بشكل بديهي فكرة تمركزهم في دولة ما أخرى في حال استغنت عنهم أنقرة وطالبتهم بالرحيل عن أراضيها للتقارب مع القاهرة أو لأي متغير كبير في تركيا.

(٤)
تداعي التحالف: المسار المتوقع للعلاقات الأمريكية التركية

محمد العربي

تبدو العلاقة بين واشنطن وأنقرة مثل الزواج النكد والطلاق المستحيل، أو هكذا تحولت العلاقة بين الحليفين في السنوات الماضية. فعلى الرغم من أن المسؤولين في البلدين يصران على الإشارة إلى تاريخ التحالف الممتد إلى سنوات الحرب الباردة، وحاجة كل منهما للآخر، فقد أصبحت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة مشوبة بعدم الثقة والانتقادات والاتهامات بالتآمر والعقوبات. في الوقت الذي تستضيف فيه الولايات المتحدة المطلوب الأول لدى الحكومة التركية زعيم حركة الخدمة فتح الله جولن، وتدعم بالسلاح ألد أعداء تركيا من الجماعات المسلحة التركية في سوريا، فيما تقوم تركيا بشراء النظام الدفاعي من روسيا، وتقيم علاقات مع الجماعات الإسلامية وعلى رأسها داعش والقاعدة، مع تصاعد موجة تضييق الحريات العامة وحبس الصحافيين والمدنيين ومن بينهم موظفون في القنصلية الأمريكية. ومع قدوم إدارة بايدن الديمقراطية، يبدو أن هذا التباعد قد يفضي إلى طلاق بين.

أنقرة وواشنطن في عهد ترامب: إعجاب شخصي ومزيد من التدهور

كانت المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة أردوغان في يوليو ٢٠١٦ بمثابة نقطة اللاعودة بعد سنوات من التوتر في العلاقات التركية الأمريكية. لم تؤيد إدارة أوباما هذه المحاولة، ورأت فيها مزيدًا من عدم الاستقرار الذي ضرب الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، أجمعت غالبية الأتراك على أن لها يد عليا في محاولة الإطاحة بنظام أردوغان. وبالنسبة للأخير، فقد زادت هذه المحاولة وما تلاها من الانتقادات الغربية لسجل حقوق الإنسان في تركيا من توجهاته السلطوية والمعادية للغرب والتي تتحدث منذ أحداث غازي بارك في ٢٠١٣ عن "عقل مدبر" يستهدف تقسيم تركيا وإخضاعها، في إشارة ضمنية لواشنطن.

لم يكن خافيًا الانسجام الشخصي بين ترامب وأردوغان. وهو انسجام عائد إلى إعجاب ترامب بالشخصية السلطوية لأردوغان وقدرته على إسكات المعارضة بأدوات الانتخابات والاستفتاء، وتلاقي الاثنين في عدم الاهتمام العلني بالناتو كإطار تحالفي. ووجد أردوغان في ازدراء ترامب للصلات الأطلسية مع أوروبا، وعزمه العلني على التراجع عن أي دور قيادي في الشرق الأوسط، فرصة للتحرر من "قيود" التحالف وبناء سياسة خارجية أكثر تصادمًا واستقلالية. وتلاقى هذا الاتجاه مع استمراره في نهج توكيل الحلفاء وتقليل أعباء الولايات المتحدة في المنطقة.

إلا أن هذا التفاهم بين ترامب وأردوغان لم يمنع تدهور العلاقات بين البلدين أولاً على خلفية استمرار الولايات المتحدة في دعم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تراها أنقرة امتدادًا لحزب العمال الكردستاني وخطرًا

وجوديًا يهدد بعودة التمرد الكردي في شرقي البلاد. دفع هذا أنقرة إلى تعميق صلاتها ببقايا الدواعش والقاعدة، التي أفسحت الساحة لهم من قبل. وزاد من تدهور العلاقات استغلال نظام أردوغان للعلاقة بين ترامب وإسرائيل، وقرار واشنطن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في يوليو ٢٠١٧ لتهييج الرأي العام التركي ضد واشنطن.

وصلت الخلافات إلى درجة غير مسبوقة مع إعلان تركيا اعتزامها شراء منظومة إس-٤٠٠ الدفاعية من موسكو ب٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٨ رغم التحذيرات الأمريكية. رأت أنقرة أن هذا الخيار قرار سيادي ولا يتعارض مع مقتضيات تحالفها مع الناتو. وأرجعت تقارير إلى أن قرار أردوغان يعود إلى تخوفاته من الثغرات الدفاعية الجوية في الأمن القومي التركي التي اتضحت أثناء المحاولة الانقلابية. أدى هذا الإصرار إلى سلسلة من العقوبات الأمريكية على أنقرة، إلا أن أعظمها أثرًا كان إيقاف تعاون تركيا في برنامج إنتاج طائرات إف-٣٥، وإلغاء صفقة شراء ١٠٠ طائرة بشكل نهائي بعد ضغط إسرائيل واللبنتاغون وبعض أعضاء الكونغرس الذين أكدوا بشكل قاطع استحالة أن تمتلك أنقرة للمنظومة الروسية والطائرات الأمريكية في الوقت نفسه. ورأت دوائر الناتو أن الإس-٤٠٠ سيمثل اختراقًا لأمن القطاع الجنوبي من الناتو.

وعلى الرغم من عدم إلقاء ترامب بالاً بملف تدهور حقوق الإنسان في تركيا، إلا أن خطابه القومي الموجه للداخل دفعه دفعًا للصدام مع تركيا في قضية القس الأمريكي أندو برونسون الذي اتهمته أنقرة بالضلوع في تدبير محاولة انقلابية ضد الحكومة التركية في يوليو ٢٠١٨. استهدفت تركيا من خلال هذه القضية محاولة الضغط على واشنطن لتسليم فتح الله جولن. بيد أن إسراع

ترامب باستخدام العقوبات ضد أنقرة وتعهده ب"تدمير" الاقتصاد التركي أدى إلي لجوء أردوغان للرضوخ وتسليم برونسون وإغلاق ملف القضية، وإن أشرت على وصول العلاقات بين البلدين إلى حالة غير مسبوقة من التوتر.

بايدن وتركيا والتوافق غير المحتمل

أثناء إدارة أوباما كان لنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن دور كبير في إعادة التفاهم بين المسؤولين الأتراك والأمريكيين، واستخدم في ذلك علاقته الشخصية مع أردوغان التي بدأت قبل سنوات. إلا أن هذا النهج، فيما يبدو، لن يكون مفيدًا في السنوات المقبلة خاصة أن بايدن وفريقه قد أكد على نهج أكثر حزمًا "مع أردوغان" وحكومته.

في أغسطس الماضي وقبل شهور من الانتخابات الأمريكية، صرح المرشح الديمقراطي بايدن أن على واشنطن أن تنتهج نهجًا مختلفًا في التعامل مع "أردوغان،" وأن تتأكد من دعم المعارضة السلمية، وأن تنفتح لتبني علاقات أكثر اتساعًا مع قطاعات أخرى في المجتمع التركي وفي قطاعات مختلفة من السياسيين الأتراك دون أن يعني هذا الموافقة على أية خطوات انقلابية. وشدد بايدن على ضرورة أن تعيد واشنطن أنقرة مرة أخرى إلى الحظيرة الأطلسية بحيث تنفك عرى علاقتها مع موسكو "حتى لو تركتا لأردوغان مساحة لقضم جزء من الكعكة". وتعهد أيضًا بعدم تقديم أية تنازلات أو أن تقف واشنطن مكتوفة الأيدي تجاه أية تحركات ضد الأكراد.

يتشارك الرؤية نفسها وزير الخارجية القادم أنتوني بلنكين الذي كتب سابقًا عن ضرورة تسليح الأكراد كأداة رئيسة في يد واشنطن لهزيمة داعش

بغض النظر عن موقف تركيا الحليفة من هذه السياسة. وكذلك جاك سوليفان مستشار الأمن القومي المقبل الذي أكد من قبل أنه لم يعد في مقدور واشنطن الحفاظ على تحالفها مع أنقرة؛ حيث لم تعد سياسات تركيا متوافقة مع المصلحة الأمريكية، وأن المسألة هي مسألة وقت حتى يعترف الطرفان بهذا.

أثارت هذه السياسة العلنية حفيظة تركيا التي لم تخف قلقها من عودة بايدن إلى البيت الأبيض في موقع الرئيس، ويبدو أن تدهور العلاقة الشخصية بين بايدن وأردوغان قد وصلت نقطة عدم التواصل المباشر. وفي المجمل تشي هذه التصريحات أن سياسة بايدن تجاه أنقرة ستكون مزيجًا من "الصرامة" الجيوستراتيجية التي ستخير أنقرة بين الالتزام بقواعد التحالف الأطلسي، وبالتالي الأخذ في الاعتبار مصالح الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعامل مع ملفات ليبيا وسوريا وشرق المتوسط وقبرص والتعامل مع روسيا وإيران، أو مغادرة الحلف، وهو المسكوت عنه في تلك العلاقة، والحديث عن الالتزام الديمقراطي في مواجهة سلطوية أردوغان. ويبدو أن هذا النهج لن يزيد العلاقات بين الطرفين إلا تأزمًا.

تداعي أركان التحالف الأمريكي التركي

نظريًا يوصف أي تحالف أنه نتاج ثلاثة أركان، توافق الرؤية الاستراتيجية بين الأطراف المتحالفة، أي الدفاع ضد خطر مشترك، والتكامل الاقتصادي والاندماج العسكري. وقد نجحت تركيا منذ اختيارها الانضمام لحلف الناتو لتكون أكبر ثاني جيش في أكبر تحالف دولي ضد الشيوعية في تحقيق درجة كبيرة من الاندماج العسكري، وقدمت خدمات هائلة لتأمين جنوب شرق

وجنوب أوروبا، وقدمت مساعدة هائلة لعمل الحلف في البلقان، والعراق وأفغانستان، كما أنها اندمجت في مرحلة مبكرة في آليات الاقتصاد الغربي، وإن لم يؤد هذا الاندماج إلا إلى مزيد من الانقسام الثقافي بعد عقود من الجمهورية، ذلك الانقسام الحاد الذي تعبر عنه حالة أردوغان.

وبمرور الوقت أصبحت الرؤى متباينة، إن لم تكن متضادة. عززت صعود الحالة الإسلاموية- القومية المتصاعدة في تركيا منذ الثمانينيات الاعتقاد السائد لدى النخب التركية برفض الغرب لتركيا كعضو كامل في المجتمع الغربي لأسباب ثقافية وسكانية. ويتشارك العلمانيون والإسلاميون على السواء الشعور العميق بالمؤامرة الأمريكية تجاه بلدهم. فالعلمانيون الجمهوريون يرون أن واشنطن قد جاءت بأردوغان كجزء من سياستها الرامية إلى بناء حزام أخضر إسلامي في المنطقة. ولا يرى الإسلاميون والقوميون في أي صدام مع الغرب سواء في شكل المحاولة الانقلابية أو العقوبات إلا محاولة للإطاحة بحكومة أردوغان.

تعود جذور هذا الاعتقاد إلى دعم واشنطن العلني لسلسلة الانقلابات التي نفذها الجيش التركي في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٥. وتشير جلسات المحاكمة التي أجريت بحق القس أندرو برونسون وموظفي السفارة الأمريكية في إسطنبول أو حتى الناشط المدني عثمان كفالة إلى القلق العميق في تركيا من أي تحرك أمريكي حتى لو كان مجرد تحقيق قضائي تجاه "بنك-خلق" المتهم بخرق العقوبات الأمريكية ضد إيران.

بالنسبة لواشنطن، فتركيا حليف مهم وضروي. بفضل وضعها الجيوسياسي الذي يجعلها جسرًا للاستراتيجية الأمريكية سواء بين الغرب والعالم

الإسلامي، أو ربما بين أمريكا وروسيا. إلا أنها في الآونة الأخيرة، أضحت حليفًا مشاغبًا بسبب تدخلها المباشر في صراعات مثل سوريا وليبيا دون أن تراعي ضرورات التحالف أو الاستراتيجية الأمريكية في تلك الصراعات. بل أصبحت على تضاد معها من خلال دعمها للمليشيات الإسلامية والجهادية، وتهديدها المباشر لأمن شرق المتوسط، وتهديدها الدائم باستخدام ورقة الجهاديين واللاجئين لابتزاز الغرب.

يعبر هذا التصور عن قصور فهم المسؤولين الأمريكيين لمدى التغير الذي لحق بفهم تركيا لوضعها الجيوستراتيجي تحت حكم أردوغان. فتركيا لم تعد تنظر لنفسها كجسر أو رقم في لعبة الأقطاب الدولية، أمريكا وأوروبا وروسيا والصين، بل أصبحت ترى نفسها قطبًا دوليًّا مستقلاً يتحرك وفقًا لسياسة تتجاوز الإقليم لتضم في طياتها بناء نفوذ على أساس قومي في وسط آسيا، وإسلامي في الشرق الأوسط والبلقان، وعلى أساس التهديد العسكري في شرق المتوسط والقوة الناعمة في أفريقيا. يتماشى هذا التصور مع الحديث التركي عن "العقل المدبر" وضرورة استعادة دوائر النفوذ العثماني، وربما الفكاك من الرابطة الأطلسية والبحث عن رابطة "أورو-آسيوية" أو "إسلامية"، وإن عازت هذه الطموحات القدرات الاقتصادية الكافية.

بالتالي لن يكون حديث واشنطن عن "التحالف" و"الديمقراطية" إلا زيادة في البارانويا التركية التي نجح أردوغان في استغلالها حتى الآن لزيادة حظوظه الانتخابية وقبضه على السلطة. من ناحية أخرى، تدرك بعض الدوائر العسكرية في واشنطن أنه قد آن الأوان كي تتجرأ واشنطن على التخلي على الارتباط العسكري بأنقرة، وأن تنقل الرؤوس النووية الموجودة في قاعدة

إنجرليك جنوبي تركيا إلى دولة أطلسية أخرى ربما رومانيا، مخافة أن يتكرر السيناريو الذي حدث مع أعضاء البرلمان الألماني الذين منعهم أردوغان من زيارة القاعدة على إثر الخلاف مع برلين، وهو ما أدى إلى خروج القوات الألمانية منها في ٢٠١٧.

أصداء تداعي التحالف التركي الأمريكي في ملفات المنطقة

من المؤكد أن هذا التداعي في التحالف الأمريكي التركي سيكون له صدى في كثير من ملفات المنطقة. وقبل استعراض هذا الصدى الذي سيكون، في الغالب، استمرارًا للسياسات الخلافية الحالية، ينبغي القول إن هذا التداعي لا يعني حدوث مواجهة بين أنقرة وواشنطن، أو صراع مفتوح، فالتحولات العميقة لا تحدث بهذا الشكل المفاجئ، ولا تغامر القوى الدولية مهما كانت درجة تطرفها بالانتقال المفاجئ من معسكر الحلفاء للخصوم، كما أن هناك مساحات للتعاون الأمني والسياسي لا يمكن تفكيكها بسهولة. لكن ما سيحدث هو تفكك في الأسس التي قام عليها هذا التحالف من قبل، بحيث تعيد تركيا دورها في لمنطقة والعالم بشكل أكثر "استقلالية" و"صدامية".

سوريا والأكراد: أصبحت أنقرة أكثر انفتاحًا على التفاهم مع كل من روسيا وإيران فيما يتعلق بإدارة الصراع في سوريا. وهي تدرك تراجع التأثير الأمريكي في مقابل قدرة روسيا إلى بناء تفاهمات بين الخصوم، خاصة مع تفهمها للمخاوف التركية من تصاعد قوة الأكراد في مقابل "الموقف الأمريكي" الداعم على طول الخط للأكراد. لذا، ستظل سوريا ساحة التباعد الرئيس بين أنقرة وواشنطن، ما لم تدرك إدارة بايدن ضرورة الموازنة بين تعهداتها للأكراد

والانفتاح على أنقرة، وهي موازنة صعبة، ربما تلجأ فيها واشنطن، إن أرادت إصلاحًا، للاستعانة بالخبرة الروسية في إدارة مناطق النزاع المحلية في سوريا.

شرق المتوسط: يمكن أن تعود جذور الأزمة الحالية في شرق المتوسط إلى غياب التنظيم الدولي القادر على حل الخلافات بين الدول المطلة على المنطقة الغنية بموارد البترول والغاز، فضلاً عن وجود أزمات عميقة بين اليونان وتركيا، وداخل قبرص التركية، فضلاً عن التوتر الدائم بين مصر وتركيا، إلا أن المشكلة الحالية تعود ولا شك إلى السياسة الصدامية التي تنتهجها أنقرة تجاه القضايا الخلافية حول الحدود وحقوق الاستكشاف. بالنسبة لواشنطن، فأمن المنطقة ضروري باعتبارها في القطاع الجنوبي لحلف الناتو، فضلاً عن أهميتها لأمن الشرق الأوسط. وترى أنقرة، أن الولايات المتحدة في تعاطيها مع هذا الملف لا تراعي الحقوق التركية- محل الجدل القانوني والجغرافي- كما أن زيادة التقارب والتنسيق الأمني بين واشنطن وأثينا، أوحى لأنقرة بوجود تحالف دولي ضدها، وهو خطاب يعززه المشاعر القومية التي يغذيها نظام أردوغان. وبالتالي، ما لم يتم حل هذه الأزمة بإيجاد آلية دولية لإدارة العلاقات بين دول المنطقة، ستظل الفجوة بين واشنطن وأنقرة قائمة، وربما أكثر اتساعًا مما كانت عليه في عهد ترامب. وربما سيكون على إدارة بايدن أن تمنع جدية أن تؤدى السياسة التركية إلى "حافة الهاوية".

ليبيا: أصبحت تركيا في الفترة الأخيرة عنصر تعقيد للأزمة الليبية بدعمها الواضح للمليشيات ذات الميول الجهادية والإسلامية المتحالفة مع حكومة الوفاق بالسلاح والمستشارين العسكريين والمرتزقة. وعلى الرغم من عدم تبني واشنطن خطابًا أكثر ليونة تجاه الأحداث في ليبيا في عهد ترامب

واهتمامها فقط ب"خطورة" التواجد الروسي، فمن المؤكد أن التركيز على هذا الاتجاه سيتزايد، ومرة أخرى ستجد أنقرة نفسها في مرمى سهام واشنطن بسبب "التفاهم" الضمني بين تركيا وروسيا حول تنسيق التدخل وعدم التصعيد بين أطراف النزاع، وهو ما تعتبره واشنطن مخاطرة على المصالح الأمريكية وتحالف الناتو.

إيران: وهي ساحة محتملة للتعاون بين الطرفين. فالمتوقع، حتى الآن، هو مزيد من الانفتاح الأمريكي على طهران، كعلامة قطيعة مع سياسة ترامب الصدامية. وقد حافظت تركيا على مساحة تقارب كبيرة مع إيران سواء من خلال العلاقات الاقتصادية المباشرة أو من خلال التنسيق في سوريا، وهو ما يجعلها مرشحة لدعم الجهود الأمريكية لإعادة بناء علاقات مع إيران. وقد تستخدم تركيا هذه الورقة، مساعدة بايدن للحصول على نصر دبلوماسي مع إيران، لكسب تنازلات من واشنطن تجاه قضايا أخري في المنطقة.

في المجمل، سيظل التباعد بين أنقرة وواشنطن سيد الموقف في ظل إدارة ترامب، وبافتراض سياسة أردوغان الصدامية على ساحة الإقليمية ومع أوروبا. ومن ثم، سيظل هذا التحالف مأزومًا ودليلاً على تزايد الشروخ في جبهة الناتو. ومع ذلك، قد يجد التقارب بين أنقرة وواشنطن وبروكسل سبل من خلال اتضاح مدى الكلفة الاقتصادية والديمقراطية لسياسة أردوغان ومردودها السلبي على الداخل التركي، وبالتالي تعرض نظام أردوغان لأزمات اقتصادية تجبرها على إعادة النظر في جدوى توسيع النفوذ الخارجي من خلال التصادم مع الجيران، وتبني خطابًا إسلاميًّا محافظًا يعزز من قوة التيارات المتشددة في المنطقة. وقد يجد هذا التحول صدى لدى إدارة بايدن الساعية إلى مد الأيدي

مرة أخرى للحلفاء وللأصدقاء، وإقلاعها عن سياسة ترامب في استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة لإدارة الأزمات مع الخصوم والحلفاء على السواء. بيد أن هذا لا يعد بتحول عميق في السياسة التركية أو في تصور النخبة التركية عن "الدور الحتمي" لبلادها في قيادة المنطقة والصدام مع بقية القوى الإقليمية تحقيقًا لمصالح أوسع من حدود الدولة التركية؛ فتعديل هذا التصور كفيل بتغيير عميق في السياسة التركية.

(٥)
استثمار في حقل ألغام.. كيف تسعى تركيا لتعزيز نفوذها في لبنان؟

إسلام أبو العز

بدا من الواضح أن هناك تعمد لدى أنقرة في تسعير صراعات المنطقة، لاعتبارات شديدة التعقيد والتركيب تجمع ما بين الداخل والخارج، وخاصة لحاجة أردوغان لإدارة مشاكله الداخلية اقتصادياً وسياسياً، وتعويض خسارة ١٠ سنوات من الحرب في سوريا دون الوصول لحد أدنى يجمع أهداف أمنية واقتصادية وسياسية لمشروعه الصدامي الآخذ في التمايز حتى عن أفكار "العثمانية الجديدة" في طورها المهادن منذ مطلع الألفية؛ والتي تحورت في طورها الأردوغاني إلى الصدام والارتهان والتهديد واللعب على حافة الحرب كمنهجية لا تستشعر خطراً من مد نفوذها إلى ساحة ملتهبة وخطرة مثل لبنان، وتوظيف هذا النفوذ على نحو متعدد الاستخدام على مستوى أكثر من ملف على غرار ما يحدث في طرابلس الغرب بليبيا.

التدخل في لبنان كدلالة على توحش الأردوغانية

يشير تصاعد وتيرة الحوادث والأخبار حول نشاط تركي متزايد في لبنان خلال الأسابيع الأخيرة، بأن هناك تفعيل لمتغيرات كبيرة في استراتيجية توسع أنقرة في شرق وجنوب المتوسط لا تقف عند حد الضغط من أجل الوصول

لطاولة مفاوضات كما هو الحال في ليبيا حاليا وبخصوص غاز المتوسط حيث يتطور النشاط التركي إلى حالة من الارتهان لتهديد مفاده فرض أجندة "الأردوغانية" بشكل مباشر على القوى الإقليمية والدولية، والقبول بأنقرة كوريث ووكيل للمصالح الأميركية ومن موقع الشريك ولو كرهاً، أو إشعال المنطقة المشتعلة أساساً ولكن على نحو أكثر شمولاً وخطورة حتى من مفاعيل توسع تركيا في العِقد الماضي في الدول اللصيقة بحدودها وتحديداً سوريا والعراق، والتي تدرجت فيها أنقرة من إدارة وتوجيه صراع أهلي عبر وكلاء محليين إلى حرب بالوكالة ثم تدخل مباشر بنمط استعماري يتلاقى مع استراتيجية الوطن الأزرق.

إلا أن الحالة اللبنانية بخصوصيتها الداخلية والإقليمية لا يمكن تبرير التدخل فيها والقبول بسرديات أنقرة التقليدية التي صاغت تدخلها المباشر في شمال سوريا وشمال العراق لأهداف أمنية لم يتحقق منها شيء فعلياً، وليست أيضاً جغرافيا سياسية رخوة يمكن بسهولة النفاذ إليها عبر وكلاء محليين وإقليميين ومن ثم ترقيتها لبطاقة متعددة الاستخدامات مثلما هو الحال في ليبيا، أو عبر مكون سياسي محلي استطاع في ظرف استثنائي المشاركة في صنع القرار مثلما الحال في تونس والمغرب، وتباعاً محاصرته والإطاحة به على النمط المصري. إن ممارسات التوسع الأردوغاني تجاه لبنان تعني تصعيد يخرج حتى عن حدود الصدام التركي المتصاعد في السنوات العشر الأخيرة، والذي يأتي كملمح رئيسي لمدى ذهاب "العثمانية الجديدة" إلى خيارات صدامية ومعادلات صفرية، منبعها تجمد قدرة أنقرة تحت قيادة أردوغان من فرض نفسه كقوة اقليمية وكشريك للقوى الكبرى ووكيل إقليمي لتنفيذ مصالحها وخاصة

واشنطن على ضوء المتغيرات الجيوستراتيجية التي يشهدها العالم في ظرف دقيق لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

يمكن رؤية ما سبق على الأرض من تتبع مسار النشاط التركي في السنوات القليلة الاخيرة في مدن الشمال اللبناني، التي تعتمد فيها انقرة على تواجدها الاقتصادي والثقافي في حواضن سُنية، وسعي لتطويره عبره تضفيره بمدينة طرابلس والتطورات السياسية الاخيرة فيها، سواء المتعلقة بالمشهد اللبناني وتحولاته الجذرية حالياً، أو المشهد الاقليمي الذي لا ينفصل عن مشهدية غاز شرق المتوسط والتي تحتل فيه ميناء طرابلس اهمية من حيث الفرصة التي توفرها جغرافية الميناء وامكانياته التي تجعل المدينة على خارطة المنافسة فيما يخص غاز شرق المتوسط.

لبنان كاستثمار جاهز للأردوغانية

إن الاهتمام التركي بلبنان منذ صعود تيار الإسلام السياسي لسدة الحكم في تركيا أوائل الألفية الجديدة، كان جزء من تفعيل استراتيجية "صفر مشكلات" التي مثلت العنوان العريض لتوجه تركيا شرقاً كبديل عن طموح الانضمام للاتحاد الأوربي والغرب، وهو التوجه الذي أتى وقتها بسلاسة وعلى أرضية برجماتية غير صدامية وعبر القوى الإقليمية سواء في سوريا أو السعودية، ومن خلال وكلاء كل من البلدين في لبنان.اتسمت هذه المرحلة بنمو الاستثمارات الاقتصادية التركية في لبنان دون تجلي سياسي لهذه القدرة الاقتصادية التي تخطت اتساع التبادل التجاري بين البلدين لاتفاقيات تعاون متنوعة في مجالات

الطاقة والسياحة والنقل البحري، وذلك كرافد لتطور العلاقات الاقتصادية بين دمشق والرياض من جهة وأنقرة من جهة أخرى.

أما المرحلة التالية، والتي اتخذ فيها التوجه التركي نحو المنطقة طابع صدامي عنيف بالحد الأدنى بعد ٢٠١١، فإن هذه السلاسة البرجماتية السابق ذكرها جرى تبديلها بنمط يعتمد على إثارة الاستقطاب الهوياتي والتناحر الاجتماعي وصولاً للاقتتال الأهلي ثم حرب بالوكالة فالتدخل المباشر.

وهي المراحل التي يختصرها لبنان بسبب طبيعته البنيوية القائمة على توازن بين رعاة مكوناته الاجتماعية في المنطقة عبر اتفاق الطائف ١٩٩٠، والذي اختل على مدار السنوات العشر الماضية ودخل في مرحلة إنعاش متكررة لم تفلح في تجنب الانهيار الوشيك هناك بدافع من زيادة حدة الصراع والاستقطاب الإقليمي والدولي وصفرية المعادلات الحاكمة له حالياً. هذا الأمر مثل فرصة استثمار شبه جاهز لتمدد تركيا هناك وبشكل يتوافق مع خبرتها في التدخل في المنطقة وإثارة النزاعات، وذلك في بلد يعد بمثابة الساحة التي تتصارع فيها القوى الإقليمية على حافة الحرب بشكل مستدام، فلماذا لا يتم ترقية النفوذ الاقتصادي والخدمي التركي هناك لنفوذ سياسي يزاحم القوى الإقليمية التقليدية هناك، وخاصة مع تحلل وشيك لنظام الطائف وتقليص السعودية لغطائها السياسي والاقتصادي هناك في السنوات الخمس الأخيرة.

يمكن القول إن سيادة نمط اللعب على حافة الحرب في المنطقة بشكل عام، والذي تحترفه تركيا وتحتل موقع الريادة فيه، هو ما يجعل من لبنان مفترق طرق حتمي في سيرورة صراع المحاور الإقليمية، وينقلها من مستوى حرب الوكالة إلى مستوى الصدام المباشر، وهو ما جرى تجريبه عبر وكلاء مرات عديدة في

السنوات الأولى للحرب في سوريا، ومحاولة تمددها نحو لبنان عبر الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية المتاخمة، ومحاولة ربطها بحواضن طائفية في العمق اللبناني. النظر إلى السابق من زاوية اعتماد الأردوغانية نمط الصدام المباشر كبديل عن وكلائها المحليين سواء جماعة الإخوان في مختلف الدول العربية ومن لف لفهم، أو عبر الجماعات الوظيفية التي تقف على يسار الجماعة، يجعل مسألة التلويح التركي بالتوسع نحو لبنان استثماراً متعدد الاستخدام يتوافق مع تفعيل أنقرة لورقة لبنان والتعجيل بتحويلها لدولة فاشلة يسهل توظيفها والضغط بها في معترك جيوسياسية شرق المتوسط المستقبلية، وذلك في حال طورت تركيا الأردوغانية من تكتيكات توسعها لمدى أوسع وأكثر مباشرة وخطورة ويتماس مع الكثير من الملفات الملغومة والقوى الإقليمية والدولية المتنافرة التي تعد الساحة اللبنانية حلبة تصادمها. أي أن لبنان وباختصار مُخل يمثل الاختبار الفعلي للمرحلة الثانية من التوسع التركي في المنطقة، واختبار نجاعة رفع كفاءة هذا النمط وتطوره لمرحلة تتجاوز كل سوابقه من حيث الخطورة والمتغيرات الغير محسوبة الناتجة عنه، وابقاءه رهينة تسوية بين القوى الإقليمية والدولية خاصة بشرق المتوسط كحد أدنى.

وبخلاف أهمية لبنان على النحو السابق وما يزيد فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية والدولية؛ فإن وجود هذه الشروط في بلد يعاني من تفكك إلى حد انهيار وإعادة تركيب اجتماعه وليس فقط نظامه السياسي او الاقتصادي تعد عامل جذب للنفوذ التركي على النمط الأردوغاني الذي لن يضطر في الحالة اللبنانية إلى تفكيك مؤسساتية الدولة مثل الحال في ليبيا ولا خلق استقطاب هوياتي مثلما

الحال في تونس ومصر، ولا حرب وكالة عبر جماعات محلية واجنبية في دولة جوار مثل سوريا.

استشراف شكل ومخاطر التدخل التركي في لبنان

أولى ملامح التوسع الأردوغاني تجاه لبنان بمراحلها المختلفة بما فيها مرحلة الحرب في سوريا هو الاعتماد على أخطاء الأخريين، أي القوى الإقليمية التي تشتبك -بطبيعة الحال- بدرجة أو بأخرى في لبنان، وأخر وأهم هذه الأخطاء هو تحلل أتفاق الطائف عملياً دون بديل توافقي له في المستقبل، والفساد البنيوي المتجذر في الطبقة السياسية المعبرة عنه، التي بات جزء كبير منها في السنوات الأخيرة في رحلة بحث عن راعي إقليمي أو دولي يستبق انهيار منظومة الطائف في مستقبل يبدو أن الكيان اللبناني ككل منذ نشأته في القرن ال١٩ على وشك التحلل ليس فقط في شكله السياسي ولكن الاجتماع اللبناني كله.

هذا الظرف الذاتي الخاص بلبنان يهيئ تحقق سهولة خلق موطئ قدم لقوى إقليمية جديدة من خارج معادلة الطائف للتدخل في لبنان تحت أي دعاوى ليس أهمها الدعاوى الطائفية، التي كرسها وساهم في مأسستها أتفاق الطائف وجعلها بمثابة حائط صد لأي من هذه القوى لعدم النفاذ إلى لبنان إلى عبر بوابة الطائف.

أما المرحلة الراهنة فيرتهن تطور النفوذ التركي وتسعيره هناك بالتحولات الجذرية التي يمر بها الاجتماع اللبناني وصيغة التعايش الناتجة عن اتفاق الطائف، والتي تتخطى أزمة كورونا وأثار حصار وانهيار اقتصادي خانق،

وعسكرة اجتماعية تتخطى أفق الطائف والتيارات والتحالفات السياسية المتغيرة دوما والناتجة عنه لمستقبل مجهول.

فانهيار الطائف عملياً بوتيرة متسارعة بالتوازي مع سحب الرياض لمظلتها السياسية والاقتصادية في السنوات الأخيرة لم يشكل فقط فراغاً لأي من القوى الإقليمية الطامحة لمد نفوذها هناك وعلى رأسها أنقرة، ولكن أيضاً يتناسب مع أنماط الصراع بين محاور المنطقة والتي باتت تعتمد على تفكك الكيانات السياسية ليس لمد نفوذها فقط واتباع سياسة قضم متواصلة ليست لبنان في معزل عنها إن لم تكن في القلب منها، ولكن يأسس لاعتيادية وسيادة نمط ما دون الدولة في البلاد التي تتصارع فيها وحولها القوى الإقليمية والدولية، والتي في حالة الأردوغانية وحتى العثمانية الجديدة تكون أنقرة قطب إقليمي يتحكم في كيانات وكانتونات ما دون الدولة بنمط شراكاتي عابر للحدود.

هذا الأمر يتوافق أيضاً مع الخبرة التي تمتاز بها الأردوغانية في رعاية وكيل محلي بشكل براجماتي أو وظيفي في بلد ما، سواء كان من فصائل الإسلام السياسي وعلى رأسهم جماعة الاخوان، أو الجماعات الوظيفية العابرة للإيدلوجيا؛ والتي في الحالة اللبنانية وبسبب ضعف الإخوان في لبنان وهامشية فاعليتهم مقارنة بالزعمات الطائفية والجهوية حتى في "معاقل" السُنة التاريخية في شمال البلاد، فإنهم سيشكلون مركز الثقل في التواجد التركي هناك، بشكل دقيق وعملي ومباشر يتخطى مسألة ضرورة الاشتباك مع بنية اتفاق الطائف السياسية، لنمط شركاتي شبكي يعتمد في ظل تفكك الدولة ومؤسساتها وتشظي الاجتماع الطائفي حتى، على إدارة مباشرة لمصالح أنقرة هناك -ميناء طرابلس على سبيل المثال- دون الحاجة للاستغراق في واقع لبنان شديد التعقيد والتركيب ومجهولية مستقبله.

تجريب هذا النمط في لبنان يأتي كتطور ناتج عن خبرة الأردوغانية في السنوات العشر الماضية في إدارة صراعاتها العابرة للحدود عبر وكلاء محليين تحت شعارات ضخمة وفضفاضة تبتعد تدريجياً عن المصلحة الأساسية التي تشتبك من أجلها أنقرة في بلد ما، وتجد نفسها متورطة في أحمال وأعباء هذه الرعاية ومستغرقة فيها؛ أي أن التدخل التركي في لبنان ليس فقط مجرد عملية إزاحة وقضم بين الرعاة الإقليميين -تركيا والسعودية في هذه الحالة- وعلى أرضية أتفاق الطائف، ولكن لخلق معادلة جديدة تستوعب الطرفين ولكن بآليات وتكتيكات جديدة خارج منظومة الطائف، التي حالت دون تطوير تركيا لنفوذها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في بعض المناطق اللبنانية على مدار السنوات الماضية لنفوذ سياسي تتهيأ له فرصة الأن التعبير عن وجوده داخل تيارات منظومة الطائف، ولكن من باب تغييرها والثورة عليها.

إزاء هذا تتحرك الأردوغانية للتوسع في لبنان في اتجاهين أساسيين مع الاخذ في الاعتبار التحولات التي تحدث في لبنان الان:

الأول: هو انتقال ثقل التمثيل السياسي الجهوي والاجتماعي للسنة للموالين لأنقرة كبديل للسعودية وبآليات لا تختلف كثيرا عن التي مارستها وتمارسها الاخيرة من حيث الاعتماد على خطاب طائفي امام اخر وعلاقة زبائنية ورعاية قائمة على توازن اقليمي تحت سقف الطائف.

الثاني: وهو الأقرب للواقع ويتناسب مع مسألة تحلل اتفاق الطائف والبنية السياسية المعبرة عنه وخاصة في مدن وبيئة السُنة وتحديداً مدينة طرابلس ذات الوزن الاجتماعي والسياسي ومؤخراً ذات الزخم الثوري، والذي من السهل أم تشكل أنقرة الراعي والحاضن الإقليمي لتطوره في شكل تحول سياسي خارج

سياق الطائف، والأهم هو توظفيه في سياق محددات المصالح التركية الدقيقة في لبنان مثل ميناء طرابلس ذو الأهمية الجغرافية والاقتصادية على مستوى محلي بعد حادثة ميناء بيروت وعلى مستوى إقليمي خاص بشرق المتوسط؛ أي أنه ليس شرط أن يتم تحول كامل لبنية السُنة السياسية في طرابلس أو لبنان عموماً في اتجاه تركيا، ولكن عبر مجموعات ورموز جامعة بمثابة ظهير محلي يتنوع بين السياسي والإعلامي والأمني تشكل مرتكز يحقق نسبة لا بأس بها من أهداف أنقرة في المستقبل القريب.

(٦)
كيف تفسر جيواقتصاديات الطاقة السياسة التركية في ليبيا؟

محمد العربي

تمثل ليبيا لأنقرة كنزًا استراتيجيًّا؛ فليبيا تتيح للنفوذ التركي مساحة لم تكن الدولة العثمانية بعيدة عنها منذ أكثر من مائة عام فقط. لذا يمكنها بناء وجود عسكري وسياسي دائم يمكن استخدامه للضغط على الخصوم الإقليميين غير البعيدين عن ليبيا؛ خاصة اليونان ومصر وقبرص اليونانية. كما أنها منفذ الهجرة غير الشرعية الأساسي لجنوب أوروبا، والتي انفجر خطرها بعد انهيار نظام القذافي؛ حيث أضحى تهريب البشر من دول الساحل ووسط أفريقيا إلى جنوب وأوروبا مصدر دخل كبير للعصابات والمليشيات التي تحكم البلاد فعلاً في الغرب والجنوب. وبالتحكم في هذه الخطوط يمكن لتركيا أن تعزز أداة استخدام اللاجئين والمهاجرين لتهديد أوروبا. كما أن ليبيا هي منفذ آخر على أفريقيا؛ خاصة البلدان الإسلامية في الساحل والغرب الأفريقي.

بيد أن هذه الأهداف الجيوسياسية للتدخل التركي في ليبيا تدفعها غاية أخرى أكثر إلحاحًا؛ وهي الإفادة من ملف الطاقة الليبية، وربطه بالنزاع على غاز شرق المتوسط. كان هذا واضحًا من خلال الاتفاقية التـي عقدتها أنقرة مع حكومة السراج، والتـي، وإن أسست للتدخل العسكري في تركيا بدعوى حماية "الحكومة المعترف بها دوليًا،" إلا أنها وسعت من الصراع في ليبيا حيث جعلته محكومًا بآليات الصراع على غاز شرق المتوسط. ومن ثم، ربطت الملف الليبـي باستراتيجية "الوطن الأزرق " والتـي كانت قاصرة سابقًا على تأكيد هيمنة تركيا العسكرية والاقتصادية على محيطها المائي في البحر الأسود والمضايق وبحر مرمرة والبحر المتوسط، بما في ذلك التنقيب في الحقول المتنازع عليها مع قبرص باسم الدفاع عن قبرص اليونانية.

ما هي المحددات الجيواقتصادية لسياسات الطاقة التركية في المنطقة؟

تركيا بلد فقير في موارد الطاقة. فهي تستورد ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية من دول الجوار وعلى رأسها إيران والعراق والسعودية وروسيا. وتعتمد في تركيا على إنتاج الكهرباء التي تتزايد الحاجة السكانية والاقتصادية لها باضطراد على الغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٤٠٪، إلا أنها تستورد ٩٩٪ من الغاز الطبيعي من أذربيجان وروسيا وإيران. وبالتالي، فتركيا مستورد صافٍ للطاقة، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات سوق الطاقة العالمية، كما أن محاولات تقليل "الاعتمادية" على الواردات من إيجاد بدائل من الطاقة المتجددة والنووية والوقود الصناعي لم تثبت قدرتها على تحقيق هذا الهدف.

على الرغم من هذه الاعتمادية استهدفت تركيا إلى التحول إلى سوق هامة للطاقة من خلال إبرام صفقات لتوريد الغاز والبترول لسد احتياجات الداخل؛ واستغلال الموقع الجغرافي لنقل الغاز من منتجي الطاقة (روسيا وإيران وأذربيجان والعراق) إلى مستهلكيها في أوروبا. اتضح هذا البعد الأخير في اشتراك تركيا في إنشاء العديد من خطوط نقل الغاز وأبرزها مشروعات "خط جنوب القوقاز" و"باكو-تبليسي- أرضروم" و"خط الربط الداخلي بين تركيا واليونان"، و"خط الغاز الطبيعي عبر الأناضول". وتمثل هذه المشروعات جزءًا من ممر الغاز الجنوبي، ومن المتوقع ربطه بمشروع آخر هو "الخط العابر للأدرياتيكي". كذلك تنخرط تركيا في خط آخر لنقل الغاز من روسيا وهو "تورك ستريم" عبر البحر الأسود.

من المنتظر أن تساهم هذه الخطوط المنشأة والتي في طور الإنشاء في تنويع مصادر توريد الغاز لتركيا، فضلاً عن عوائدها الضخمة على الاقتصاد التركي، وكذلك تقليلها من الأثر الاستراتيجي للاعتماد على استيراد الطاقة. بالإضافة إلى هذه العوائد الاقتصادية التي تقوم على تحويل تركيا إلى مركز للطاقة في الشرق الأوسط وفي جنوب أوروبا، فإن تركيا تعمل على تحويل الطاقة إلى ورقة للضغط على القوى الأوروبية، على نفس النحو الذي تتعامل به مع ملفات المهاجرين والعناصر الجهادية المطرودة مؤخرًا من سوريا والعراق. إذ تأمل تركي تحويل اعتمادية الطاقة إلى أداة للمساواة على المكاسب الاقتصادية والسياسية، خاصة على ساحة الشرق الأوسط وأبرزها سوريا، وحاليًا ليبيا، بالإضافة إلى ملفات مثل الدعم الغربي للأكراد في سوريا، أو تطبيع النفوذ السياسي لأنقرة في أوساط الجاليات التركية.

إلا أن تصاعد التنافس على غاز شرق المتوسط، وامتلاك المنافسين الإقليميين لتركيا؛ خاصة اليونان ومصر وإسرائيل لاحتياطات كافية من الغاز، ولها القدرة على منافسة خطوط الطاقة التركية من خلال مد خطوط طاقة جديدة أبرزها "ميدستريم" المدشن مؤخرًا بين إسرائيل وقبرص واليونان، دفع أنقرة لتغيير استراتيجية الطاقة لتضيف "الإنتاج" فضلاً عن التمرير.

وهو ما أدى إلى تعقيد اللعبة الإقليمية خاصة مع تجاهل أنقرة لحقيقة عدم وجود احتياطات من الغاز الطبيعي داخل حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بها، وتعقد الصراع بين جمهورية قبرص التركية غير المعترف بها دوليًا وقبرص اليونانية، ووجود تحالف ضمني بين الأخيرة واليونان ومصر لمواجهة السلوك التركي العدائي، وهو ما أدى إلى استبعاد تركيا من منتدى غاز شرق المتوسط المنشأ بمبادرة مصرية في يناير ٢٠١٩. وهو ما ردت عليه تركيا بدبلوماسية عدائية تمثلت في عمليات تنقيب داخل المياه القبرصية بحماية الأسطول التركي والقيام بتدريبات عسكرية متتالية تستهدف الدفاع عن "حقوق" تركيا في التنقيب وهو ما أدى زيادة معدل "العسكرة" في شرق المتوسط؛ خاصة مع عدم وجود إطار إقليمي حاكم لحل النزاعات الحدودية أو حول الموارد في المنطقة؛ على نحو جعل المنطقة قابلة للاشتعال في أية لحظة.

كيف وسعت اتفاقية أنقرة- الوفاق حدود استراتيجية الوطن الأزرق التركية؟

تمثل استراتيجية الوطن الأزرق العقيدة شبه الرسمية والمفسرة للسياسة الخارجية التركية بعد أن هجرت أنقرة مبدأ "صفر مشاكل" لصالح سياسة

أكثر عدائية وصدامًا مع جيرانها ومع شركائها في أوروبا والناتو. تتلاقى هذه الاستراتيجية مع مذهب العثمانية الجديدة، والذي يعد موضع خلاف كبير لدى مراقبي الشأن التركي بسبب غموضه وتناقض استعمالاته، في التأكيد على قدرة تركيا على التشكل كقوة عالمية مستقلة في مواجهة السياسة الأطلسية، وإن كانت أكثر إصرارًا على أولوية القومية التركية على حساب أي انتماء إقليمي أو أيديولوجي.

وفي هذا السياق، ترى إمكانية التحالف مع القوى غير الأطلسية من خارج الناتو مثل روسيا. وتستمد الاستراتيجية اسمها من الموقع الجيوسياسي لتركيا باعتبارها القوة الأهم في البحر المتوسط والبحر الأسود الذي تتشاركه مع روسيا.

وبالتالي، ووفقًا لواضعي هذا الإطار، وعلى رأسهم جيم غوردنيز القائد السابق للبحرية التركية والمنتمي للحركة القومية حليفة أردوغان، فلأنقرة حق أصيل في التنقيب على الغاز والبترول في نطاق نفوذها السياسي التاريخي وهو شرق المتوسط، دون أي تقيد أو اعتراف بالواقع الدولي أو بقوانين ترسيم الحدود البحرية؛ حيث ترفض تركيا إلى الآن اتفاقية الأمم المتحدة للبحار (١٩٨٢).

كانت الاتفاقية التي عقدتها أنقرة مع حكومة السراج في طرابلس، في نوفمبر ٢٠١٩ وتضمنت إطارين للتعاون الأمني والعسكري ولترسيم الحدود البحرية، بمثابة التفافًا تركيًا على العزلة التي ضربت على أنقرة بفعل التحالف الناشئ في شرق المتوسط، وتوسيعًا لنطاق "الوطن الأزرق التركي" يشمل السواحل الليبية ويبتلع الجزر اليونانية المقابلة لشرق ليبيا التي تجاهلها مهندسو الاتفاقية وعلى رأسهم "جهاد ياچي" الذي يمثل امتدادًا لأفكار غوردنيز، وجودها في الحدود المرسومة.

وبالنسبة لحكومة الوفاق، فإن الاتفاقية تؤسس لتوسيع التدخل التركي في الشؤون الليبية وارتكز على دعم المليشيات والحركات الإسلامية منذ ٢٠١٣ ليصبح رسميًّا. وبالتالي، أصبحت آليات الصراع في ليبيا مرتبطة بالمصالح التركية واستراتيجية الطاقة الخاصة بها وآليات تفاعلها مع كل من الناتو وروسيا، فضلاً عن انخراطها في الصراع حول سوريا.

في مقابل الدعم العسكري الذي حصلت عليه حكومة الوفاق خلال الأشهر الأخيرة، ونجح في إحباط هجوم الجيش الوطني على طرابلس، عادت الشركات الإنشائية التركية للعمل في ليبيا، خاصة تلك العاملة في بناء محطات الكهرباء، فيما أعلنت أنقرة عن استعدادها تولي عمليات إعادة الإعمار في المساحات الخاضعة لنفوذ حلفائها؛ وذلك مع تواتر تقارير تشير إلى إيداعات بمليارات الدولارات من مصرف ليبيا المركزي الخاضع لحكومة الوفاق للبنوك التركية لتغطية تكاليف الدعم العسكري، والذي يشمل دفع رواتب المرتزقة وشراء الآليات العسكرية.

إلا أن الأهم أن أنقرة أكدت استعدادها من خلال شركة النفط التركية لبدء التنقيب عن الغاز والبترول في السواحل الليبية الخاضعة لاتفاقية الترسيم. إلا أن توقف تقدم مليشيات الوفاق المدعومة تركيا عند خط "سرت الجفرة" يعني أن طموحات تركيا في غاز ونفط ليبيا، في إطار وخارج اتفاقية الترسيم لن تخضع فقط لتحالف أنقرة مع حكومة السراج وكارتلات مصراته

ما هي حدود إفادة تركيا من الغاز والنفط الليبـي؟

فضلاً عن تعقد إمكانية تحقق اتفاقية أنقرة- السراج البحرية مع ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وإيطاليا، واقتراب الأولى من إبرام اتفاقية مماثلة مع مصر، فقد كانت المعضلة الأساسية في الاتفاقية أن السواحل الليبية المعنية في القلب من سيطرة الجيش الوطنـي وحكومة مجلس النواب، وبدون الاستيلاء على الساحل الشرقي، لا تتجاوز قيمة الاتفاقية حبر توقيعات المسؤولين عنها.

لذلك، فمن الضروري لأنقرة أن تصل مليشيات الوفاق ومعها المرتزقة السوريون إلى تلك المنطقة وأن يحكموا السيطرة وهو ما يعنـي ضرورة خرق الخط الأحمر الذي حددته كل من موسكو والقاهرة والمتمثل في "مدينة سرت، قاعدة الجفرة" والتـي تمثل البوابة الغربية للهلال النفطي الليبـي، وتعنـي السيطرة عليها سهولة السيطرة على ساحل يمتد إلى ٣٥٠ كيلومتر ويحتوي على الموانئ النفطية السدرة وراس لانوف والبريقة صولاً لبنغازي حيث تمتد ١١ أنبوب بترول و٣ أنابيب للغاز الطبيعي تعبر المتوسط وصولاً لجنوب أوروبا. إلا أن هذا يعنـي سعي تركيا لتحقيق نصر كامل في الصراع الليبـي، وهو ما لا يمكن الوصول له بدون التالي:

١- تغيير بنية القوات المقاتلة لقوات نظامية عالية التجهيز والتدريب.

٢- تغيير نمط التدخل التركي إلى تدخل بري وربما جوي، وهو ما يعنـي الدخول في صدام مباشر مع الجيش الوطنـي وربما الجيش المصري وفقًا لتصريحات القاهرة الأخيرة بتاريخ٢٠ يونيو والصدام باعتراضات من داخل أوروبا والناتو. وبالتالي، فحسابات هذه المعركة تعنـي زيادة

تكلفة التدخل التركي عما كانت تطمح إليه، إذ أن دخول الصراع الليبي في مرحلة الصراع الإقليمي العسكري المباشر يعني خسارة تركيا أية مكاسب اقتصادية عاجلة أو آجلة.

مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مطامع تركيا في النفط والغاز الليبيين، وهو ما بدأ فعليًا مع ترقب تركيا لمعارك الهلال النفطي وطرد الجيش الوطني لمليشيات حرس المنشآت النفطية التابعة للوفاق، ثم تشغيل عدد من شركات شرق ليبيا لموانئ الهلال النفطي بعيدًا عن المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، فمن الهام أيضًا عدم المبالغة في قدرة تركيا على ابتلاع مقدرات الطاقة الليبية.

فإلى الآن يبدو أن قطاع الإنشاءات التركية هو المستفيد الأكبر من العلاقات بين أنقرة والوفاق وكارتلات مصراته. سيكون على تركيا الدخول في صدام مباشرة مع تحالف شرق المتوسط، فضلاً عن الاعتراضات الروسية الفرنسية لتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع الوفاق على الأرض. كما لا يغيب على أحد أن تركيا تفتقد القدرات التقنية والفنية التي تنافس بها العقود السابقة التي حصلت عليها الشركات الروسية والإيطالية والبريطانية في الفترة السابقة على اندلاع الحرب الأهلية.

على الرغم من أن تركيا قد فرضت نفسها كطرف أصيل في معادلة الصراع على ليبيا، إلا أنها تدرك أيضًا محدودية قدراتها العسكرية، في سياق ليبيا، فضلاً عن تشظي تحالف "الوفاق". لذا قد تجد نفسها مضطرة لبحث إمكانية التعاون مع روسيا وبقية الأطراف الأوروبية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية سالفة

الذكر وقضم حصة من قطاع النفط. حتى ذلك حين، ستبقى ليبيا ورقة للضغط على الخصوم وابتزازهم وربما إجبارهم علي التعاون معها.

(٧)
ما هي أسباب اهتمام تركيا بالتواجد في غرب أفريقيا؟

محمد العربي

شهدت الفترة الأخيرة تناميًا ملحوظًا للدور التركي في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. ظهر هذا جليًا في الزيارات المتكررة لوزير الخارجية التركي لعدد من بلدان الإقليم وتوقيع اتفاقيات تعاون معهم في عددٍ من المجالات. لا تنفصل هذه التحركات بالضرورة عن الزيارات التي قام بها عدد من الرؤساء الافارقة إلى تركيا ولقائهم الرئيس رجب طيب أردوغان. لقد تمكنت تركيا من توظيف أدوات دينية واقتصادية ودبلوماسية، وأخرى رياضية وثقافية، في محاولة تعزيز وجودها في هذه المنطقة الضرورية للأمن الدولي والقارة الأفريقية. وعلى الرغم من نجاحات تركيا المعتبرة في خلق موطئ قدم لها في افريقيا عمومًا وغرب أفريقيا خصوصًا، مثلت جائحة كورونا تحديًا واختبارًا حقيقيًّا لقدرة تركيا على تعزيز نفوذها في القارة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تحاصر الاقتصاد التركي.

أسباب اهتمام تركيا بالتواجد في غرب أفريقيا

هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء سعي تركيا المضني لبسط نفوذها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا. فلا يمكن النظر للوجود التركي في المنطقة بمعزل عن سعيها لتطويق المصالح الاستراتيجية للقوى المحلية والإقليمية المناوئة لها خاصة في ضوء التطورات الحادثة في الأقاليم المتاخمة مثل شرق المتوسط والشرق الأوسط. إذً، تحاول تركيا من خلال هذا التواجد مواجهة التحالفات المعقودة ضدها بتحالفات مضادة تمكنها من موازنة القوى والنفوذ على الأرض. يرتبط بهذا أيضا محاولة تركيا مزاحمة القوى الأوروبية ذات الوجود الراسخ في المنطقة والتأثير عليها لتحقيق المصالح والاهداف التركية في القضايا العالقة بين الجانبين. ولعل أبرز مثال على ذلك ما يحدث من شد وجذب بين فرنسا وتركيا في ضوء الصراع والاتهامات المتبادلة بين الجانبين في العديد من المناطق ابتداء من سوريا ومرورا بليبيا وانتهاء بغرب افريقيا.

تسعى تركيا لتعزيز موقعها في غرب افريقيا وهو ما يضر مباشرة بالمصالح الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي طالما كانت ساحة تقليدية للنفوذ الفرنسي. كذلك يعد الوجود التركي في غرب افريقيا جزء لا يتجزأ من تنامي نفوذها وحضورها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في مختلف انحاء القارة وعلى رأسها منطقة القرن الافريقي التي أصبحت مسرحا مفتوح للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة.

لا تنفصل المصالح الاقتصادية عن المصالح السياسية في هذا الإطار، فلتركيا أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها من هذا التواجد أيضا. فيعد التواجد التركي في المنطقة عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية التركية في فتح أسواق جديدة للمنتجات التركية لتعويض الخسائر التي تكبدتها تركيا على كافة الأصعدة في الفترة الأخيرة نتيجة لعزلتها ودخولها في مشاحنات متكررة مع جيرانها.

يضاف إلى ما سبق اهتمام تركيا بتأمين مصالحها الاقتصادية والتجارية، وإقامة علاقات اقتصادية راسخة مع دول المنطقة والبحث عن فرص للشراكات في المنطقة لتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية إقليمية فاعلة. كما تعمل تركيا على ترسيخ طموحتها العسكرية والأمنية في القارة من خلال اتجاهها إلى انشاء وحماية القواعد العسكرية التركية التي تنوي اقامتها في بعض البلدان الافريقية كالنيجر. يضاف إلى هذا سعيها الدؤوب للترويج لصناعة الأسلحة التركية ومحاولتها الحثيثة لفتح أسواق جديدة لها في هذه المنطقة التي تشهد حالة من عدم الاستقرار المتواصل نتيجة لديمومة الصراعات وانتشار التنظيمات الإرهابية والمسلحة فيها.

في هذا السياق، تستغل تركيا حالة الفراغ الأمني والمشكلات السوسيو اقتصادية لدعم التنظيمات المتطرفة بهدف تعظيم مكاسبها الحالية مثل ما تفعل في ليبيا على سبيل المثال لا الحصر. وعليه، تحاول تركيا الحصول على دعم مختلف دول القارة لاستمرار وجودها هناك من خلال تكوين شبكة من الحلفاء الاقليمين الذين لديهم مصالح استراتيجية كنقطة ارتكاز وتوغل مستقبلية. وأخيرًا، تتطلع أنقرة لملاحقة ما تبقى من حركة فتح الله كولن ومحاولة السيطرة على شبكة المنظمات التابعة لها في القارة؛ حيث سبق وأن استغلت الحركة لفتح

مساحات مع المجتمعات المسلمة التـي تشكل أغلبية المنطقة؛ وكانت مدارس ومشافي الحركة أحد الأدوات الهامة للسياسة التركية قبل الشقاق الحاصل مع المحاولة الانقلابية في ٢٠١٦.

ما هي أدوات التدخل التركي في الساحل وغرب أفريقيا؟

تعتمد تركيا في مساعيها لبسط نفوذها على المنطقة على سلسلة متنوعة من الوسائل والآليات التي أثبتت فاعليتها في بناء قواعد للنفوذ التركي في المنطقة. فعلى مستوى الوسائل والآليات السياسية والدبلوماسية، تعد آلية القمم والزيارات الرسمية من أنجع الوسائل لتحقيق التقارب التركي الافريقي، فقد بلغت الزيارات الرسمية بين أنقرة ومختلف البلدان الافريقية نحو ٥٠٠ زيارة منذ العام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩.

ولعل زيارة وزير الخارجية التركي "مولود تشاوش أوغلو" للمنطقة في العام الماضي تمثل نقطة ارتكاز قوية للوجود التركي في الإقليم؛ حيث تضمنت زيارته دول مالي وغينيا بيساو والسنغال. تأتي تلك الزيارة عقب زيارة مماثلة قام بها وزير الخارجية قبل شهرين لدول غينيا الاستوائية، توجو والنيجر.

أما فيما يرتبط بالقوة الناعمة، فنجد أن تركيا كثيرًا ما اعتمدت على العامل الديني والمكون الإسلامي لتعزيز نفوذها في المنطقة. ليس أدل على ذلك من تمويل تركيا لجمعية ديانات التركية لبناء أكبر مسجد في غرب افريقيا في غانا عام ٢٠١٨. إضافة إلى الدين، عمدت تركيا لتوظيف الرياضة لتحقيق تقارب أكبر مع الافارقة حيث تشرف شركة "يينيغن" على بناء مركب "جابوما" الرياضي في الكاميرون، والذي سيحتضن النسخة المقبلة من نهائيات كأس إفريقيا.

كذلك قامت تركيا بالمشاركة في تنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية الافريقية لخلق رابطة بينها وبين الدول والمواطنين الافارقة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مشاركة أنقرة في بناء القطار السريع في العاصمة داكار وبناء مركز «أنتا ديوب» في نفس الدولة. كما تواصل تركيا محاولاتها للسيطرة على والتغلغل في قطاع المؤانى البحرية من خلال السيطرة على أكبر عدد منها في المنطقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استطاعت مجموعة البيرق الاستحواذ على إدارة ميناء كوناكري المستقل لمدة ٢٥ عامًا باستثمار يتجاوز ٧٠٠ مليون دولار. يضاف إلى ذلك ضخ تركيا لنحو ٢٥٠ مليون دولار في مشروعات البنية التحتية بالنيجر؛ حيث استطاعت مجموعة شركات تركية الفوز بعقود هائلة لتنفيذ العديد من مشروعات البنية التحتية، وأبرزها مطار نيامي الجديد بتكلفة ١٥٤ مليون يورو. لا ينفصل ذلك عن سعيها للسيطرة على مشروعات تتعلق بإدارة الموارد والثروات وطرق المواصلات الافريقية، ومنها على سبيل المثال إنشاء "متروباص" في العاصمة باماكو.

وفقا للمصدر السابق، وعلى صعيد التعاون الأمني والاستخباراتي، تعهدت تركيا في ٢٠١٨ بتقديم ٥ ملايين دولار كمساعدة مالية لجهود مكافحة الإرهاب لمجموعة الدول الخمس في غرب افريقيا. كذلك قامت تركيا بتوقيع العديد من الاتفاقات الأمنية مع العديد من الدول في المنطقة مثل غامبيا، كوت ديفوار والنيجر. يرتبط التعاون الأمني بالضرورة بالتعاون العسكري الذي قامت تركيا بتعميقه بشكل قوي في الفترة السابقة. فقد ابرزت العديد من التحليلات والتقارير المتخصصة اهتمام تركيا بأنشاء قاعدة عسكرية في غرب أفريقيا، في المنطقة الحدودية بين النيجر وليبيا، وهو ما يمنحها مزيدا من التغلغل في شؤون

القارة الأفريقية. كذلك وافق البرلمان التركي عام ٢٠١٤ على المشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية في كل من مالي وافريقيا الوسطة، وقامت شركة "صادات التركية" بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية لعددا من القوات والجيوش الأفريقية كخطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات التركية الافريقية.

أما فيما يرتبط بالاقتصاد، التجارة والاستثمارات، انتهجت تركيا سياسات للتغلغل الاستثماري في القطاعات المختلفة، وقامت بتأسيس مجالس أعمال متنوعة بلغت نحو ٤٣ مجلس تعاون تحت إشراف لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري داخل القارة.

في الأخير، وكما وظفت تركيا أدوات القوة الناعمة كالدين والرياضة في تحقيق تقاربا مع الدول الأفريقية، قامت أيضا في سياق مماثل باستخدام المساعدات الإنسانية كعنصر مكمل لباقي أدواتها وآلياتها الأخرى، حيث قدمت وكالة التعاون والتنسيق التركية على سبيل المثال مساعدات إلى جامبيا للتخفيف من نقص الغذاء في البلاد. كما أعلنت تركيا عام ٢٠٢٠ عن شحن مجموعة كبيرة من المعدات الطبية إلى النيجر وتشاد، بما في ذلك ٥٠٠٠٠ قناع طبي و٣٠,٠٠٠ قناع ٩٥ و٢٠٠٠ نظارة واقية، للمساعدة في مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد. ارتباطًا بذلك، قامت تركيا بدعم المؤسسات الخيرية المتواجدة في إقليم غرب إفريقيا، كما هو حال منظمة "الفاروق" ذات الصلة بالحركات المسلحة التي تُقدم لها أنقرة دعم مالي يُقدر بنحو ٣ ملايين دولار سنويًا، هذا بخلاف المدارس والمعاهد والجامعات التابعة لمؤسسة "وقف المعارف" كأحد الاستراتيجيات الناعمة للتغلغل في إقليم غرب إفريقيا.

ما هي التحديات التي تواجه تركيا في غرب أفريقيا؟

تواجه تركيا في الفترة الحالية عدداً من التحديات التي تعيق تحقيقها لطموحها في منطقة الساحل وغرب افريقيا، لاسيما في ظل استمرار جائحة كورونا وتأثيرها العكسي على تركيا وعلى الدول الأفريقية. يبرز التحدي الاقتصادي كأحد أهم التحديات التي تواجه ديمومة الوجود التركي في الإقليم، فالتدهور الحاصل في الاقتصاد التركي وتراجع سعر وقيمة العملة التركية انعكس بالسلب على ما يمكن لتركيا أن تقدمه من معونات وامتيازات للدول الفقيرة في الإقليم. إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة ما تملكه تركيا بمنافسيها في الإقليم، لاسيما القوى الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي؛ خاصة فرنسا صاحبة النفوذ الأقدم في المنطقة. بناء عليه، يصعب على تركيا خلق مساحات للتحرك في ضوء هذه المعطيات.

يبدو أيضًا أن دول الإقليم قد فهمت تلك الإشارة جيدًا؛ خصوصًا وأنها هي الأخرى تعيش ظروف صعبة بسبب الجائحة. فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية التي سعت لتركيا في تنفيذها في الإقليم عبر شراكات ضخمة، فأنه من المحتمل أن تضطر الدول الافريقية إلى تقليل الاقتراض وإعادة ترتيب أولويات الانفاق للتعامل مع تداعيات الجائحة وتقليص العمل في هذه المشروعات العملاقة مما يؤثر بالسلب على الاستثمارات التركية المتاحة هناك. وتشير معظم الدلائل إلى أن الدول الأفريقية تحتاج إلى أشكال متنوعة من الدعم الاقتصادي، وهو ما لا تستطيع تركيا تقديمه.

في سياق موازي، وعلى الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها تركيا للتقارب عسكريًّا مع بلدان الإقليم، يبدو من الصعوبة بمكان أن تحل تركيا محل أي قوة

كبرى أخرى، فالمؤسسات العسكرية الافريقية لها مصالح متشابكة وعميقة مع الدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة ولا يمكنها التحلل منها أو التخلي عنها بسهولة لاسيما، وأن كافة اشكال التعاون والمساعدات العسكرية التركية للدول الافريقية محدودة إذا ما قورنت بالدول الكبرى التي تسيطر على الإقليم هناك.

في الأخير، تواجه أنقرة العديد من الاتهامات التي تجعلها أقرب لأن تكون لاعب سيء السمعة في المنطقة خصوصا فيما يرتبط برعاية التنظيمات الإرهابية في الساحل وغرب افريقيا، والتي تستغلها لتحقيق مأرب غير حميدة في ظل حالة السيولة الأمنية التي تشهدها المنطقة. يشير المحللون أن وجود مثل تلك التنظيمات لا يعدو أن يكون إلا جزءًا من استراتيجية تركيا للسيطرة على المنطقة بموقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الغنية. في هذا السياق، ووفقا لأحد المصادر ، أشارت بعض التقارير والتحليلات الاستخباراتية والأمنية إلى ارسال أنقرة نحو ٩٠٠ عنصر للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" المتمركز في شمال غرب مالي، بهدف تعزيز صفوفه تحت قيادة عبد الحكيم صحراوي، الأمر الذي يترتب عليه تقويض السلم والأمن الإقليمي في المنطقة وفي أفريقيا كلها. كذلك تورطت تركيا في إرسال بعض شحنات الأسلحة من أراضيها إلى موانئ نيجيريا، حيث اكتشفت السلطات النيجيرية وجود أسلحة تركية الصُّنع تم شحنها عبر شبكة تهريب بين ميناءيْ لاجوس وإسطنبول، واستطاعت ضبط نحو ٤ شحنات في عام ٢٠١٧.

ختامًا

حققت تركيا نجاحات قياسية تحسب لها في السابق من تعميق للعلاقات وتعزيز للنفوذ في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، ساعدها في ذلك انتعاش وازدهار الاقتصاد التركي في حينه. لكن في ظل استمرار الجائحة العالمية وتأثيراتها السلبية على تركيا والدول الافريقية، وفي ظل عزلة تركيا الإقليمية كنتيجة لسياستها العدائية، تبدو مهمة تحقيق الطموحات الأردوغانية الخاصة ببسط النفوذ والسيطرة على القارة الافريقية مستحيلة وأقرب لأن تكون اضغاث أحلام. لا يسمح وضع تركيا الحالي ولا المعطيات الإقليمية والدولية بمزيد من التوسع التركي في المنطقة. لكن كيف ستتعامل تركيا مع تلك المعطيات في المستقبل يبقى محل تساؤل ودراسة.

المراجع

١- التمدُّد التركي في الساحل والصحراء وغرب أفريقيا: الدوافع والتداعيات، مركز الامارات للسياسات.

٢- بيئة جديدة: زيارة وزير الخارجية التركي لغرب أفريقيا "دوافع ودلالات" المركز المصري للدراسات والفكر.

٣- استراتيجية الحرباء.. "أردوغان يغزو غرب إفريقيا بالمساعدات" ذات مصر.

٤- أزمة تركيا الاقتصادية تحاصر طموحات اردوغان التوسعية في إفريقيا- ميدل ايست اونلاين

٥- تركيا في القارة السمراء.. أطماع تفوق الإمكانيات- سكاي نيوز عربية

ملحقات

(٨)
أردوغان في ليبيا بدون خطة

فورين بوليسي

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في لندن أواخر عام ٢٠١٩ "اليوم، يمكن لتركيا أن تبدأ عملية لحماية أمنها القومي دون الحصول على إذن من أي شخص". اعتبر البعض هذا التصريح تصريحًا للاستهلاك، والذي ينتمي يدوره إلى الأسلوب الاستعراضي لأردوغان، وينم عن مزيج من ادعاء المظلومية، والطموح في الوقت نفسه. إلا أن الرئيس التركي لم يكن يُطلق تصريحات استعراضية هذه المرة.

لقد كانت لحظة نشطة وحاسمة بشكل غير عادي في السياسة الخارجية التركية، حتى بالمعايير التي حددها حزب العدالة والتنمية الحاكم () طيلة ما يقرب من ١٨ عامًا في السلطة. ولكن على عكس مبدأ "صفر مشاكل" في الماضي، والذي اعتمد على قوة تركيا كدولة تجارية وعلاقاتها الجيدة مع جميع اللاعبين في الشرق الأوسط، عمدت أنقرة بشكل متزايد إلى عسكرة نهجها تجاه المنطقة بالإضافة إلى عدوانيتها التي اعتمدتها في السياسات طويلة الأجل في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط.

في كل تحرك من هذه التحركات، أثار الأتراك غضب مجموعة من الاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة، لكن رد كل منهم لم يكن أكثر من التعبير عن القلق، مما اعطى انطباعا أن أردوغان يتبع نهجاً صحيحاً بشأن تشكيل السياسة الخارجية لتركيا. لم تعد أنقرة راضية عن كونها مجرد حليفة للتحالف عبر الأطلنطي أو عضو طموح في أوروبا بل قوة في حد ذاتها. هذا إنجاز لكنه إنجاز جزئي فقط. على الرغم من كل القوة والمبالغة العسكرية التي اكتسبتها أنقرة، فهي غير مقيدة بإستراتيجية متماسكة، وهو ما يمكن أن يمثل تداعٍ لتركيا.

لم تحصل السياسة الخارجية التركية في أي مكان على اهتمام واسع بنفس القدر الذي حصلت عليه في ليبيا. في نوفمبر الماضي، اتفقت الحكومة التركية والحكومة الليبية "المعترف بها دولياً" على ترسيم حدود سلطاتهما البحرية. كانت مذكرة التفاهم توسعية وليس لها أساس في الواقع أو القانون الدولي على غرار رسم خطوط تعسفية على خريطة تقسم البحر الأبيض المتوسط.

في الشهر التالي، طلبت حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مساعدة عسكرية تركية لمواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر. سرعان ما وصلت القوات التركية، إلى جانب الآلاف من مقاتلي الميليشيات السورية الذين وُعدوا بالمال والجنسية التركية للانضمام إلى القتال.

لا يوجد سبب واضح لقيام أردوغان الذي يعاني من مشكلات اقتصادية وتحديات مصاحبة لوباء فيروس كورونا بمغامرة عسكرية على بعد ١٢٠٠ ميل من أنقرة.

ما الفائدة التركية التي يمكن أن تخدمها تلك الخطوة؟

بغض النظر عن عقود إعادة البناء المربحة المحتملة للشركات التركية، فإن مزيجًا من السياسة التركية وثلاث مصالح جيوسياسية ذات صلة هي ما وراء استعداد تركيا للخوض في الحرب الأهلية في ليبيا.

أولاً، سعى أردوغان منذ فترة طويلة إلى تسليط الضوء على هذا المبدأ الذي يقود السياسة الخارجية التركية خلال عهد حزب العدالة والتنمية. مثل دعوة أنقرة من أجل الحقوق الفلسطينية، وإصراره على أن الرئيس السوري بشار الأسد يجب أن يرحل، ومعارضته لإسقاط حُكم الإخوان المسلمين في مصر عام ٢٠١٣، ودعم الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في ليبيا. كل ذلك يأتي متسقًا مع فكرة أن أردوغان سعى إلى تثبيت موقف أنقرة بصرف النظر عن الجهات الفاعلة الدولية في جهودها لدعم القواعد والمعايير. بالطبع تأتي هذه السياسات في إطار خدمة المصالح الذاتية، وهو هدف جيد لقاعدة الحزب الحاكم ويسمح للصحافة التركية المنبطحة بالثناء على زعيمها. كل هذه الأمور مهمة لأردوغان الذي يتطلع إلى انتخابات ٢٠٢٣ مع اقتصاد ضعيف باستمرار.

ثانيًا، تحركات أنقرة في ليبيا هي في الواقع حركة مضادة للعلاقات المزدهرة بين اليونان ومصر وقبرص وإسرائيل. رسمياً، لا يوجد مظهر أمني لما يُقصد به أن يكون اتحادًا لاستغلال الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولكن بالنظر إلى العلاقات المتوترة بين هذه البلدان في أحسن الأحوال مع تركيا، من الصعب ألا نرى في هذه العلاقات ما يسميه خبراء العلاقات الدولية بـ

"التبعية". بالإضافة إلى ذلك، عندما نظر الأتراك في تركيبة هذه العلاقات المتصاعدة، التي تحظى بدعم أمريكي، والطبيعة المتشابكة للمناطق الاقتصادية الخالصة اليونانية والمصرية والقبرصية والإسرائيلية، أمكنها ان تستنتج بشكل معقول أن حريتها في الملاحة في المنطقة يمكن أن تختنق.

ثالثاً، ليبيا مكان حيث يمكن لتركيا أن تتحدى خصميها الإقليميين وهما مصر والإمارات العربية المتحدة. إن القضايا التي تفرق بين تركيا ومصر معروفة جيداً. الدولتان على طرفي نقيض من القضايا الرئيسية التي تعصف بالشرق الأوسط، بما في ذلك سوريا وغزة وقطر. كما أن تركيا من أكبر المؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين، حيث تسمح لأعضائها المصريين بإنشاء تجارة رائجة في إسطنبول ونشر حملات دعائية ضد الحكومة المصرية في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى، يبدى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وأردوغان ازدراء لبعضهما البعض. كما أن ليبيا هي الفناء الخلفي لمصر، ولأن الإسلاميين جزء من الحكومة في طرابلس، فقد قدمت مصر الدعم لحفتر. وبدورها تتشارك الإمارات نفس الموقف من الإخوان المسلمين مع مصر.

على الرغم من النجاح الذي حققه الأتراك حتى الآن في ليبيا، فمن الصعب الكشف عن مدى ملاءمة جعل طرابلس حليفة لأنقرة في استراتيجية السياسة الخارجية والأمنية الشاملة. إنه بيان لبراعة تركيا، ولكنه ليس مرتبطًا بهدف أكبر واضح بخلاف التحريض والانتقام.

إن ما يجعل مغامرة تركيا في ليبيا غريبة هو مدى انحرافها عن مجموعة أوسع وأكثر أهمية من السياسة الخارجية التركية ومخاوف الأمن القومي التي قد تبدو منطقية في سوريا والعراق حيث أهداف تركيا واضحة هناك مثل تدمير حزب العمال الكردستاني وضمان ألا تؤدي الحرب الأهلية السورية إلى دولة كردية على طول الحدود الجنوبية لتركيا بما يمكن أن تهدد البلاد. وبالمثل في بحر إيجة وشرق البحر المتوسط ، كان الأتراك عدوانيين بلا داعٍ.

بدون استراتيجية في ليبيا، قد يجد الأتراك أنفسهم مكشوفين ومرهقين. ليس من الواضح ما الذي يجعل أردوغان يعتقد أنه قادر على ضبط السياسة الليبية بطريقة تنهي تفتيت البلاد والعنف الحاصل فيها. حتى لو كان حفتر يلوح بالراية البيضاء، فإن الأتراك يعدون أنفسهم ليكونوا أجنحة لدولة فاشلة.

للمصريين مصلحة في ليبيا، مما يجعل من الصعب عليهم استيعاب وجود تركي قوي في الجوار. وبينما قد لا يتمتع الجيش المصري بنفس النوع من الكفاءة التقنية مثل نظيره التركي، يمكن للمصريين أن ينقلوا الكثير من القوة من حيث الأعداد الهائلة التي يمكن تحملها في ليبيا. قد يكون تحذير السيسي في أواخر يونيو بشأن الخطوط الحمراء المصرية في ليبيا خدعة، ولكن ليس هناك شك في أنه، مع الإماراتيين، سيكون على استعداد للعمل مع أطراف ليبية لتعطيل الأتراك وحلفائهم في ليبيا. وإذا لم يعمل مع حفتر، سيجد غيره بالتأكيد.

كانت تركيا تثير ضجيجًا مؤخرًا بالحديث عن استراتيجية أمنية جديدة تسمى "الوطن الأزرق"، والتي انبثقت عن رؤية معادية للغرب والقومية بشراسة، لكنها تتفق مع رؤية روسيا المستقبلية من ناحية تحضير ضباط

بحرية على مستوى عالٍ. من المفترض أن هذا المزيج السام والمربك هو المبدأ التوجيهي لموقف تركيا الأكثر عدوانية في المنطقة، خاصة في البحر الأبيض المتوسط وليبيا. إنه مثير للاهتمام وذلك لأنه يوفر نظرة ثاقبة على تفكير القيادة السياسية والعسكرية التركية العليا فقط. كاستراتيجية وطنية، فهي في الغالب تفاعلية ومرتبطة بمزيج من المظالم والرومانسية حول القوة التركية. هذا لا يعني أن القادة الأتراك غير قادرين على التفكير الاستراتيجي لكن الأمر وما فيه أن استراتيجية الوطن الازرق ليست كذلك.

لذا، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا لأي شخص في أنقرة أن التحالفات الإقليمية قد توطدت ضد تركيا وأن الجيش التركي يشارك في مهمة مفتوحة في ليبيا. إن امتلاك القوة أمر مهم، لكن ما تفعله الدولة بها هو الأهم.

(٩)
كيف تحاول تركيا تعظيم نفوذها في بلدان المغرب العربي؟

المونيتور

بالتوازي مع نشاطها العسكري المتصاعد في ليبيا ونفوذها في أفريقيا، تسعى أنقرة لتعزيز علاقات الجيواستراتيجية والجيواقتصادية مع بلدان المغرب العربي. حيث باتت بلدان المغرب العربي (الجزائر-تونس- المغرب) تحظي بتغطية شبة يومية في وسائل الإعلام التركية. فعوضاً عن أهمية هذه البلدان من أجل الحفاظ على التواجد التركي في ليبيا، فإن هذه الدول الثلاث مهمة أيضاَ لتركيا من تعزيز التوسع التركي في أفريقيا. بالنسبة للجزائر، فإن اتفاقية التعاون والصداقة التي تم التوقيع عليها أثناء زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان حينها عام ٢٠٠٦ إنما تشكل أساس قوى ومتين للعلاقات الثنائية بين البلدين.

إلى جانب أهميتها الجيوبوليتيكية كونها بمثابة مركز لوجستي يخدم المصالح التركية في أفريقيا، فإن الجزائر تعد رابع أكبر اقتصاد في أفريقيا ويبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة ولديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك فإنها تحتل المركز الرابع من حيث امدادات الغاز الطبيعي المسال إلى تركيا بعد روسيا وإيران وأذربيجان. وفي عام ٢٠١٨ عقد تكتل من الشركات التركية

اتفاقية مع شركة سوناطرك الجزائرية من أجل العمل على إنشاء مشروع مشترك للبتروكيماويات في أضنة بقيمة ١,٤ مليار دولار. كما أن هناك تعاون واتصال متبادل بين البلدين من أجل إنجاز عمليات تنقيب قبالة سواحل الجزائر.

من الناحية الاقتصادية، تعتبر تركيا واحدة من أكبر المستثمرين في الجزائر بما يقارب ٣,٥مليار دولار عام ٢٠١٩، كما يعمل حوالي ١٢٠٠٠ في الشركات التركية التي أنجزت نحو ٣٧٠ مشروع في قطاعات اقتصادية مختلفة من المقاولات والبناء إلى المنتجات الكيماوية والمنسوجات والحديد والصلب.

كما تعمل تركيا على تعميق التعاون مع الجزائر في قطاع الدفاع والمجال العسكري مقابل قيام الجزائر بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في ليبيا. وتستفيد تركيا من سباق التسلح في منطقة المغرب العربي وخصوصاً بين الجزائر والمغرب، حيث تنفق الجزائر حوالي ١٠ مليارات دولار سنوياً على القطاع العسكري، وفي هذا الشأن حصلت تركيا على العديد من الصفقات المربحة. وخلال زيارته الأخيرة طلب الرئيس التركي من الجزائر الوصول الى القواعد الجزائرية الجوية والبحرية من أجل دعم العمليات التركية في ليبيا، حيث كرر هذا الطلب أكثر من مرة.

هناك اهتمام جزائري المعدات العسكرية تركية الصنع، بما في ذلك العربات المدرعة من طراز و والطائرات بدون طيار وأنظمة الرادار والمراقبة والرؤية الليلية، والسترات الواقية، والزي العسكري، وأجهزة اللاسلكي.

بالنسبة للمغرب، تنامت التجارة الثنائية بين البلدين منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة عام ٢٠٠٦، حيث وصل إجمالي التبادل التجاري بينهما إلى أكثر

من ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٨، كما ازدادت عدد الشركات التركية التي فازت بمناقصات في قطاع البنية التحتية بالمغرب خلال السنوات الماضية، ويبلغ عدد الشركات التركية العاملة في المغرب حتى الآن ١٥٠ شركة تعمل في قطاعات مختلفة من البناء والمنسوجات والأثاث والحديد والصلب، حيث شهدت استثمارات قطاع المنسوجات التركية في المغرب ازدهاراً ملحوظاً مؤخراً.

بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع التي نفذتها شركات المقاولات التركية في المغرب نحو ١,١ مليار دولار، كما تمتلك الشركات التركية استثمارات في المغرب تبلغ قيمتها حوالي ٤٠٠ مليون دولار بحسب إحصائيات ٢٠١٩، ويعمل بهذه الشركات نحو ٨٠٠ عامل وموظف مغربي.

إلا ان العجز التجاري الضخم الذي طال تركيا مؤخراً قد ساهم في تدهور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمغرب، ما دفع الرباط لطلب إعادة تقييم اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين. حيث أتت هذه الاتفاقية بنتائج عكسية على الاقتصاد المغربي حين سجلت البلاد عجزاً تجارياً قدره ١,٩ مليار دولار مع تركيا. وفي فبراير من هذا العام، هدد المغرب تركيا بالانسحاب من هذه الاتفاقية إذا استمرت تركيا في فرض عوائق جمركية أمام المنتجات المغربية المتجهة إلى تركيا. هذا على الرغم أن وزير التجارة والاقتصاد المغربي قد أعلن في نفس الشهر أن تركيا وافقت على مراجعة بنود اتفاقية التجارة الحرة مع المغرب لجعلها مفيدة للطرفين، إلا أن أي تطور ملموس لم يحدث.

بدوره، يمثل العجز التجاري مشكلة في علاقات تركيا مع تونس، التي برزت كشريك جيواستراتيجي محتمل في شمال أفريقيا بعد تنامي التدخل التركي في ليبيا. يمكن للدعم التونسي المحتمل لتركيا أن يقلب ميزان القوى في ليبيا لصالح الوفاق المدعومة من تركيا. حيث عبرت تركيا عن تطلعاتها بشأن الحصول على خدمات لوجستية ودعم استراتيجي من تونس أثناء زيارة الرئيس التركي غير المتوقعة إلى تونس في ديسمبر ٢٠١٩. على سبيل المثال، طلبت أنقرة من تونس استخدام مطار سيربي لدعم العمليات العسكرية التركية في ليبيا، بالإضافة إلى السماح باستخدام بعض القواعد العسكرية لنفس السبب. وعوضاً عن الدعم العسكري، فكون تونس عضو غير دائم في مجلس الأمن سيمثل أمر غاية في الأهمية بالنسبة لتركيا.

ومع ذلك، فإن ليس من المرجح أن تقوم تونس بتقديم دعم مفتوح إلى تركيا في ليبيا، وذلك بسبب الرفض الواسع للمجتمع التونسي للانخراط في الصراع الليبي، بل إن بعض الدوائر السياسية التونسية قد وجهت تنديد لأنقرة بشأن محاولات جر تونس إلى الصراع الليبي، ولا يبدو أن المجتمع التونسي بصدد تغيير هذا الموقف.

وبالإشارة إلى كل ما سبق، يبدو أن بلدان المغرب العربي لا تزال تحتل مكاناً هاماً في السياسة الخارجية الجديدة لأنقرة، طالما أن تركيا تتطلع لمد نفوذها في أفريقيا عموماً وليبيا خصوصاً.

القسم الثالث

هل تنجح تركيا في فرض ارادتها في الخارج؟

"كلما نمت طموحات تركيا تقلصت انتصاراتها ... هكذا أصبحت تركيا الآن من صفر مشاكل لصفر أصدقاء"

سعيا لتحقيق أهدافها ومصالحها في الخارج، لم تدخر تركيا جهدا في توظيف مجموعة متنوعة من الآليات والوسائل، ابتداء من استدعاء الدين والهوية الإسلامية لبسط نفوذها في إقليمي الشرق الأوسط والقوقاز، ومرورا بتوظيف الشتات التركي في أوروبا لخدمة مصالحها هناك، وانتهاء باستغلال قضية اللاجئين لحصد المزيد من الدعم المادي والمعنوي من أوروبا وغيرها من القوى الدولية، فضلا عن فرض سياسات الأمر الواقع في الداخل السوري. بيد انه وعلى الرغم من تنوع وتعدد وسائلها، تبدو النجاحات التركية في معظم الملفات محدودة وغير ناجعة.

في السابق، حققت تركيا الكثير من النجاح واستطاعت فرض ارادتها في الخارج اعتمادا رؤية، أدوات وآليات مبتكرة لتصفير المشكلات. تختلف معطيات المشهد الحالي كلية عن تلك الفترة التي شهدت ازدهارا تركيا في الخارج، فهل ستنجح تركيا في العودة إلى تلك النقطة والخروج من كبوتها الحالية أم ستنزلق إلى مستنقع يصعب الخروج منه؟ هذا ما سيكشف عنه المستقبل.

(١)
قرصنة في المتوسط..
ماذا تعني استراتيجية "الوطن الأزرق" التركية؟

سمير رمزي

في سبتمبر ٢٠١٩، قام الموقع الرسمي للرئاسة التركية بنشر صورة للرئيس التركي رجب أردوغان اثناء إلقاء كلمة أمام طلاب المدرسة الحربية وخلفه خريطة عنوانها "الوطن الأزرق" وبالتركية "" . يشير هذا المفهوم إلى المناطق التي تعتبرها تركيا مياهها الإقليمية في بحار إيجة والمتوسط والأسود، ويحق لها استخدام جميع الموارد البحرية في هذه المساحة التي تعادل نصف المساحة البرية لتركيا. ضمت خريطة الوطن الأزرق عدداً من الجزر المتنازع عليها مع اليونان في بحر إيجة، وشملت أيضاً مساحة كبيرة من سواحل شرق المتوسط تمتد إلى الشاطئ الشرقي لجزيرة كريت اليونانية.

بالإشارة إلى البعد الجيوسياسي للموقع التركي من الناحية البحرية بصفة عامة، فإن تركيا توصف عادة في أدبيات الجغرافيا السياسية بـ "دولة المضائق" بسبب سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذان يمثلا ممراً مائياً من روسيا إلى البحر المتوسط وجنوب أوروبا عبر البحر الأسود وبحر إيجة. من هنا تأتي أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة لدول حلف الناتو، والتي دفعت الناتو لضمها مع اليونان للتحالف في عام ١٩٥٢ رغم العداء بين البلدين. وغالباً ما

جعل هذا الوضع من تركيا أسيرة للمراوحة بين التوجه شرقاً ناحية روسيا أو غرباً ناحية الأطلنطي.

استراتيجية الوطن الأزرق: ماذا تعني ومتى ظهرت؟

ينسب الخبير العسكري التركي جيم جوردينيز لنفسه صك هذا المصطلح، حيث أطلقه في عام ٢٠٠٦ ضمن كلمة ألقاها بصفته مدير قسم التخطيط الاستراتيجي بقيادة القوات البحرية التركية آنذاك. عنى الخبير بهذا المصطلح المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحار إيجة والمتوسط والأسود. أي مسافة ٢٠٠ ميل بحري من البر التركي (٣٧٠ كم٢ تقريباً) في مختلف الاتجاهات على الرغم من أن هذه التوجهات تتجاهل المطالب المائية لدول المتوسط.

تتلخص أهداف البحرية التركية كما يراها جوردينيز في قطع الطريق أمام وصول دولة كردية إلى البحر المتوسط، وتعظيم المجال البحري لتركيا في المتوسط بصفة عامة وضمان مستقبل شمال قبرص، حيث انضمت قبرص للاتحاد الأوروبي، وظل الجزء الشمالي المنفصل عنها موالي لتركيا دون أي يحظى بالاعتراف الدولي من قِبل أي دولة أخرى في العالم.

عقب خروجه من الخدمة في عام ٢٠١٢، استخدم جوردينيز هذا المصطلح عنواناً لمقالاته اليومية بأحد الصُحف التركية. وحتى ذلك الوقت، كانت تركيا تتبع سياسة "صفر نزاع" مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، ولم تتبن بشكل رسمي "الوطن الأزرق" بسبب تفضيلها البقاء ضمن منظومة التحالف مع الأطراف الغربية، وعدم الذهاب بعيداً في خلافها مع اليونان. حتى أن

استراتيجية البحرية التركية الصادرة في عام ٢٠١٥ لم تُشر إلى "الوطن الأزرق" من قريب أو بعيد.

غير أن عام ٢٠١٦ قد شكَّل تحولاً جذريا في هذا السياق بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، والتي شارك فيها عدداً من قيادات وعناصر الجيش. وتزامَن ذلك خارجيا مع تعميق التعاون التركي-الروسي في سوريا، ولجوء تركيا للاستعانة بمنظومة الدفاع الجوي الروسي -٤٠٠، فضلاً عن اتجاه عدد من دول المتوسط إلى توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخاصة بها تمهيداً للاستفادة من ثروات الغاز بالبحر المتوسط. ومنها اليونان وقبرص ومصر. وأعادت هذه التطورات خلافات قديمة بين تركيا واليونان إلى الواجهة

وأخيراً، أفصحت تركيا عن رغبتها في تحقيق الاستراتيجية خلال المحافل الدولية في نوفمبر ٢٠١٩، وطالَب مندوبها في الأمم المتحدة بالحصول على المناطق الاقتصادية الخاصة بتركيا في شرق المتوسط بالتوافق مع خرائط "الوطن الأزرق". جاءت هذه الخطوة ضمن مساعي تأمين مصادر الطاقة في ظل استيراد تركيا لـنسبة ٩٥٪ من اجمالي احتياجاتها بأي وسيلة ممكنة، بتكلفة تصل إلى ٥٠ مليار دولار، في الوقت الذي من المفترض أن تستحوذ فيه على مساحة ١٢ ميلاً بحرياً فقط-ليس بهم مصادر طاقة-وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٢، والتي لم تقم تركيا بتوقيعها.

بناء على ما سبق، يمكننا القول إن الاستراتيجية البحرية التركية تهدف للسيطرة على مناطق الغاز وتعظيم النفوذ الإقليمي، وذلك عبر مستويين رئيسيين، الأول هو مستوى الثلاثة بحار (إيجة-المتوسط-الأسود)، أما المستوى

الثاني، فيشمل البحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب والخليج. ويُفسر في هذا السياق لجوء تركيا إلى إقامة قواعد عسكرية في الصومال وقطر.

ما مدى قانونية استراتيجية الوطن الأزرق التركية؟

تُميز اتفاقية البحار الدولية الصادرة في عام ١٩٨٢ بين عدة مفاهيم رئيسية في تحديد الحدود البحرية؛ منها ما يعرف بمناطق السيادة البحرية الكاملة أو "المياه الإقليمية" وتمتد مسافة ١٢ ميل بحري من البر، ومنحت الاتفاقية الدولة حق احتكار الثروات البحرية حتى ٢٠٠ ميل من الساحل فيما يُعرف بـ "المنطقة الاقتصادية الخاصة"، إلا أن تركيا لم توقّع على هذه الاتفاقية حتى اليوم، إذ ترفض احتساب مسافة الـ ٢٠٠ ميل بحري من أخر امتداد بري للدول، ويعود ذلك إلى تمتع منطقة شرق المتوسط وبحر إيجة بعدد كبير من الجُزر التي تعود أغلبها للسيادة اليونانية، وهو ما يقوض احتمالات سيطرة تركيا على مساحة كبير من المياه الإقليمية، فلا تعترف تركيا بدولة قبرص أو بتمتع دولة اليونان بسيادة بحرية على مسافة ٢٠٠ ميل من جزيرة كريت اليونانية.

كيف يتم تطبيق استراتيجية الوطن الأزرق عملياً؟

عمدت تركيا إلى نقل استراتيجية "الوطن الأزرق" من حيز الدعاية الإعلامية إلى الواقع، وتنوعت أدواتها في ذلك بين الأدوات العسكرية والقانونية والسياسية والاقتصادية، وهذا على النحو التالي:

من الناحية العسكرية؛ تعمل تركيا على تعظيم القدرات القتالية لقواتها البحرية، وقامت في فبراير ٢٠١٩ بتنظيم أكبر مناورات بحرية في تاريخ الجيش

التركي تحت عنوان "الوطن الأزرق"، وشملت المناورات إجراء تدريبات بفرقاطات وسفن حربية وغواصات في الثلاثة بحار، بمشاركة أكثر من ١٠٣ سفينة بحرية بهدف اختبار استعداد قواعد ومراكز عمليات القيادة البحرية في المياه الإقليمية التركية، وشملت المناورات-التي تم ترتيبها وفقاً لمعايير حلف الناتو-عمليات إنزال وإطلاق القذائف. وشاركت بها دول قطر وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا.

كما تبنت البحرية التركية مشروعا يهدف إلى تعزيز قدراتها العسكرية عبر شراء العشرات من السفن والطائرات الجديدة، بهدف امتلاك أكثر من ١٤٠ سفينة وأكثر من ٦٠ طائرة وآلاف من المشاة البحرية، وتستفيد البحرية التركية في هذا السياق من مشروع الذي يتضمن التعاون مع دولة ألمانيا عبر ضم ست غواصات ألمانية لعشر غواصات حالية في حوزة البحرية التركية بحلول عام ٢٠٢٧، ويصل طموح المشروع إلى دخول حاملة طائرات تركية إلى حيز العمل في العام القادم، وغني عن الذكر أن القوات البحرية التركية قد اكتسبت خبرات ميدانية نتيجة تدخلها غير المشروع في سوريا وليبيا، فضلاً عن عملياتها في مشروع درع المتوسط مع دول حلف الناتو.

وبخلاف تطوير القوات البحرية، تسعى تركيا لتعظيم نفوذها العسكري في المجال الجوي، حيث أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية في ديسمبر ٢٠٢٠ عن وصول الطائرة المسيرة التركية الخاصة بأعمال القتال من نوع بيرقدار تي بي ٢ إلى منطقة قبرص التركية. وسرّبت بعض الصحف التركية أنباءً عن قيام وزارة الدفاع التركية بدراسة انشاء قاعدة عسكرية في قبرص التركية. واتهمت هيئة الأركان العامة للدفاع الوطني اليوناني في أبريل ٢٠٢٠ الطائرات الجوية التركية

بانتهاك مجالها الجوي بوسط وجنوب بحر إيجة، كما اتهمتها في يناير من نفس العام بانتهاك مجالها الجوي ١٢٠ مرة خلال يوم ١٥ يناير. فيما تقدمت فرقاطات تركية إلى السواحل الليبية لدعم الميليشيات المنضوية تحت قيادة حكومة فايز السراج.

ومن الناحية القانونية؛ سعت تركيا لتحسين موقفها القانوني المُتعلق بترسيم الحدود الدولية في شرق المتوسط، وأعلنت في نوفمبر ٢٠١٩ عن التوصل لاتفاق مع حكومة فايز السراج الليبية على ترسيم حدود يُقسِّم المساحة البحرية بين البلدين في المتوسط إلى منطقتين اقتصاديتين بمسافة ٢٠٠ ميل بحري من سواحلها استناداً لمبدأ الجُرف القاري، وتعمدت تركيا تُجاهُل المطالب الحدودية اليونانية والقبرصية. كما تجاهلت اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر وقبرص واليونان. ويُشار إلى أن الترسيم التركي يقطع الطريق أمام مرور أنبوب شرق المتوسط بسبب عبوره بمنطقة بحرية تُطالب بها أنقرة. وهو مشروع ينقل الغاز من إسرائيل إلى الأراضي الأوروبية مروراً بقبرص واليونان.

ولا تكتفي تركيا بالنواحي العسكرية والقانونية، وتسعى إلى تنفيذ استراتيجيتها عبر الأدوات السياسية والاقتصادية أيضاً، حيث لجأت إلى شرعنة تحالفها السياسي مع حكومة فايز السراج الليبية لضمان بقاء الاستراتيجية عبر توقيع اتفاق للتعاون الأمني والسياسي، وسَعت لمد نفوذها إلى الجزائر وتونس.

كما وسَّعّت تركيا من عمليات التنقيب عن مصادر الطاقة في تطبيق لسياسة الأمر الواقع، واستخدمت سفينة "الفاتح" للتنقيب عن الغاز في المنطقة الاقتصادية المفترضة لجزيرة قبرص اليونانية، واتهمت الأخيرة تركيا باستخدام السفينة "يافوز" أيضاً في التنقيب بالقرب من منطقتها الاقتصادية، إذ قامت

تركيا في يناير ٢٠٢٠ بالتنقيب في أحد المناطق التابعة لحكومة قبرص التركية غير المُعترف بها دوليا، وأدان الاتحاد الأوروبي رسمياً هذه الخطوة في مايو ٢٠٢٠. بينما أعلنت الحكومة التركية في يونيو ٢٠٢٠ عن عزمها بدء أعمال التنقيب في المنطقة الاقتصادية الليبية وفقاً لتفاهماتها مع حكومة السراج. وحرص الرئيس التركي على توديع السفينة التركية للتنقيب "الفاتح" في مايو ٢٠٢٠ قبيل انطلاقها للمياه الاقتصادية التركية بالبحر الأسود. وجاءت هذه الخطوة بالتزامن مع ذكرى دخول السلطان العثماني محمد الفاتح مدينة القسطنطينية.

هل هناك علاقة بين استراتيجية الوطن الأزرق وتطورات السياسة التركية؟

لم يكن من قبيل المصادفة أن تصعد استراتيجية الوطن الأزرق إلى واجهة السياسة الدفاعية التركية الرسمية عقب انقلاب عام ٢٠١٦ في ضوء تراجع الاقتصاد الوطني، إذ خاطبت الاستراتيجية قيادات الجيش التركي من ذوي الميول القومية التوسعية، والذين يجمعهم رفض الواقع الحدودي الذي فرضته معاهدة لوزان عام ١٩٢٣. ترى هذه المجموعات أن التحالف التركي مع القوى الغربية قد أضعف من استقلالية الجيش التركي. لذلك، يفضل هؤلاء التقارُب مع روسيا، بسبب اقتناعهم بوجود توجهات غربية بعزل تركيا استراتيجياً في منطقة شرق المتوسط.

ويُشار إلى أن القيادي العسكري السابق يساري النزعة جوردينيز قد تم تسليط الضوء عليه إعلامياً بالتزامُن مع هذه التحولات، وذلك عقب الإفراج عنه في عام ٢٠١٥ بعد إلقاء القبض عليه مع عشرات الضباط الأخرين في الفترة

التي اتسع فيها نفوذ حركة غولن على الجيش التركي، وكان يواجه حُكماً بالسجن لمدة ١٨ عاماً، قضى منها أربع سنوات فقط.

ويُمكن الربط بين صعود الاستراتيجية للواجهة الرسمية من جهة وتولي الأدميرال جهاد يايجي مهام رئاسة أركان القوات البحرية التركية كمسئول تنفيذي عن الوطن الأزرق من جهة اخرى، إذ سبق وأن شكك الأدميرال في شرعية سيادة اليونان على ٢٣ جزيرة في بحر إيجة في كتاب ألَّفه بعنوان "مطالب اليونان". ويعد يايجي من القيادات التي تم ترقيتها بعد عمليات الإطاحة بالقيادات السابقة في أعقاب الانقلاب، وذلك ضمن مخطط الرئيس التركي في ابعاد القيادات الإسلامية المشتبه بولائها لحركة فتح الله جولن المناوئة لأردوغان، واستبدالهم بقيادات علمانية تعادي الغرب. لعب يايجي دوراً في هذا، إذ يُنسب إليه الكشف خمسة آلاف عسكري وستة آلاف مدني من التابعين للتنظيم.

وتَمَتَّع يايجي بنفوذ كبير داخل الجيش التركي منذ هذا الوقت، بالشكل الذي سمح له بأن يكون مهندس اتفاق ترسيم الحدود مع ليبيا سابق الإشارة، لكنه تم إبعاده بشكل مفاجئ في مايو ٢٠٢٠ من رئاسة أركان البحرية التركية وتخفيض رُتبته العسكرية على خلفية تصريحات أدلى بها تقترح إقامة منطقة اقتصادية تركية مع إسرائيل ضمن جهود تعزيز النفوذ التركي في شرق المتوسط، وهي التصريحات التي رفضها وزير الخارجية التركي. بينما استقال يايجي من الجيش في رد فعل على هذه الإجراءات. فيما أشارت بعض التقارير الإعلامية إلى أن إبعاده قد جاء في سياق التنافس بين وزير الدفاع التركي خلوصي آكار ورئيس أركان البحرية. ويُشار إلى أن آكار قد لعب دوراً رئيسياً في إجهاض انقلاب عام

٢٠١٦، إذ كان يشغل حينها منصب رئيس أركان الجيش، وقام الرئيس التركي في أكتوبر ٢٠١٨ بافتتاح مسجد حمل اسم آكار في أحد المناطق التركية بغرض تكريم وزير الدفاع الحالي.

وسبق هذه التطورات قيام عدد من وسائل الإعلام بنشر أنباء تُفيد بقُرب وقوع انقلاب عسكري. وكان الخبير العسكري جوردينيز-المُنظِّر الرئيسي للاستراتيجية-قد دعا قبيل الإطاحة بياجي بأيام للاستعداد لاتخاذ اليونان خطوات تصعيدية رداً على الدعم التركي لحكومة السراج، مُطالباً باتخاذ العسكرية التركية لمواقع غرب جزيرة كريت ونشر سرب بحري صغير في ألبانيا.

كما ربط جوردينيز بين صعود نفوذ التيارات الليبرالية في تركيا وحركة جولن والإطاحة بيايجي، متوقعاً في مقال نشره بتاريخ ٢ يونيو أن يتم التراجع عن استراتيجية "الوطن الأزرق" استجابة للضغوط الأمريكية، وذلك ضمن حزمة نقاط تتضمن التوصل لتسوية مع اليونان، ووضع حل فيدرالي لأزمة قبرص، بالإضافة إلى إبطال أنظمة الدفاع الجوي الروسي. كما أشار إلى بعض التحركات الأمريكية في مناطق اليونان وقبرص، وكان منها إعلان السفير الأميركي بأثينا في ٢٧ مايو ٢٠٢٠ عدم اعتراف بلاده بالاتفاق الليبي التركي، مُعرباً عن قلقه من قيام تركيا بالتنقيب بالقُرب من الأراضي القبرصية. من جانبه، أكّد السفير الأميركي أن بلاده لن تسمح لعضوين بحلف الاطلنطي المشاركة في تحركات استفزازية تشعل صراعا مُسلّحاً. وأعقب هذه التصريحات قيام الولايات المتحدة بإرسال إحدى طائرة من طراز ١ للبحر الأسود، وشاركتها الطائرات الحربية الأوكرانية والطائرات التركية للتزود الوقود. بينما أعلنت تركيا عدم اتجاهها لتعطيل برنامج الدفاع الجوي -٤٠٠.

يمكن أيضًا ملاحظة أن الاهتمام باستراتيجية "الوطن الازرق" يأتي في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد التركي، وترتفع توقعات لجوء تركيا للاقتراض من صندوق النقد الدولي بسبب تداعيات فيروس كورونا، إذ يتوقع الصندوق ان ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٪ خلال عام ٢٠٢٠، وكانت تركيا تستهدف تحقيق معدلات نمو بنفس النسبة تقريبا. كما انه من المُرجَّح أن تراجُع حركة السياحة سيؤثر سلباً على إيرادات تركيا من النقد الأجنبي، بما يضر بقيمة الليرة التركية التي تراجعت بالفعل بنسبة ١٥٪ تقريباً مقابل الدولار منذ مطلع عام ٢٠٢٠، وبلغت أدنى مستوى لها في التاريخ بتحقيق ٧,٢٤ ليرة مقابل الدولار الأمريكي.

خاتمة

يمكن قراءة أهداف هذه الاستراتيجية واستشراف مستقبلها في ضوء المراوحة المتكررة للسياسة الخارجية التركية بين الغرب وروسيا، وموازنات الرئيس التركي بين جماعات المصالح المحلية، حيث وظّفها في الحفاظ على دعم تيار الإسلام السياسي عبر مخاطبة طموح الإمبراطورية والخلافة لديهم، كما وظَّفها في جذب دعم الدوائر القريبة من روسيا في الجيش التركي في وقت تضررت فيه علاقته بالمحور الغربي.

غير أن التمدد العسكري التركي قد أدى إلى تصعيد الضغوط الغربية، ما دفع أردوغان للقيام ببعض الخطوات التي تشير إلى خفض النفوذ الروسي داخل الدوائر العسكرية التركية، وإبعاد قيادات الجيش المناوئة لليونان، وذلك بالتزامن مع إبداء بعض الاهتمام التركي بمسرح البحر الأسود الاستراتيجي

بالنسبة لحلف الناتو في مواجهة روسيا. خاصة بعد إرسال الولايات المتحدة إشارة لتركيا تُفيد باقتراب الأخيرة من الحد الأقصى للتمدد العسكري المسموح به.

ولا يعني هذا بالضرورة التراجع عن مضامين الاستراتيجية، بل يبدو أن الخيار الأكثر اتساقا مع الطموح التوسعي التركي والرغبة في الحصول على أكبر حصة ممكنة من ثروات المتوسط هو إبداء المزيد من الانتباه لتنفيذ الشق المتعلق بالبحر الأسود من الاستراتيجية، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب الممكنة في البحر المتوسط وبحر إيجة تحت إشراف من الولايات المتحدة.

(٢)
النفوذ عبر وكيل: حدود الدور التركي داخل هيئة الإغاثة الإسلامية في إثيوبيا

محمد عبد الكريم

تعد إثيوبيا من أكبر الدول الأفريقية المتلقية لمعونات ومساعدات خارجية. تشير البيانات إلى حصولها على متوسط ٣,٥ بليون دولار من المانحين الدوليين في الفترة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وهو ما يمثل ٥٠-٦٠٪ من موازنتها القومية. وتتمثل أهم الجهات المانحة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" والخارجية الأمريكية ومجموعة البنك الدولي والمملكة.

وإلى جانب المانحون الكبار لأديس أبابا، هناك مجموعة من الهيئات المانحة التي يسمح لها بالعمل في إثيوبيا من بينها هيئة الإغاثة الإسلامية بالمملكة المتحدة. ويواجه دور الهيئة في إثيوبيا تساؤلات حقيقية حول حدود هذا الدور وتوسعه ليشمل تداعيات أزمة اللاجئين من إقليم التيجراي (منذ ديسمبر ٢٠٢٠)، إلى جانب مناطق العمل التقليدية للهيئة في إثيوبيا (منذ العام ٢٠٠٠) وهما إقليما العفر والصومالي، الأكثر فقرًا وتخلفًا وتهميشًا بين الأقاليم الإثيوبية.

يتطابق ذلك على نحو ملفت مع انتشار نشاط جماعة "تضامن" الإثيوبية التي تعد أقرب أيديولوجيًا وحركيًا إلى فكر جماعة الإخوان المسلمين، ولتنظير القيادي السوداني الراحل حسن الترابي. كما تبدو ثمة دلالات قوية للحضور

التركي القوي في المشهد الإثيوبي برمته من جهة، والصلات التنظيمية والتمويلية بين قيادات هيئة الإغاثة وجهات تركية رسمية وأهلية منخرطة بشكل مباشر في تعزيز النفوذ التركي في إثيوبيا والقارة الأفريقية.

ما ملامح نشاط هيئة الإغاثة الإسلامية في إثيوبيا؟

تأسست هيئة الإغاثة الإسلامية في العام ١٩٨٤ كهيئة إغاثة دولية، وتتحصل الهيئة على تمويلات من حكومات وهيئات وأفراد تشمل الاتحاد الأوروبي، سويسرا، المملكة المتحدة، الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD)، ومنظمة ، وكير الدولية، وبنك التنمية الإسلامي وقطر الخيرية، ومنظمة الدولية وغيرها. وقد بلغ إجمالي دخل الهيئة في العام ٢٠١٨ نحو ١٢٨ مليون جنيه استرليني (جاء على رأس مموليها حكومات ألمانيا والسويد وكندا) فيما تجاوزت نفقاتها في العام نفسه ١٢٨,٦ مليون جنيه إسترليني.

تقع إثيوبيا ضمن قائمة ٣٣ دولة تشملها أنشطة هيئة الإغاثة الإسلامية- المملكة المتحدة في أفريقيا وآسيا وأوروبا (إلى جانب جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكينيا، ومالاوي، ومالي والنيجر، والصومال وجنوب السودان والسودان وتونس وجنوب أفريقيا في أفريقيا).

بدأت الهيئة نشاطها في إثيوبيا في العام ٢٠٠٠ وركزت على مواجهة تداعيات الجفاف خاصة في "الإقليم الصومالي" قرب الحدود مع الصومال. وبعدها بأربعة أعوام افتتحت الهيئة مكتبًا في أديس أبابا لتمثيلها. اعتمدت الهيئة على العمل عن كثب مع الحكومات الإقليمية لتقديم البرامج التنموية متوسطة وبعيدة

المدى في الأقاليم النائية وفي العاصمة. كما تركز الهيئة نشاطها في إقليم العفر على الحدود الإثيوبية مع جيبوتي وإريتريا.

وتقدم الهيئة في إقليمي العفر والصومالي [٣] وحدات رعاية طبية للأمهات والأطفال. وتوفير خدمات تعليمية لاسيما للمرأة والفتيات. كما تقدم الهيئة في أديس أبابا ائتمانات صغيرة وتدريب مهني وفني للشباب. وتدعم في إقليمي العفر والصومالي مشروعات الزراعة الصغيرة لاسيما الري والماشية وتربية النحل [٤].

ويلاحظ أن نشاط الهيئة في هذه المناطق الحدودية يتطابق تقريبًا مع الانتشار التاريخي لحركة "تضامن" المتأثرة بأيديولوجيات الإخوان المسلمين لاسيما بين العفر وإقليم الصومالي الإثيوبي (أوجادين بالمعنى الجغرافي- التاريخي الواسع). وفسر متخصصون في دراسة جماعة "تضامن" في إثيوبيا تركز عناصر تضامن في هذه المناطق الحدودية لتوفيرها ملاجئ آمنة للهروب من قمع نظامي الإمبراطور هيلاسيلاسي (١٩٣٠-١٩٧٤)، ثم نظام "الدرج" العسكري ١٩٧٤-١٩٩١.

ما أهم الارتباطات بين هيئة الإغاثة الإسلامية والإخوان المسلمين؟

تواجه الهيئة، وبشكل خاص منذ أغسطس ٢٠٢٠، مشكلات في تمويلها عقب استقالة بعض أعضاء مجلس إدارتها على خلفية منشورات معادية للسامية على صفحات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تراجع في التمويل الدولي بدأ بمبادرة الحكومة السويسرية بنأيها عن مثل هذه الملاحظات والأشخاص

الذين وضعوها، وتأكيدها اللاحق عدم انخراط وزارة الخارجية السويسرية "في أية أنشطة تعاونية مع هيئة الإغاثة الإسلامية".

وفي نوفمبر ٢٠٢٠ أكدت وزارة الداخلية الألمانية وجود "صلات مهمة" بين الهيئة وجماعة الإخوان المسلمين وأعلنت إنهاء مشروعاتها مع الهيئة. وفي يناير ٢٠٢١ قررت سيجريد كاج وزيرة التجارة الخارجية والتعاون التنموي في هولندا "عدم دعم هيئة الإغاثة الإسلامية" استنادًا إلى معلومات تلقتها من الدول المانحة الأخرى.

وفي نفس الشهر قطعت وزارة الخارجية الأمريكية صلاتها مع الهيئة بسبب "إظهار معاداة للسامية على نحو متكرر من قبل قادة الهيئة"، وسبق جميع هذه التحركات قرار وزير الدفاع الإسرائيلي (يونيو ٢٠١٤) بعدم قانونية عمل الهيئة استنادًا لدورها في تمرير أموال لحماس، ومنعها من العمل في إسرائيل والضفة الغربية.

وجاءت الخطوة الأهم في سياق تحجيم أنشطة هيئة الإغاثة الإسلامية في ديسمبر ٢٠٢٠ عندما أدانت الخارجية الأمريكية، عبر مكتب المبعوث الخاص لمراقبة ومكافحة معادة السامية، "السجل الموثق جيدًا" للمواقف المعادية للسامية التي بادر بها كبار مسئولي هيئة الإغاثة الإسلامية ، معتبرة أنه في ضوء تجاوز موازنة الهيئة السنوية ١٠٠ مليون دولار فإن "سجلها في معاداة السامية يمثل مسألة خطيرة لجميع المانحين والدول المانحة للهيئة، وأن انتظام الإشارات المعادية للسامية يدفعنا للتساؤل عن القيم الأساسية التي تقوم عليها الهيئة".

وسبق أن تراكمت اتهامات لعدد كبير من القيادات العاملة بالهيئة، ومن بينهم عدد من مؤسسيها، بوجود صلات لهم مع جماعة الإخوان المسلمين. كما توضح الشواهد وجود صلة قوية للغاية بين الهيئة وتنظيم الإخوان المسلمين،

الذي يحظى بدعم سياسي ولوجيستي كبير من نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يتوقع معه أن تتسق سياسات الهيئة إن لم يكن وضعها بالأساس- مع مصالح تركيا وسياساتها الخارجية في أفريقيا وإثيوبيا التي تشكل مجالًا لتمدد نفوذ تركيا في القرن الأفريقي ومساعي أنقرة الدؤوبة لتحجيم المصالح المصرية الحيوية في هذه المنطقة.

كيف توظف تركيا هيئة الإغاثة في إثيوبيا؟

ثمة ملاحظة مبدئية -قائمة على شواهد كثيرة- تبين جنوح سياسات تركيا في أفريقيا إلى الاضطلاع بدور منسق الجهود الإسلامية، سواء للدول أم المنظمات غير الحكومية. وقد تبلور ذلك التوجه منذ نحو عقد عندما استضافت أنقرة اجتماعًا لمنظمة التعاون الإسلامي (٢٠١١) حضره قادة أكثر من ٤٠ دولة إسلامية اتفقوا على التعهد ببرنامج مساعدات رئيس للصومال يتجاوز ٣٥٠ مليون دولار، وتأكيد تركيا على دور فاعل لها في أفريقيا بالتزامن مع تعهدها بفتح سفارة تركية في مقديشو. وسط هذا الزخم الإسلامي الذي تصدرته تركيا بامتياز دون أن تسهم بنصيب كبير في حزمة المساعدات المقررة.

ويمكن تتبع صلة تركيا بأنشطة الهيئة في إثيوبيا منذ العام ٢٠١٦ بشكل واضح عندما حل الجنوب أفريقي طاهر سالي محل الزيات رئيسًا لهيئة الإغاثة، وإضافة إلى ما هو معروف في الدوائر الأمنية عن "سالي" بصلاته مع الإخوان المسلمين العالمية وحماس، فقد أكد موقع تابع للهيئة عضوية سالي بمجلس محافظي منتدى الأعمال الدولي (IBF) ومقره في اسطنبول، وتصفه بأنه: "ينعقد كل عام منذ ١٩٩٥ برعاية رجب طيب أردوغان، وهو منصة يناقش عبرها القادة وصناع القرار والبيروقراطيين والأكاديميين والصحفيين القضايا

الاقتصادية والمتعلقة بالأعمال. كما أن سالي يرتبط عبر هذا المنتدى- بصلات قوية مع جمعية رجال الأعمال والصناعين المستقلين "الموصياد" [١١] وهي جمعية أعمال تركية إسلامية تحصل على الدعم من الرئيس التركي، ويعرف سالي "بمواقفه الداعمة للفلسطينيين ومناهضة لإسرائيل" وعلاقات قوية للغاية بالشرق الأوسط عبر قسم علاقاتها الخارجية، ومنها علاقات مع جماعات اقتصادية تدعم حماس.

وتبرز هذه الصلة بشكل إضافي عند تلمس دور التعاون بين الفاعلين من غير الدولة الهام في وجود تركيا في القارة، ويأتي "موصياد" في مقدمة هذه الأدوات إلى جانب الاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيون ()، ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية () الذي ينظم اجتماعات ومنتديات، وأسهم المجلس بالتعاون مع غرفة التجارة الإثيوبية في تكوين مجلس تركي- إثيوبي للأعمال منذ العام ٢٠٠٩.

ويمكن القول إن دور الهيئة في إثيوبيا لا ينفصل عن مجمل سياسة تركيا الخارجية في هذه الدولة المهمة عبر فتح قنوات الاتصال الرسمية والأهلية لخدمة العلاقات الثنائية بين البلدين في ملفات كثيرة.

ما آفاق دور هيئة الإغاثة في أزمة إقليم التيجراي؟

مع تعقد الأزمة في إقليم التيجراي وما نتج عنها من نزوح عشرات الآلاف من سكان الإقليم إلى السودان المجاور تكثف الهيئة نشاطها في مساعدة اللاجئون منذ نوفمبر ٢٠٢٠.

ومع تجاوز عدد اللاجئين نهاية ديسمبر الفائت حاجز ٥٤ ألف لاجئ في السودان (٤٥٪ منهم من الأطفال). تعمل الهيئة في هذا المجال بتعاون وثيق مع مفوضية حكومة السودان للاجئين وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدات الإنسانية (ووصلت خدماتها في يناير ٢٠٢١ إلى أكثر ثلاثة آلاف أسرة أغلبهم في معسكر أم راكوبة بشرقي السودان.

نجحت الهيئة حتى اللحظة، حسب تأكيد مدير مكتبها في الخرطوم الصادق النور، في حشد الموارد لتقديم مساعدات لآلاف اللاجئين التيجرانيين في معسكر أم راكوبة (عبر توزيع ٧٨٤ عبوة غذائية للأسر وتوزيع مستلزمات نظافة عامة وصحية لنحو ١١٠٠ رب أسرة، وتكثيف الاهتمام بالنساء الحوامل وكبار السن.

ولا يتوقع تراجع دور الهيئة في أزمة إقليم التيجراي مرحليًا نظرًا لاحتمالات استمرار تداعيات الأزمة على المدى البعيد في ظل استمرار حالة الاستقطاب الحالية داخل إثيوبيا، وعدم قدرة أديس أبابا مستقبلًا على إعادة الاستقرار في الإقليم، عوضًا عن تفادي وقوع أزمات مشابهة في أقاليم أخرى بالبلاد لاسيما إقليمي الصومالي وأوروميا.

ما أهم التداعيات على الأمن القومي المصري؟

يجمع مراقبون دوليون على أن طموح تركيا في إثيوبيا يتجاوز مشروعات ترميم المواقع القديمة مثل مسجد النجاشي في "مملكة أكسوم القديمة"، أو المصالح الاقتصادية التركية الثنائية والإقليمية في منطقة القرن الأفريقي إلى مواجهة أي وجود مصري في المنطقة. وقد زادت تركيا من جهدها في إثيوبيا

بشكل خاص منذ سقوط نظام الإخوان المسلمين في مصر واتباع الرئيس أردوغان سياسة عداء واضح تجاه نظام الرئيس السيسي.

وعلى سبيل المثال فإن تركيا وقفت باستمرار إلى جانب إثيوبيا في مسألة سد النهضة، فيما يقتنع محللون غربيون بأن أردوغان يستغل "خطابه الديمقراطي" لتعزيز أجندته الإسلامية سرًا، وأن عداء مصر تجاه إثيوبيا، وعلاقات الأخيرة الطيبة مع تركيا يجعل الدولة الأفريقية الفقيرة هشة تمامًا أمام نمو التطرف الإسلاموي بها.

ويمثل هذا السيناريو، في ضوء علاقات تنظيمية محتملة بين هيئة الإغاثة والمسئولين الاتراك في الإقليم والعناصر الإثيوبية القابلة لتبني الفكر الراديكالي على خلفية قناعات مختلفة، تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري حال رسوخ العديد من التنظيمات الإرهابية على الأطراف الإثيوبية والتي تتقاطع بدورها مع مراكز مهمة في سياسات مصر الخارجية مثل الإقليم الصومالي مع الصومال، والعفر مع جيبوتي وإريتريا، والتيجراي مع السودان، وإقليم أوروميا مع السودان وجنوب السودان

خلاصة

تلعب هيئة الإغاثة الإسلامية دورًا بارزًا في تقديم خدمات إغاثة طارئة لقطاعات كبيرة من الشعب الإثيوبي (لاسيما في أقاليم العفر والصومالي والتيجراي)، لكن هذا الدور يواجه مشكلات تنظيمية وتمويلية متصاعدة في ضوء ارتباطات الهيئة بجماعة الإخوان المسلمين، وتعمق النفوذ التركي بها على نحو يجعل سياسات الهيئة وخططها منسقة على مستوى رفيع مع عمليات صنع

السياسة الخارجية التركية، ويحول دون قيام الهيئة بأدوار مهنية تعزز رسالتها المعلنة كمنظمة خيرية.

المراجع

- Development Aid to Ethiopia: Overlooking Violence, Marginalization, and Political Repression, The Oakland Institute, Oakland, 2013, p. 3.
- Islamic Relief Worldwide (IRW), NGO Monitor, January 21, 2021 https://www.ngo-monitor.org/ngos/islamic_relief_worldwide_irw_/
- Ethiopia – Ethnic groups, https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Ethiopia-ETHNIC-GROUPS.html
- Islamic Relief Worldwide, Ethiopia https://www.islamic-relief.org/category/where-we-work/ethiopia/
- Hansen, Stig Jarle, Transborder Islamic Activism in the Horn of Africa, the Case of Tadamun- The Ethiopian Muslim Brotherhood? (in: Desplat, Patrick and Østebo, Terje, editors, Muslim Ethiopia: The Christian Legacy, Identity Politics, and Islamic Reformism), Palgrave Macmillan, New York, 2013, p. 205.
- Islamic Relief Worldwide (IRW), NGO Monitor, Op. Cit.
- The Office of the Special Envoy to Monitor and Combat Anti-Semitism, Islamic Relief Worldwide, U.S. Department of State, December 30, 2020 https://2017-2021.state.gov/islamic-relief-worldwide//index.html
- Islamic Relief Worldwide (IRW), NGO Monitor, Op. Cit.
- Sami Moubayed, The Muslim Brotherhood in Europe's Ties to the Middle East and North Africa, European Eye on Radicalization, January 15, 2021 https://eeradicalization.com/the-muslim-brotherhood-in-europes-ties-to-the-middle-east-and-north-africa/
- Islamic Leaders respond to Turkish plea for Somalia famine aid, DW, August 17, 2011 https://www.dw.com/en/islamic-leaders-respond-to-turkish-plea-for-somalia-famine-aid/a-15324271
- The Global Muslim Brotherhood Daily Watch, Islamic Relief https://www.globalmbwatch.com/islamic-relief/

- Tilda Verdonk, South-South Cooperation -A case study of Ethiopia's political and economic relations with China and Turkey, Linnaeus University, 2018, p. 28.
- Islamic Relief Continues to Support Tens of Thousands Fleeing Violence in Ethiopia, Islamic Relief Worldwide https://www.islamic-relief.org/islamic-relief-continues-to-support-tens-of-thousands-fleeing-violence-in-ethiopia/
- Tigray Refugee Families Could Run Out of Food Within Days, Islamic Relief Warns, Islamic Relief Worldwide https://www.islamic-relief.org/tigray-refugee-families-could-run-out-of-food-within-days-islamic-relief-warns/
- Desta Heliso, Ethiopia's Increasing Vulnerability To Islamic Extremism And What That Means For The Horn Of Africa, Religion Unplugged, November 17, 2020 https://religionunplugged.com/news/2020/11/17/ethiopias-increasing-vulnerability-to-islamic-extremism-and-what-that-means-for-the-horn-of-africa

(٣)
إدارة أزمة أم توظيفها.. كيف تقوم تركيا بالاستثمار في أزمة اللاجئين؟

إسلام أبو العز

تُلزم القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين وعلى رأسها الاتفاقية الأممية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١ الدول التي تستقبل لاجئين على أراضيها، بمعايير معاملة لا تقل بأي حال عن مواطني هذه الدول. وعليه، تفرض مساحة تعاطي حدها الأدنى عدم تعريض اللاجئين لأي نوع من التمييز أو الاستغلال طبقاً لقوانين الدولة المضيفة، التي لا تمتلك سلطة على اللاجئين تتمايز عن التي تملكها وتمارسها على مواطنيها بمقتضى الدستور وقوانين هذه الدولة بما فيها القوانين والإجراءات الاستثنائية التي يجري العمل بها في أوقات الأزمات والكوارث، والتي تكون فيها هذه الدولة بطبيعة الحال على درجة من التعاون بينها وبين والمجتمع الدولي والهيئات والمنظمات المعنية الأممية والمحلية والخاصة بحقوق الإنسان على أرضية إدارة أزمة إنسانية بالدرجة الأولى.

ومنذ١٩٥١، وحتى كتابة هذه السطور لم تشهد أزمات اللاجئين تطبيق حرفي لما جاء في الاتفاقيات والقوانين سابقة الذكر، ولا توجد حالة لجوء ونزوح جماعي ناتج عن حروب أو اوبئة أو مجاعات تم فيها تطبيق الحد الأقصى من معايير إدارة الأزمات الإنسانية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان

العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية سابقة الذكر ناهيك عن القانون الدولي. ولكن الانحدار الأكبر في أزمات اللاجئين خلال العقد الماضي كان مرتبطاً بسعي دول بعينها إلى خلق حالة من الاستدامة والتوظيف السياسي لأزمة إنسانية، وتحديداً ما يحدث مع أزمة اللاجئين السوريين، بصفتها الأزمة الأكبر في العقد الأخير، والتي شهدت أقصى حالات التوظيف السياسي على مختلف الأصعدة والقضايا الثنائية بين الدول بمعزل حتى عن الحرب بصفة أن أطرافها هم المسبب الرئيسي لمأساة اللاجئين السوريين.

إدارة أزمة أم توظيفها؟

بالنظر إلى أزمة اللاجئين السوريين التي تقترب من عقدها الأول، فإن اختلاف تعاطي الدول الأوربية مع موجات الهجرة واللجوء التي حدثت في الفترة ما بين ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨، والتي اندمج فيها اللاجئين السوريين في المجتمعات الأوربية بمختلف تنويعاتها وصعوباتها دونما النظر إليهم كتهديد أمني أو سياسي، مثلما هو الحال في الشهور الأخيرة التي تزايدت فيها وتيرة التهديدات التركية، باستخدام اللاجئين كارتهان وورقة ضغط للحصول على مكاسب مادية وسياسية على في مختلف القضايا والملفات الخلافية بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي، والتي في معظمها- مثل التنقيب عن الغاز في المتوسط لا تتعلق أساساً باللاجئين السوريين في الأراضي التركية، بل يتم تضفيرها وتوظيفها من أجل إقرار واقعاً سياسياً تنفيذه أبعد ما يكون عن حل أو إدارة أزمة إنسانية.

هنا يمثل التناقض الأبرز بين الخطاب والممارسة في إدارة تركيا لأزمة اللاجئين السوريين وتجاه سوريا ككل مساراً استثنائياً في توظيف الأزمة

وليس حلها؛ فانطلاقاً من الأحداث الجارية وحتى بداية الحرب في سوريا، انتهج المسؤولين الأتراك مساراً سياسياً في التعاطي مع دول الجوار الأوربي يقوم على ركيزة التهديد الدائم بفتح الحدود مع هذه الدول أمام اللاجئين السوريين، واستغلالهم كرهينة لحصد مكاسب تتراوح بين السياسي والاقتصادي، ليتضح مدى تمكن أنقرة في تحويل هذه الأزمة الإنسانية لأزمة سياسية وأمنية بامتياز، مع المحافظة عليها كاستثمار سياسي طويل الأمد دونما النظر إلى حلحلة وضع استثنائي مأساوي لحوالي ٣ ملايين لاجئ سوري في تركيا.

هذا النمط المستحدث في إدارة أزمات اللاجئين يتعامل معها على أنها استثمار سياسي ينبغي إطالة مداه، وليس أزمة إنسانية تدار لكي تحل في أقرب وقت. وهذا النمط يتجسد بشكل واضح في نهج تركيا تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب في سوريا، حيث تشكل إدارة أنقرة لأزمة اللاجئين السوريين حالة مستجدة لإدارة كارثة يتعرض لها ملايين الأشخاص بشكل يومي دون أفق واضح سواء بالعودة لبلدهم أو الاستمرار في تركيا أو الذهاب لبلد ثالث يرجح دوماً أن يكون بلداً أوربياً. وذلك في إطالة وضع استثنائي وتوظيفه والاستثمار فيه سياسياً في الداخل والخارج بغية حصد أكبر قدر من المكاسب السياسية والمالية من مأساة إنسانية هي الأفدح خلال العقد الماضي.

فبينما تنص القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين على عدم جواز استغلالهم بأي شكل من الأشكال وخاصة الاستغلال والتوظيف السياسي، فإن نهج أنقرة المتشعب والمستمر حتى كتابة هذه السطور فيما يخص اللاجئين السوريين على أراضيها، يوضح أن تحولهم بنظر الأخيرة إلى مجرد وسيلة ضغط وابتزاز سياسي متعددة الاستخدامات، ليس فقط في الصراع الدائر بين

أنقرة ومختلف العواصم الأوربية، ولكن استخدامهم لفرض رؤى ولتنفيذ خطط وسياسية لا تنفك الأحداث الجارية عن استيضاح ابعادها، والتي لا تكتفي فقط بمخالفة القوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية والأممية الخاصة باللاجئين، ولكن حتى الحدود الدنيا من الاتفاقيات والتفاهمات السياسية الثنائية التي تنظر لمسألة اللاجئين كمسألة سياسية بالدرجة الأولى وليست إنسانية، ليتضح من مسار التحدي والاستجابة بخصوص هكذا أزمة أن الطابع الغالب في إدارتها يهدف لبقائها وإطالتها وليس العكس.

تعمد إدارة وتمديد "وضع الاستثناء"

على الرغم من مرور أكثر من ٧٠ عام على سريان الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، ووجود نصوص قانونية ومعاهدات دولية تضمن حدود دُنيا من التعاطي الإنساني مع اللاجئ وتقنن أوضاعه الاستثنائية الناتجة عن حدث استثنائي كالحرب، فإن هذا الاستثناء عرضة لأن يتم التعاطي معه وفق مصالح سيادية لسلطة ما، وليس طبقاً للقانون الدولي أو المعاهدات الأممية. ويصف هنا الفيلسوف والمنظر الإيطالي جورجيو أجامبين هذا الاستثناء كحالة تسعى السلطة لإطالة مداها الزمني إلى حد التعاطي معها كوضع عادي وليس استثنائي؛ فمع أزمة بحجم أزمة اللاجئين السوريين وفي ظل أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية مضطربة على مستوى العالم، فإنه يسهل تمديد هذا الاستثناء وإدارته انطلاقاً من أن هكذا أزمة تمثل فرصة وإمكانية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأمنية تتخطى مسألة اللجوء ككل.

يتجسد السابق في كيفية تعامل أنقرة مع أزمة اللاجئين السوريين بصفة أنها ضمن أطراف الحرب في سوريا سواء بشكل غير مباشر عبر دعم وتدريب الفصائل المسلحة في الأراضي السورية، أو عبر تدخلها المباشر في السنوات الثلاث الأخيرة، والتي أخرها ما يحدث في شمال سوريا وخاصة في محافظة إدلب أخر معاقل هذه الفصائل المسلحة. وكذلك أن تركيا دولة جوار لسوريا يبلغ عدد اللاجئين السوريين بها ما بين ٢ مليون إلى ٣,٥ مليون لاجئ، وأيضاً دولة عبور لمئات الألاف من اللاجئين السوريين إلى أوربا خلال السنوات الثماني الماضية، والتي شكلت أكبر موجة نزوح شهدتها القارة الأوربية منذ عقود.

يتكرر التناقض هنا أيضاً في مراوحة تركيا للتعامل مع اللاجئين السوريين تارة كمسئولة عنهم ومديرة لإدارة أزمتهم في بداية الحرب في سوريا، وحالياً في التنصل منهم واعتبارهم عبء، ليس فقط لاستغلال وتوظيف ذلك خارجياً، ولكن في الداخل أيضاً، وخاصة بعد هزيمة الحزب الحاكم لانتخابات بلدية إسطنبول، التي فازت بها المعارضة مرتين استغلالاً لحالة التأفف والضيق لقطاعات من الأتراك من إطالة وضع الاستثناء الخاص باللاجئين سابق الذكر من جانب حكومات العدالة والتنمية المتتالية، والتي باتت الآن في خانة تصدير الأزمة لدول الجوار الأوربي بدلاً من إداراتها حتى بشراكة الاتحاد الأوربي عبر اتفاقية ٢٠١٦، التي أصبحت الآن مشكوك في استمرارها، سواء للنهج السياسي التركي في ابتزاز وتهديد دول الاتحاد باللاجئين، أو لإهدار مليارات من اليورو التي كان من المفترض أن توجه لإدارة أزمة اللاجئين وليس لتحسين الموقف الاقتصادي للحكومة التركية.

استنتاج واستشراف

عامة، نجد أن سلوك تركيا في إدارة أزمة اللاجئين السوريين قد تم على أساس أنها عملية سياسية وليست أزمة إنسانية، خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الحرب في سوريا؛ فبداية باستغلال الوضع الإنساني المأساوي للمدنيين السوريين كذريعة للتدخل العسكري المباشر لفرض أمر واقع مفاده إقامة منطقة عازلة تسوق أنقرة لها كحل آمن لأزمة ملايين اللاجئين، وصولاً لتحويلهم كورقة ضغط ومساومة في كباشها مع دول الاتحاد الأوربي على مختلف الأصعدة والملفات وحتى ابتزاز دعم أوربي لمخطط المنطقة العازلة كبديل عن نزوحهم للدول الأوربية.

ويعتمد النهج التركي السابق على التهديد باستخدام اللاجئين السوريين لتخريب نمط الحياة والاجتماع الأوربي، خاصة مع صعود موجة اليمين في مختلف الدول الأوربية كانعكاس لموجات الهجرة واللجوء الأخيرة، والتي بات النظر إليها كوضع مستمر على المدى الطويل، وليس كوضع استثنائي مؤقت لا يمس شكل الاجتماع في الدول الأوربية ويسهل الاندماج مثلما حدث مع موجات الهجرة واللجوء ما بين عامي ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨. حيث بات النظر إلى اللاجئين السوريين في تركيا تحديداً بدافع من التوظيف والابتزاز التركي كتهديد متعدد المستويات على مدى بعيد، يمس أبعاداً جيوسياسية وديموغرافية وليس كاحتواء وإدارة لأزمة إنسانية مؤقتة.

وعلى نفس المنوال، فإن المراوحة التركية فيما يخص توظيف أزمة اللاجئين تمتد ما بين الابتزاز والتهديد السياسي واستخدامهم كورقة مساومة في قضايا معظمها لا يتعلق بالأساس بوضع ملايين اللاجئين السوريين وخاصة المقيمين

في تركيا منذ ٨سنوات، وما بين استخدامهم كرهينة للحصول على مزيد من الأموال من دول الاتحاد الأوربي، دون رسم أفق لحل جذري يتماشى مع القانون الدولي والاتفاقيات الخاصة باللاجئين، بل ومحافظة أنقرة على هذا الاستثناء الكارثي في أزمة إنسانية ليس لحلها بل الإبقاء عليها لأقصى مدى ممكن لتوظيفها سياسياً ودعائياً، وأخيراً كمصدر لمليارات من المساعدات التي باتت تغطي جزء من الميزانية التركية وليس توجيهيها لخدمة ورعاية ملايين اللاجئين هناك.

وكاستشراف للمستقبل القريب لأزمة اللاجئين السوريين في تركيا، فإنه حال استمرار هذا النهج في استثمار وتوظيف الأزمة وليس إدارتها بغية حلها من جانب الحكومة التركية قد يفضي إلى وضع استثنائي جديد تعجز أمامه الاتفاقيات والقوانين المنظمة لمثل هكذا أزمات، وبالتالي فإن احتمالات توظيف هذه الأزمة لأبعاد تتخطى الصراع السياسي المعتاد بين تركيا والدول الاوربية، وتحديداً تكرار ما حدث في جنوب المتوسط في ليبيا واعتماد انقرة على مقاتلين سوريين عابرين للحدود هناك، قد يكون ممكناً ولو بصورة مختلفة ظاهرياً ولكن جوهرها ولاء إيدلوجي عابر للجنسيات والحدود، وتحولهم لجماعة وظيفية متعددة الاستخدامات تدار من جانب الحكومة التركية.

(٤)
شبكة فيدان: كيف ساهمت المخابرات التركية في دعم الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط؟

محمد العربي

في منتصف ٢٠٢٠، ذكر الرئيس رجب طيب أردوغان أن الفضل يعود إلى المخابرات التركية في إيقاف زحف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر على طرابلس. في الخطاب نفسه، أكد أردوغان على الدور الكبير الذي تقوم به المخابرات التركية في تحقيق أهداف تركيا الإقليمية. وأكد أن دولته قد تعلمت من الخطأ الفادح الذي ارتكبته الدولة العثمانية في حروبها في مطلع القرن العشرين في البلقان وليبيا، حيث افتقدت القدرة على جمع المعلومات الاستخباراتية حول الاختراق الأجنبي للشعوب التي كانت تحكمها.

مع توسع الدور التركي في المنطقة، كان من الضروري أن يتوسع دور المخابرات في تنفيذ استراتيجية أردوغان المغايرة تمامًا لسياسة "تصفير المشكلات"، لذا تمت إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات التركية تحت قيادة خاقان فيدان. وفي نطاق الشرق الأوسط، حاولت المخابرات التركية بناء شبكة من الوكلاء لتكون الأداة الأساسية لتحقيق أهداف النفوذ التركي في المنطقة، بيد أن هذه المحاولة أصبحت تواجه أزمات خاصة مع تزايد العبء الاستراتيجي على تركيا

خاقان فيدان وإعادة تأسيس استراتيجية الاستخبارات التركية

يعتبر خاقان فيدان رئيس جهاز الاستخبارات الوطني التركي يد أردوغان الباطشة في الداخل والخارج، والعنصر الأكثر وثوقًا في النظام السياسي التركي. خدم فيدان كضابط صف، چاويش، في الجيش التركي لحوالي خمسة عشر عامًا، وأتم دراساته في جامعة بلكينت العريقة بأنقرة وكتب رسالة الماجستير الخاصة كدراسة مقارنة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والتركية. وحصل على درجة الدكتوراه من الجامعة نفسها في ٢٠٠٦، عن تأثير نظم المعلومات على الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

ويبدو أن استعانة أردوغان به عند تولي إدارة جهاز الاستخبارات في ٢٠١٠ قد منحته الفرصة لتطبيق بعض أفكاره في إحداث تغيير مؤسسي. بدأ هذا في وكالة التعاون والتنسيق التركية ثم في جهاز الاستخبارات. إلا أن النجاح الأبرز لفيدان كان في تكليفه بتطويع "المؤسسة العسكرية".

كان نجاح فيدان وجهاز الاستخبارات في إحباط المحاولة الانقلابية على أردوغان في ٢٠١٦ بمثابة منح فيدان كامل الثقة، والقضاء على العناصر المعارضة داخل المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة خاصة من هؤلاء المنتمين إلى شبكة فتح الله جولن.

بدأ أردوغان في استخدام فيدان في قمع المعارضة الداخلية خاصة تلك المنتمية لشبكة فتح الله جولن وامتد القمع ليشمل عناصر من القضاء والقوات المسلحة وبالتالي أصبح فيدان أكثر العناصر المعتمد عليها في توطيد العدالة والتنمية وحكم أروغان. وكشف تقرير صدر في مايو ٢٠٢٠ عن أحد مواقع

الاستخبارات السويدية يكشف فيه قيام المخابرات التركية بعمليات تجسس ضد المعارضين في الخارج في أوروبا والولايات المتحدة بأمر مباشر من فيدان.

في الخارج، تمثلت استراتيجية الاستخبارات التركية في بناء شبكة من الوكلاء تضاهي تلك التي بنتها إيران عبر عقود، وذلك في سياق حالة الفوضى الإقليمية التي خلقتها الانتفاضات الشعبية العربية خاصة في سوريا وليبيا. وقد وجدت هذه الاستراتيجية صدى وقبولاً لدى هذه الجماعات خاصة في سوريا، والتي كانت تحاول الاستنجاد بالخارج لمواجهة قوات حزب الله اللبناني والمليشيات الشيعية العراقية والأفغانية التي تعمل تحت لواء الحرس الثوري الإيراني.

كذلك سعى فيدان للاستثمار في هذه الجماعات لمواجهة التأثير المتنامي للقوات الكردية وثيقة الصلة بحزب العمال الكردستاني والموجودة على امتداد الحدود السورية التركية خاصة في القامشلي.

لا يوجد دليل على أن دوافع فيدان في هذا الاتجاه كانت عقدية، كما هو في الحالة الإيرانية التي أسست للوكلاء من خلال الرابطة الدينية الشيعية والاستثمار في سياسات التهميش الداخلي قبل غزو العراق والثورات العربية. إلا أن التوجهات الإسلاموية المحافظة لنظام أردوغان، والتي يعتبر فيدان أحد أكبر حراسها حاليًا في الداخل التركي، جعلت التقارب مع العناصر السنية الإسلاموية والتي تتراوح بين الإخوان المسلمين والجهاديين المحليين والجهاديين العالميين المنتمين لداعش والقاعدة أمرًا طبيعيًّا.

اعتمدت الاستخبارات التركية في تنفيذ الاستراتيجية على توفير الأسلحة والتدريب، وكذلك توفير خطوط إمداد ونقل للعناصر عبر الحدود السورية تحديدًا. ولم يقتصر الأمر على المليشيات المدعومة من تركيا أو تلك التي تقاتل مع الجيش التركي مباشرة لاحقًا بل امتد أيضًا إلى تنظيم الدولة التي كانت تركيا المعبر الرئيس للعناصر المجندة والمنضمة إليه من أوروبا والغرب.

بدأ الكشف عن تورط الاستخبارات التركية في تمويل ودعم الجماعات المسلحة المتطرفة في سوريا في مرحلة مبكرة مع اتهامات غربية غير رسمية، صحافية بالأساس، لأنقرة بالارتباط بالجماعات المتطرفة في سوريا. إلا أن الخبر اليقين جاء في ٢٠١٥ عندما نشرت جريدة "جمهوريت" التركية تقريرًا تضمن فيديوهات وصورًا أكدت أنها لشحنات أسلحة أرسلت إلى المعارضة السورية الإسلامية المسلحة في مطلع ٢٠١٤، ما يدعم اتهامات تنفيها دائما حكومة أنقرة بشدة.

ونشرت الصحيفة في نسختها الورقية وعلى موقعها الإلكتروني صور قذائف هاون مخبأة تحت أدوية في شاحنات مؤجرة رسميا لصالح منظمة إنسانية، اعترضتها قوة درك تركية قرب الحدود السورية في يناير ٢٠١٤. وأثارت هذه القضية فضيحة سياسية عندما أكدت وثائق سياسية نشرت على الإنترنت أن الشاحنات تعود إلى الاستخبارات التركية وتنقل أسلحة وذخائر إلى معارضين إسلاميين سوريين يواجهون نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وأشار التقرير أن اكتشاف الشحنات على الحدود السورية كاد يفضي إلى اقتتال بين عناصر حرس الحدود والاستخبارات وهو ما أوحى أن الأخيرة تعمل بمعزل عن بقية أجهزة الدولة الأمنية.

من المؤكد أن الاختراق التركي للمعارضة السورية قد بدأ في مرحلة مبكرة من التمرد سواء مع استضافة قيادات المعارضة، أو الإشراف على تأسيس مليشيات خاصة. أول هذه المليشيات المؤسسة تركيًّا هي فرقة السلطان مراد في ٢٠١٢، وتذكر مصادر سورية أن تأسيسها جاء بناء على طلب من قيادات تركمانية للمخابرات التركية بالتدخل لحماية الأقلية التركمانية من هجمات الجيش السوري. تلقت الفرقة مساعدات مباشرة من الجيش التركي قبل دخوله سوريا بسنوات. وارتكز هذا الفيلق في مدينة حلب قبل أن يستردها الجيش السوري في ٢٠١٦، وانسحب إلى المناطق التي تسيطر عليها تركيا في منبج وعفرين.

أما فرقة الحمزات، فقد تأسست داخل تركيا في أبريل ٢٠١٦، وكانت من أوائل الفرق السورية التي دخلت مع الجيش التركي عند احتلال جرابلس في ٢٠١٧. تأسست الفرقة على يد أبو بكر سيف بولاد الذي كان ضابطًا في الجيش العربي السوري وانشق ليوالي المعارضة وأنقرة. وانضمت إلى الفرقة أيضًا فرق تركية أصغر مثل لواء سمرقند. وإلى جانب انضمام الفرقة إلى عمليات الجيش التركي المتكررة في شمال سوريا بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠ (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام)، كان لها أيضًا دور في نقل المقاتلين السوريين للعمل كمرتزقة في ساحة الصراع الليبي.

شهد العام ٢٠١٦ أيضًا تأسيس جماعة أحرار الشرقية وقوامها مجموعة من المقاتلين في منطقة دير الزور شرقي سوريا، وسبق لبعض الاعضاء الانضمام إلى جبهة أحرار الشام. وإلى جانب هذه الحركات، ساهمت المخابرات والجيش التركي في تأسيس ودعم فرق مثل جماعة نور الدين زنكي المشكلة من عناصر

سلفية جهادية، وكانت جزءًا من جبهة النصرة قبل أن تنفصل عنها بعد صراع دموي، والجبهة الشامية وصقور الجبل وغيرها.

تنتمي كل هذه الجماعات إلى تيار السلفية الجهادية، وتتسم أغلب عناصرها بالدموية، وعدم الانضباط. على سبيل المثال، شاركت فرقة السلطان مراد في أكبر عملية سرقة جماعية طالت ممتلكات المدنيين في عفرين في ٢٠١٨. إلا أن الأخطر من هذا هو انخراط هذه الجماعات في قتال بعضها البعض، في كثير من الأحيان لأسباب مصلحية وتجارية.

ففي أبريل ٢٠١٨، اندلعت اشتباكات عنيفة بين أحرار الشرقية وفرقة السلطان مراد في الأوتوستراد الغربي وحي المحمودية بمدينة عفرين، بعد خلافات فيما بينهم على "تقاسم المسروقات" ومستودع للأغذية. وكثير من هذه الجماعات لم ينخرط في أي قتال فعلي ضد الجيش السوري. ومع بدء التصعيد التركي في ليبيا، أخذت هذه الحركات في الاصطفاف للعمل كمرتزقة.

دور المخابرات التركية في ليبيا

بدأ دور الاستخبارات التركية في تجنيد العناصر الإسلامية في الحرب الأهلية في ليبيا والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي في ٢٠١١. وبرز اسم صادق أصطون باعتباره أبرز ضباط المخابرات التركية المسؤولين عن هذه العملية. كان أصطون على الأرض عند انتهاء المرحلة الأولى من الصراع. وانتقل بعد ذلك إلى تركيا ليصبح أحد أبرز الأسماء المسؤولة عن إحباط المحاولة الانقلابية في ٢٠١٦. واتهم أصطون في هذا الصدد بتلفيق الاتهامات إلى العديد من الضباط

والعناصر القضائية، وهو ما أدى إلى إبعاده لحين إلى أستراليا ليعمل كملحق عسكري في السفارة التركية رغم صدور أوامر قضائية باستدعائه للشهادة.

يعمل أصطون تحت القيادة المباشرة لفيدان منذ ٢٠١٠، وقد استغل خبرته العسكرية الطويلة في العمليات الخاصة والإمداد في تأسيس فرع للعمليات الخاصة لإضعاف القوات الخاصة داخل الجيش التركي. كذلك، ساهم أصطون في تأسيس فرع الاستخبارات الوطنية والتنسيق، وهو مسؤول عن جهاز المعلومات الاستخباراتية من داخل الأجهزة الحكومية التركية. من ناحية أخرى، ساهم أصطون في تأسيس العلاقات مع شركة صادات التركية بقيادة عدنان تانريفيردي، الضابط السابق والصديق المقرب لأردوغان، وأحد المشاركين في نقل المرتزقة إلى ليبيا لاحقًا.

عاد أصطون مرة أخرى مع احتدام الصراع بين الجيش الوطنـي بقيادة المشير حفتر وحكومة الوفاق حول طرابلس. أشرف أصطون على نقل المعدات الثقيلة إلى مليشيات حكومة الوفاق، خاصة تلك المنتمية إلى مدينة مصراتة والتـي استقبلت البوارج جوكصو وجوكوفا المدارة من المخابرات التركية. وبالتنسيق مع شركة صادات تم نقل آلاف المرتزقة السوريين، وأغلبهم من الجماعات المسلحة سالفة الذكر من خلال خطوط جوية أدارتها المخابرات التركية من مطار غازي عنتاب إلى اسطنبول ومنها إلى مصراتة وطرابلس.

وفقًا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، بلغ عدد السوريين الذين تم نقلهم للقتال إلى ليبيا حوالي ١٦ ألف مقاتل تلقوا استحقاقاتهم المالية من حكومة الوفاق. ولم تقتصر العملية على السوريين فقط. فقد أشرفت المخابرات التركية، وفقًا لتقرير صادر في يونيو ٢٠٢٠ على نقل حوالي ٤٠٠٠ مقاتل من السلفيين

الجهاديين من تونس إلى ليبيا. من بين هؤلاء كان هناك حوالي ٢٥٠٠ من الدواعش من مختلف دول المغرب العربي.

لم تكن هذه العملية في ليبيا دون ضحايا. ففي يونيو ٢٠٢٠، كشف عدد من الصحافيين الأتراك وقوع ضحايا في صفوف المخابرات التركية في ليبيا يبلغ عددهم سبعة عناصر وهو ما أدى إلى صدور حكم بسجنهم بسبب الكشف عن هويات القتلى. هذا فضلاً عن القتلى في صفوف المرتزقة السوريين وغيرهم، الذين أصبح وجودهم غير مرغوب فيه وفقًا لاتفاق وقف إطلاق النار النهائي في أكتوبر ٢٠٢٠.

تقييم استراتيجية الاستخبارات التركية في الشرق الأوسط

من المؤكد أن النشاط الذي قامت به الاستخبارات التركية كان لها عظيم الأثر في فرض بعض الحقائق على الأرض، وتحقيق بعض النجاحات التكتيكية المؤقتة، مثل الحد من نفوذ قوات سوريا الديمقراطية، ومنع سقوط طرابلس في يد الجيش الليبي، إلا أن الأهداف الاستراتيجية من وراء تلك الشبكة التي حاول جهاز خاقان فيدان تحقيقها توشك أن تفشل لأسباب عديدة.

أول هذه الأسباب أن تركيا تكاد تكرر نفس السيناريو على الرغم من اختلاف الوضع السياسي والاجتماعي بين سوريا وليبيا، وتعتمد حصرًا على أدوات واحدة وهي تمويل وتسليح الجماعات السنية المتطرفة. وهو ما يجعل خطواتها وتحركاتها أكثر توقعًا.

ثاني هذه الأسباب هو عدم كفاءة تلك الأداة. فعلى العكس من "وكلاء إيران" وعلى رأسهم، بدرجة من التحفظ حزب الله الذي أصبح حليفًا أساسيًا

في محور المقاومة، تفتقد المليشيات المدعومة تركيًّا التماسك الأيديولوجي، فتطرفها الدينـي مخلوط بانتهازية وإجرامية شديدة، كما أنها غير منضبطة وغير خاضعة مباشرة لتسلسل قيادي هرمي. هذا فضلاً عن ميل هذه المليشيات للاقتتال الداخلي.

قد يكون الوضع في ليبيا أكثر وضوحًا. فالمليشيات الليبية الحليفة لحكومة الوفاق السابقة أكثر استقلالية من المليشيات السورية، وتحالفها مع تركيا هو تحالف ظرفي يدور حول معاداة الجيش الوطنـي، وعدا قيادات هذه المليشيات المتصلة بتركيا، لا تملك أنقرة سيطرة فعلية عليها، وسرعان ما اندلعت مشاحنات واشتباكات بينها وبين المرتزقة السوريين.

ثالثًا، يبدو أن الاستخبارات التركية تواجه صعوبات في الاستطلاع وبناء معرفة دقيقة بالوضع الاجتماعي خاصة في ساحة بعيدة مثل ليبيا. الدليل على ذلك الهجوم الذي وقع على قاعدة الوطية في يوليو ٢٠٢٠، بعد الاستيلاء عليها من قبل الجيش الوطنـي، حيث استهدفت الضربة نظام دفاعي تركي وأسقطت قتلى وجرحى في صفوف القوات التركية.

ومع ذلك، يبدو جهاز الاستخبارات التركية تحت قيادة فيدان قادرًا على المناورة ولا يتردد في التخلي عن صنائعه كلما استدعت الضرورة. فمع بداية نقل المرتزقة السوريين إلى ليبيا، طار فيدان لموسكو للقاء وزير الأمن في نظام الأسد علي مملوك، ولم يخف الجانبان السوري والتركي استمرار الاتصالات الأمنية بين الطرفين، والتـي تدور حول إدارة "بقعة التطرف" المتبقية في إدلب وفقًا لاتفاق سوشـي.

ومع محاولة تركيا التقارب مع دول المنطقة، خاصة مصر التـي تتماس معها في التنافس على غاز شرق المتوسط وفي الصراع الليبـي، سيكون على جهاز الاستخبارات التركي أن يجد طريقة آمنة للتخلص من العبء الذي راكمه بالاستثمار حصرًا في دعم الإسلاميين والجهاديين.

ملحقات

(٥)

تسليح الشتات: كيف يوظف أردوغان أتراك الخارج لإدارة النفوذ في أوروبا؟

المصدر: معهد دراسات الأمن والتنمية

ظهرت الفضائح في جميع أنحاء أوروبا بشأن النشاط الاستخباراتي غير المشروع للمنظمات الموالية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. لكن تظل القضية أكبر من ذلك بكثير. ذلك أن الحكومة التركية قد انخرطت في جهود منهجية لحشد الشتات التركي في أوروبا للعمل لمصلحة نظام أردوغان كناخبين في الانتخابات التركية، وكجماعة ضغط في سياسات البلدان التي يقيمون فيها، وكمخبرين ومخربين ضد معارضي أردوغان.

لعقود من الزمن، كان الشتات التركي يميل إلى أن يكون عاملاً موحدا لتركيا وأوروبا بدلاً من مقسم بينهم. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تداعيات من المشاكل الداخلية التركية على الشتات التركي في اوروبا. إذ يميل الأكراد الأتراك إلى أن يكونوا ناشطين سياسيًا للغاية ويتم تعبئتهم ضد الدولة التركية، وتمكن حزب العمال الكردستاني (PKK) والجماعات التابعة له من استخدام أوروبا كقاعدة للعمليات وجمع التبرعات.

كان هذا في كثير من الأحيان موضع خلاف بين الدول الأوروبية وتركيا، كما امتد الاضطراب الاجتماعي بين القوميين الأتراك والأكراد إلى أوروبا أيضا. في الماضي، أفادت الحريات التي سمحت لحزب العمال الكردستاني بالتنظيم في أوروبا الحركة الإسلامية أيضًا. على سبيل المثال، نمت حركة مللي جوروش التي أسسها نجم الدين أربكان من السبعينيات فصاعدًا بسرعة في ألمانيا، وظهرت مجموعات أكثر راديكالية لم يكن من الممكن أن تزدهر في البيئة الأكثر تقييدًا لتركيا. وشمل ذلك حركة "دولة الخلافة" في كولونيا بقيادة جمال الدين كابلان.

اهتمت الدولة التركية دائمًا بالشتات، ولا سيما خطر التطرف الإسلامي بين الأتراك في الخارج. لهذا السبب وافقت تركيا والدول الأوروبية على نشر أئمة من "رئاسة الشؤون الدينية" التركية، وهي مديرية الدولة للشؤون الدينية التي تخدم مساجد أوروبا. ولأن "رئاسة الشؤون الدينية" قد صممت لممارسة السيطرة على الشؤون الدينية، فقد تلاقت المصالح التركية والأوروبية في مساعدة الأئمة الذين عينتهم الدولة التركية على ضمان عدم انجذاب المجتمعات التركية إلى الأيديولوجيات المتطرفة. نتيجة لذلك، تسيطر رئاسة الشؤون الدينية على ما يصل إلى ألف مسجد في أوروبا. وتشمل هذه المساجد حوالي ٦٠٠ مسجد في ألمانيا، و٢٠٠ في فرنسا، وما يقرب من ١٥٠ في هولندا، و٦٠ في كل من بلجيكا والنمسا، و٤٠ في سويسرا، و٣٠ في الدنمارك، وتسعة في السويد على الأقل.

ومع ذلك، وحتى وقت قريب، لم تكن الدولة التركية تعمل بطريقة منهجية وفعالة لاستخدام الشتات لأغراض سياسية. غير أن هذا قد تغير في السنوات العديدة الماضية. منذ عام ٢٠١٤، أصبح بإمكان المواطنين الأتراك الذين يعيشون

في الخارج التصويت في السفارات والقنصليات. وبالتالي أمكن للدولة التركية الآن استهداف أكثر من ثلاثة ملايين مواطن تركي مؤهل للحملات السياسية المحلية، مما يجعل الأتراك بالخارج ثالث أكبر دائرة انتخابية بعد سكان اسطنبول وأنقرة. نظرًا لأن المعارضة التركية تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بحملات في الخارج، وبما أن العديد من الأتراك في الخارج يتعاطفون مع الحكومة الحالية، فإن استخدام الموارد الإدارية للدولة للتأثير على هؤلاء الناخبين يصبح عاملاً مهمًا في الانتخابات الوطنية.

يصوّت الأتراك في الخارج أيضًا في الدول الأوروبية خاصة بعد أن حررت ألمانيا قوانين الجنسية في التسعينيات وسمحت بعد ذلك بالجنسية المزدوجة. نتيجة لذلك، إذا أمكن حشد الأتراك في الخارج لأغراض الحكومة التركية، فيمكنهم أن يكونوا بمثابة كتلة انتخابية مهمة يمكن أن تكافئ أو تعاقب القادة الأوروبيين اعتمادًا على مواقفهم تجاه تركيا.

أصبح الأتراك في الخارج أيضًا عاملاً مساعدًا للبيئة السياسية الأمنية المفرطة في تركيا. معارضو الرئيس التركي خاصة القوميين الأكراد وأنصار رجل الدين فتح الله جولن على سبيل المثال وُصفوا بأنهم أعداء للدولة وإرهابيون. ونظرًا لأن العديد من هؤلاء قد لجأوا إلى أوروبا، يمكن استخدام الشتات التركي الأكثر تنظيماً لتقديم معلومات عن هذه المجموعات وترهيبها.

ساعد قرار الرئيس أردوغان بإعادة تشكيل ائتلافه الحاكم في عام ٢٠١٥ على ترسيخ الشتات التركي في الخارج. كانت الجماعات التركية القومية المتطرفة ونظيراتها الإسلامية في أوروبا في الماضي على خلاف مع بعضها البعض. لكن بعد أن تبنى أردوغان خطاً قومياً بعد الانتكاسة التي تعرض لها حزبه

في الانتخابات البرلمانية في يونيو ٢٠١٥ مع تكاتف حزب العدالة والتنمية (AKP) وحزب العمل القومي (MHP) أصبح من السهل أيضًا جمع هذه المجموعات المتباينة معًا في الشتات الأوروبي.

يبدو أن حكومة أردوغان نجحت في إخضاع كل من حركة مللي جوروش وكذلك الجماعات التركية القومية المتطرفة في أوروبا تحت تأثيرها. الرئيس السابق لـحركة مللي جوروش، مصطفى ينير أوغلو، هو عضو في البرلمان عن حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠١٥. كما تم جذب القوميين المتطرفين من خلال تعيين نائب رئيس حزب الحركة القومية السابق توغرول توركش نجل المتطرف الأسطوري الزعيم القومي ألب أرسلان توركش كنائب لرئيس الوزراء.

هناك هيئتان حكوميتان في تركيا أساسيتان في تنسيق الشتات. مديرية الأتراك والأقارب في الخارج،و هي هيئة حكومية بقيادة نائب رئيس الوزراء توركيش، لديها ممثلون في كل دولة أوروبية يشكلون بشكل مشترك هيئة استشارية، ويعملون كحلقة وصل مباشرة بين الحكومة التركية والجاليات التركية في أوروبا. تصدرت الهيئة مؤخرًا عناوين الصحف في السويد، عندما تم الكشف عن أن رجلها الرئيسي، رفعت كانديمير، نصب نفسه أيضًا مرشدًا لمحمد كابلان، السياسي التركي المولد المنتمي لحزب الخضر الذي تم تعيينه وزيرًا للإسكان في السويد في عام ٢٠١٤، والذي تم إجباره على الاستقالة في عام ٢٠١٦. رافق كانديمير كابلان فيما يصل إلى عشرين رحلة إلى تركيا في أقل من عامين. والأهم من ذلك هو رئاسة الشؤون الدينية التابعة للدولة التركية.

كما أنه في ١٩ أكتوبر ٢٠١٥، وفقًا لمحلل تركي، قام أردوغان بتعديل وظائف رئاسة الشؤون الدينية. في حين أن وظيفة الهيئة كانت في الماضي هي فحص التطرف الإسلامي في أوروبا، فإنه يستخدمها حاليا لتضخيم الأيديولوجية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية مما سيكون له آثار متزايدة الأهمية في أوروبا. فتحت مؤسسة رئاسة الشؤون الدينية، التي أُنشئت في عام ١٩٧٥، فروعاً لها في معظم البلدان الأوروبية التي تضم أعداداً كبيرة من الأتراك في الثمانينيات تستطيع من خلالها الهيئة صرف الأموال في الدول الأوروبية والمساهمة في بناء وإدارة المساجد.

يعمل الاتحاد التركي الإسلامي للشؤون الدينية، الذي أسسته رئاسة الشؤون الدينية في عام ١٩٨٤، كمنظمة جامعة للجمعيات الإسلامية التركية في أوروبا. من خلال الاتحاد المستقل اسمياً، تعين رئاسة الشؤون الدينية أئمة للعمل في أكثر من ألف مسجد في جميع أنحاء أوروبا. ويشرف على هذه العملية الملحقون بالشؤون الدينية في السفارات والقنصليات التركية، وهم أنفسهم من مسؤولي رئاسة الشؤون الدينية المعارين للبعثات التركية في الخارج.

قام حزب العدالة والتنمية أيضًا ببناء شبكة من الجمعيات الموالية في جميع أنحاء أوروبا، تحت مظلة اتحاد الديمقراطيين الأوروبيين الأتراك، الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٤. لدى الاتحاد فروع في ثلاثة عشر دولة أوروبية، بينما يتم تنظيم كل فرع وفقًا للتشريعات المحلية، يتم التحكم فيها جميعًا من مقر الاتحاد في كولونيا بألمانيا، وبالتالي من القصر الرئاسي في أنقرة. لا ينتمي الاتحاد رسمياً إلى أي حزب سياسي. لكنه يعمل كذراع ممتدة لحزب العدالة والتنمية عمليًا. يكرر ممثلوه نقاط حديث أردوغان في وسائل الإعلام الأوروبية، وينظم الاتحاد

مظاهرات حول قضايا ذات أهمية للنظام التركي. تستضيف فروعه بانتظام وزراء وبرلمانيي حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى الخبراء والأكاديميين المنتسبين له في جميع أنحاء أوروبا.

في ألمانيا، ذهب أردوغان إلى أبعد من ذلك: فقد أنشأ حزبًا سياسيًا يسمى تحالف الديمقراطيين الألمان عام ٢٠١٦، ورئيسه الحالي رئيس اتحاد الديمقراطيين الأوروبيين الأتراك السابق، رمزي آرو، أبرز مناصري أردوغان في وسائل الإعلام الألمانية. في المقابلات التي عُقدت معه، أوضح رمزي أنه أنشأ الحزب لأنه يرى أنه لا توجد أحزاب سياسية أخرى في ألمانيا مقبولة من أنصاره. ظهرت هذه المجموعة من المجموعات المنسقة جيدًا بشكل متزايد في دائرة الضوء مؤخرًا، وإن لم يكن ذلك في المقام الأول بسبب الخلافات الدبلوماسية الأخيرة حول منع الوزراء الأتراك من دخول العديد من الدول الأوروبية لحملات تصويت الشتات. في الواقع، يبدو أن هذه الصفوف كانت نتيجة للادعاءات الأعمق والأكثر إثارة للقلق بشأن نشاط المخابرات التركي غير المشروع. منذ الانقلاب الفاشل، يبدو أن حكومة أردوغان وجهت جميع المنظمات الخاضعة لسيطرتها في أوروبا وأماكن أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة لمواجهة حركة فتح الله جولن، التي يلقي أردوغان باللوم عليها في تنظيم الانقلاب.

طالبت الحكومة التركية بإغلاق المنظمات والمدارس التابعة لجولن وتسليم أنصاره المطلوبين في تركيا. وفي حين أن هناك الكثير مما يشير إلى أن عناصر جولن في الجيش كانوا متورطين بالفعل في الانقلاب، فإن الأنظمة القضائية الأوروبية لا توفر أي أسس لإغلاق المدارس والمنظمات غير الحكومية التي تم تشكيلها بشكل قانوني، ناهيك عن تسليم الأفراد الذين يكونون في كثير من

الحالات مواطنين أوروبيين وفقًا للمزاعم التركية التي تلقي باللوم على حركة جولن.

أدت الجهود المنهجية لجمع المعلومات عن الأتراك المعارضين لأردوغان ومعظمهم من المنتسبين إلى حركة جولن وليس جميعهم في العديد من الدول الأوروبية إلى تجريم جميع المنظمات المذكورة أعلاه، وترهيبهم. كان الأئمة المعينون من قبل رئاسة الشؤون الدينية في طليعة هذه العملية الاستخباراتية، حيث قاموا بالإبلاغ عن أتباع جولن في أوروبا ومنعهم من الوصول إلى المساج؛ بل ظهرت أدلة تشير إلى أن رئيس اتحاد الديمقراطيين الأوروبيين الأتراك في السويد قد هدد أتباع جولن. وفي العديد من البلدان، ظهر أن الأتراك مدعوون لإبلاغ السفارات والقنصليات التركية على أنصار جولن وغيرهم من المعارضين. ترافق ذلك مع موجة متزايدة من العنف ضد الأهداف المرتبطة بجولن، ولكن أيضًا بهجمات شنها الجناح اليساري لجبهةحزب التحرر الشعبي الثوري على منشآت اتحاد الديمقراطيين الأوروبيين الأتراك في ألمانيا.

للقمع في تركيا آثار مضاعفة في أوروبا. بينما كانت تركيا دائمًا شريكًا إشكاليًا للدول الأوروبية بسبب عيوب في ديمقراطيتها، إلا أنها التزمت بالقواعد الدبلوماسية. غالبًا ما كانت أنقرة غاضبة من عدم وجود تعاون أوروبي في مواجهة حزب العمال الكردستاني، لكنها ردت بالوسائل الدبلوماسية، ومن خلال حشد دعم الولايات المتحدة لأردوغان، ومع ذلك، ليس لديها الآن أي مخاوف بشأن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية.

هذا يغير بشكل أساسي طبيعة العلاقة بين تركيا وأوروبا. التصريحات الأخيرة للقادة الأتراك وأفعال الحكومة التركية تذكرنا بالدولة المعادية أكثر منها "دولة مرشحة" للاتحاد الأوروبي.

(٦)
دور الدين كأحد أدوات القوة الناعمة لتركيا وإيران في جنوب القوقاز

المصدر: بروكنجز

بدأت كل من إيران وتركيا منافسة جيوسياسية جديدة على النفوذ في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا. ومع ذلك، فإن التنافس الإيراني التركي ليس جديدًا. كما أن "لعبة القوة" في جنوب القوقاز لا تقتصر على هاتين القوتين المتوسطتين. في الواقع، كانت إيران وتركيا تلعبان هذه اللعبة منذ سنوات فيما لا يزال جنوب القوقاز تحت التأثير الروسي القوي. إلا أن الوضع الجيوسياسي المتغير قد فتح خيارات جديدة لإيران وتركيا للتأثير على هذه المنطقة.

كيف تستخدم إيران وتركيا الدين كأداة نفوذ في جنوب القوقاز؟

تعزز سياسات إيران وتركيا وجهات نظرهما الرسمية حول المذهب الشيعي والسني، وتمتد هذه المكونات الدينية إلى أذربيجان وجورجيا، حيث ينتمي السكان إلى نفس الانتماء الديني مثل إيران وتركيا (الأغلبية المسلمة والأقلية المسلمة على التوالي)، لذلك قد يكون من المنطقي أن تزيد الصلات الدينية العابرة للحدود الوطنية من فرص نجاح السياسات الخارجية.

نظرًا لأن إيران وتركيا لا تمارسان بشكل عام القوة الصارمة في جنوب القوقاز، فإنهما قررا اتباع سياسة القوة الناعمة هناك مستفيدين من الوضع

الجيوسياسي والتاريخي الخاص بكل بلد. من حيث الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، فإن دول جنوب القوقاز وجيرانها مترابطة بشكل كبير حيث كانت هذه المنطقة دائمًا مجال نفوذ للقوى العظمى المجاورة.

فعلى سبيل المثال، يرتبط محورا التحالفات (روسيا -أرمينيا إيران، وتركيا -جورجيا أذربيجان) بأهم القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة: منطقة ناجورنو كاراباك المتنازع عليها، وتوزيع احتياطيات الغاز في بحر قزوين، وخطوط الأنابيب إلى أوروبا والسياسات الأمنية والاتفاقيات التجارية. وعليه، لا يمكننا القول بارتباط التحالفات ولا النزاعات هناك ارتباطًا مباشرًا بالدين. تتمتع أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية بعلاقات أفضل مع جورجيا وتركيا بينما تتعاون إيران الشيعية بشكل أفضل مع أرمينيا المسيحية.

من جهتها، دعمت إيران الجماعات الشيعية في كل من جورجيا وأذربيجان. واتخذ هذا الدعم الذي بلغ ذروته في أواخر التسعينيات -شكل مساعدات مالية للمجتمعات الدينية، وتبادل رجال الدين والطلاب، ورواتب للدراسة في إيران، وتمويل المشاريع الخيرية. في أذربيجان أيضا -وخاصة الجنوب -قدمت إيران مساعدات إنسانية خلال ذروة النزاع الإقليمي حول ناجورنو كاراباك في أوائل التسعينيات وبدأت البث الإيراني عبر قناة تلفزيون سحر. كل هذه الأنشطة شملت مكونات دينية بما في ذلك، على سبيل المثال، نشر الأدبيات الدينية. على الرغم من أن الوسائل التي استخدمتها إيران كانت متشابهة إلى حد كبير في البلدين، إلا أن التصور والنتائج كانا مختلفين تمامًا. فعلى عكس ما حدث في أذربيجان، بدأت الحكومة الجورجية برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة وعملت على زيادة عدد الطلاب من كفيمو كارتلي المسجلين في

الجامعات الجورجية. وهكذا، أصبح نهج إيران، في الواقع، تدخلاً في سياسات الأقلية الجورجية وتحديات الاندماج الأوسع للمجتمع الشيعي. لكن نظرًا لأن الجامعات التركية ظلت أيضًا جذابة للطلاب المحتملين، فقد دخل البلدان في الواقع في منافسة حول من يمكنه توفير فرص تعليمية واقتصادية أكثر جاذبية.

بالمقابل، فإن الدعم الإيراني للجماعات الشيعية في أذربيجان يعمل وفق منطق مختلف. فأولاً، المجموعة المستهدفة أكبر بكثير، حيث أن الشيعة هم الأغلبية في أذربيجان. نظرًا لأن الشيعة الأذربيجانيين لم يكونوا متعلمين دينياً جيدًا، وبناء عليه فقد جذب الدعاة الإيرانيون الانتباه بين الشباب الشيعة من خلال أسلوب تدين راسخ من الناحية الفكرية.

على الرغم من أن هؤلاء الدعاة اكتسبوا بعض الشعبية بين مجموعة متزايدة من الأتباع، وجد معظم الباحثين أن إيران نجحت في التأثير على أجزاء صغيرة من السكان فقط. ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن إمكانات الدعاة الإيرانيين تصل إلى النخب السياسية العلمانية التي تثير القلق، والتي بدورها أوجدت الرواية المؤثرة حول "النفوذ الإيراني" الخطير الذي عمل على إضفاء الشرعية على عمل الشرطة ضد بعض الجماعات الشيعية والوسائل القانونية ضد الدعاة الدينيين الأجانب.

لم تؤدِ الأنشطة الإيرانية في جورجيا إلى الإضرار بالعلاقات الثنائية، بينما ظلت العلاقات الثنائية بين أذربيجان وإيران غير مستقرة. حيث أن هناك تضامن رمزي لعموم الشيعة بين قادة الدول يخفي توترات كبيرة على الأرض فيما يتعلق ببعض الطوائف الشيعية الأذربيجانية.

ومن المثير للاهتمام أن السياسة الخارجية الإيرانية تستخدم الترويج الديني بطرق أخرى -سياسة ثقافية في المقام الأول -تتجاوز الدعم المباشر للمجموعات الدينية. وهذا ينطبق على العلاقات الثنائية بين إيران وأرمينيا، حيث يوجد عدد قليل من الشيعة. ومع ذلك، فإن إيران تحزم انتشارها الديني باعتباره شكلاً من أشكال الفضول لرأس المال الثقافي. ذلك أن المعارض ودورات اللغة والأنشطة الثقافية الأخرى عززت العلاقة السياسية لسنوات.

ماذا عن استخدام تركيا للدين في جنوب القوقاز؟

إدراج تركيا للدين في السياسة الخارجية مختلف. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استفادت تركيا كثيرا من الفصل الرسمي بين حركة فتح الله جولن ومديرية الشؤون الدينية التابعة للدولة التركية. خلال تلك الفترة، كانت القوة الناعمة الدينية التركية في منطقة القوقاز مرتبطة بشكل فريد تقريبًا بحركة جولن. على الرغم من أن مديرية الشؤون الدينية دعمت الأقلية السنية في منطقة أدجارا بجورجيا وكذلك بعض المساجد وقسم الدين في جامعة باكو الحكومية في أذربيجان، إلا أن حركة جولن كانت أكثر حضوراً واندماجاً في المجتمع كشكل من أشكال القومية التركية.

لقد فهم ممثلو حركة جولن في المنطقة جيدًا كيفية التأكيد على جذورهم التركية في سياقات وطنية أخرى. فقد جذبت مدارسهم أبناء الجورجيين والدبلوماسيين أو رجال الأعمال الأتراك. نظرًا لأن حركة جولن والحكومة التركية كانتا مؤسستين منفصلتين، كانت السياسة التركية دائمًا قادرة على موازنة القوة الناعمة الدينية مع مصالحها السياسية في البلدين، مما سمح لهما بالمضي قدمًا بشكل متواز.

لقد تغير الوضع بشكل كبير منذ الانقسام الذي حدث بين جولن وأردوغان في عام ٢٠١٣. تم إغلاق مؤسسات جولن في أذربيجان بسبب ضغوط الحكومة التركية. وفقًا لذلك، سيتعين على أنقرة إيجاد توازن جديد بين النفوذ الديني والسياسي. لـهذا يتوقع معظم الخبراء تراجعاً في القوة الناعمة التركية في المنطقة، مشيرين إلى أن نفوذ مديرية الشؤون الدينية لن يكون مؤثرًا على المستوى الشعبي بنفس درجة تأثير حرجة جولن في الماضي.

باختصار، تظل علاقة الدين بإسقاط القوة الناعمة متناقضة. يمكن للدين أن يلعب دورًا مهمًا في العلاقات الدولية كأساس للأنشطة التي تستهدف وأحيانًا تؤثر بنجاح على أجزاء من السكان المحليين. ومع ذلك، فإن الصادرات الدينية لتركيا وإيران في جنوب القوقاز لا تزال محدودة. الدين بالتأكيد ليس المفتاح لفهم تأثير هاتين القوتين في جنوب القوقاز. حيث لا تستند أي من العلاقات الثنائية المعنية بشكل أساسي على أسس دينية.

يستفيد تحليل القوة الناعمة الدينية في هذه السياقات من النظر إلى ظروف تاريخية وجيوسياسية محددة بدلاً من البحث عن الأنماط العالمية التي تحكم دور الدين في السياسة الخارجية. في حين أن السياسة الدينية لتركيا أو إيران قد تكون مستنيرة على مستوى ما من خلال نقاط البداية الأيديولوجية والدينية المتباينة، فإن نجاح أو فشل استراتيجيات التواصل الديني هو نتيجة لحالات تاريخية محددة في البلدان المستهدفة. اعتمادًا على حجم المجموعة المستهدفة، كما رأينا أعلاه، يمكن أن يصبح إسقاط القوة الناعمة الدينية عاملاً مهمًا في مناقشات الأمن القومي في سياق واحد بينما يظل جانبًا ثانويًا، بل عرضيًا للسياسة تجاه الأقليات في سياق آخر.